تفعيل دور كليات التربية النوعية فى مصر للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة
دراسة حالة لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق

إعداد

د/ هالة أحمد إبراهيم محمد الجلاد

مدرس أصول التربية بقسم العلوم التربوية والنفسية

بكلية التربية النوعية – جامعة الزقازيق

المجلد (٧٥) العدد (الثالث) الجزء (الأول) يوليو ٢٠١٩م

مقدمة

يهدف البحث إلى الوقوف على الخلفيات الفكرية لمفهوم إقتصاد المعرفة ، وأهم متطلبات تحقيق بناء اقتصاد المعرفة، وتعرف مدى الدور الذى تقوم به كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة، كنموذج دراسة حالة ،وتحددت مشكلة البحث فى عدد من الأسئلة الفرعية، فكان السؤال الأول عن ماهية إقتصاد المعرفة من حيث مفهومة، ونشأتة، وأهميتة، وخصائصة، والثانى عن متطلبات الإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة، والثالث واقع الدور الذى تقوم بة كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة، والرابع تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية النوعية للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة، وإعتمد البحث نظراً لطبيعة أهدافة على المنهج الوصفى التحليلى ، نظراً لقدرتة على فهم الظواهر والوصول إلى رؤى مستقبلية بالإضافة إلى أستخدام منهج دراسة الحالة .

أما عن الدراسة الميدانية فقد قامت الباحثة بإعداد أداة لجمع البيانات تمثلت فى الإستبانة طبقت على (69%) من المجتمع الأصلى لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للوقوف على أرائهم حول الدور الذى تقوم به الكلية للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلت نتائج البحث إلى أن هناك إتفاق من جانب أفراد العينة على وجود أوجة قصور لدور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى الإسهام لبناء اقتصاد المعرفة وقد تمثل ذلك فى إستجاباتهم ، وأختتم البحث بوضع تصور مقترح متضمناً فلسفتة، وأهميتة، ومتطلباتة، وأسسة، وأهم الآليات والتوصيات اللازمة لتنفيذة .

الكلمات المفتاحية : اقتصاد المعرفة – كليات التربية النوعية

Abstract

The research aims to identify the intellectual background of the concept " knowledge economy", the most important requirements for achieving the building of knowledge economy and indicating the role of the faculty of Specific Education, Zagazig University in the contribution of building of knowledge economy as a case study.

The proplem of this research was identified in a number of sub- questions as follows:

1. What is knowledge economy: the definition, characteristics and importance?
2. Requirements for achieving the building of knowledge economy.
3. The role of the faculty of Specific Education, Zagazig University to contribute to the building of knowledge economy.
4. A suggested proposal to activate the role of the faculties of Specific Education in building knowledge economy.

The research is based on analytical descriptive methodology because of its ability to understand phenomena and reach to the vision of the future in addition to using the case study methodology.

As for the field study, the researcher prepared an instrument to collect the data represented in the questionnaire applied to (%69) of the original community of staff members at the faculty of Specific Education, Zagazig University to find out their views on the role played by the faculty to contribute to the building of knowledge economy.

After the statistical analysis, the results of the research showed that there is agreement by the sample members on the existence of deficiencies of the role of the faculty of Specific Education, Zagazig University in contributing to the building of knowledge economy and it appeared in their responses. The research concluded with a suggested proposal including its philosophy, importance, study requirements and the most important mechanisms and recommendations necessary for its implementation.

Key words: knowledge Economy- the Faculty of Specific Education

مقدمة

لقد شهدت معظم دول العالم فى نهاية القرن العشرين العديد من التحديات نتيجة للتطور الهائل فى العلم والتكنولوجيا، والذى استطاع أن يتجسد فى صورة أكثر وضوحا فى تكنولوجيا الإتصال وثورة المعلومات، وقد فرضت تلك التحديات ضغوطاً على المؤسسات التعليمية جعلتها تتطلب معرفة مقننة للتوافق مع تلك التحديات حيث تمثلت أهم هذة الضغوط فى تعاظم دور المعرفة كعنصر مهم من عناصر الإنتاج، وركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية، مما ساعد فى حدوث تغير جوهرى لنمط الإقتصاد العالمى ،الذى ارتبط بالتطور فى تكنولوجيا المعلومات وثورة المعرفة فى جميع المجالات وبذلك صارت المعرفة أهم عناصر رأس المال، واصبحت المعرفة تمثل المحرك الرئيسى للمنافسة الاقتصادية، لما تضيفة من قيم هائلة وذلك من خلال زيادة الانتاجية والطلب على التقنيات الجديدة والأفكار الحديثة التى تأتى على شكل إبداعات وإختراعات، مما أدى الى إحداث تغيرات جذرية فى الكثير من المجالات [١]

من هنا أصبحت علاقة التنمية بالمعرفة علاقة حتمية وبالتالى كان لابد من التأكيد على نشر المعرفة والتركيز على الإستثمار البشرى وتوظيف البحث العلمى بصورة أكثر فاعلية .

وإقتصاد المعرفة نمط جديد من أنماط الاقتصاد استطاع أن يترك أثارة على وظائف المؤسسات بكافة أنواعها، ويعتمد إقتصاد المعرفة على عدد من العمليات المعرفية تقوم فيها المعرفة والإبداع والإبتكار بدور مهم فى إنتاج المعرفة، وتنتهى بتوظيفها لخدمة المجتمع، حيث لا قيمة لها إذا لم توظف ويستفاد منها، ويتم ذلك من خلال البحث عن المعرفة التى تتوافق مع المستجدات المعرفية وتحويلها إلى منتج عن طريق تمويلها فضلا عن توفير الموارد المالية للإنفاق عليها وإيجاد مصادر تمويلية بديلة لتطويرها بشكل مستمر [٢]

وإستجابة لكل هذه التحولات دخل العالم مرحلة جديدة من التطور، الأمر الذي جعل الدول تقع تحت هاجس التنافس سيما أن المصادر التقليدية للمنافسة لم تعد بالأهمية ذاتها، وهو ما جعل الإهتمام يتجه نحو مصادر جديدة للمنافسة لا ترتبط بكثافة رأس المال فحسب، بل بامتلاك المعارف والمعلومات والمهارات والتحكم بالتقنية الحديثة، والاحتكام إلى أساليب متطورة ترتكز على الإبداع والابتكار والتجديد والمبادرة، إستجابة

لمتطلبات مجتمع إقتصاد المعرفة، حيث أصبحت القدرة على الانتاج فية تعتمد على الإبداع، وتحويل المعلومات إلى معرفة ثم تحويل المعرفة إلى منتج متميز [١] تحقق فية المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وتشكل مكونا أساسيا فى العملية الانتاجية [٢] ومن ثم أصبحت المعرفة ذات بعد اقتصادى، ولم يعد رأس المال المادى اساس الاقتصاد كما كان فى الماضى بل أصبح إنتاج المعرفة وإستثمارها بطرق فعالة هو العامل الرئيسى فى حدوث الحراك الاقتصادى .

وقد أكد التقرير العالمى لليونسكو عام ٢٠٠٥ على أن المعرفة أصبحت موضعاً لإهتمامات اقتصادية وسياسية وثقافية من أجل إنتاج وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الانسانية [٣] وهكذا فرض اقتصاد المعرفة نفسة بقوة على حركة تطور المجتمعات، وصار تنظيم المعرفة وإنتاجها وتوظيفها من أبرز مهام موسسات التعليم العالى، فأصبح إنتاج المعرفة وإستثمارها يمثل الثروة الحقيقية نظرا لما تمتلكلة من بعد اقتصادى مهم لما تضيفة من قيم مضافة للمنتج [٤] الأمر الذى يتطلب تنمية بشرية قادرة على إنتاج المعرفة وإحداث المزيد من الابداعات والابتكارات والاستثمار الجيد لرأس المال البشرى لرفع الكفاءة الإنتاجية وإحداث النمو الاقتصادى مما يسهم بطريقة فعالة فى تحقيق مجتمع اقتصاد المعرفة [٥]

وعلى الرغم من التوجه العالمى لنظم التعليم نحو إقتصاد المعرفة وتضمين كفاءاتة إلا أن مجتمعاتنا العربية ومن بينها مصر ما تزال فى مرحلة الترقب والمشاهدة ،الأمر الذى يسفر عن إتساع الفجوة الحضارية بين مجتمعنا المصرى وباقى المجتمعات الأخرى [٦]

وقد ذكر تقرير البنك الدولى ٢٠٠٨ أن قدرة المجتمع على تحويل المعرفة إلى خدمات يعد عنصراً مهماً لحدوث التنمية الاقتصادية، إلا أن تحقيق إقتصاد المعرفة من التحديات التى تواجة التعليم العالى بجميع مؤسساتة وبالتالى فالعلاقة بين التعليم العالى والنمو الاقتصادى فى مجتمعنا المصرى مازالت ضعيفة [٧]

ويمثل التعليم العالى مرحلة متقدمة من التعليم وبالتالى يجب أن يكون له دور فى دعم إقتصاد المعرفة والوفاء بمتطلباتة .حيث تولى إقتصادات التعليم عناية كبيرة بالموازنة بين التكاليف والعوائد ويكتسى ذلك أهمية خاصة فى مرحلة التعليم الجامعى التى ترتبط إرتباطا وثيقاً بفرص التوظيف وتتحدد على أساس نتائج إمكانية النفاذ الى أسواق العمل [١] كما تؤكد إحدى الدراسات على أن مؤسسات التعليم الجامعى والعالى بصفة عامة غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة متطلبات إقتصاد المعرفة، لأنها تعتمد على إستهلاك معرفة قديمة ولا تعطى أولوية للبحث العلمى [٢]

هذا إلى جانب أن مؤسسات التعليم العالى والجامعى فى مصر تواجة الكثير من التحديات والصعوبات التى تحد من قدرتها على الإسهام الفعال فى دعم التحول إلى إقتصاد المعرفة، وأن هذة المؤسسات لكى تصبح قادرة على الإسهام بقوة فى دعم إقتصاد المعرفة ، فأنها بحاجة إلى تطوير جوهرى خاصة فى مجال التعليم لتكون قادرة على إنتاج ثروة بشرية رفيعة التعليم، ومتميزة فى مهاراتها وقدراتها، وكذلك مجال البحث العلمى لتصبح قادرة على تحقيق إنتاجية بحثية تتسم بالإبداع والأبتكار .

وتؤكد تقارير المعرفة العالمية والعربية أن التعليم هو القاعدة الأساسية التى تؤهل للأجيال فرص إكتساب المعرفة والمهارات والقيم التى تمكن من بناء إقتصاد المعرفة، لكن الصورة العربية ليست مبشرة، حيث أظهر تقرير المعرفة ٢٠١٠-٢٠١١ عدم إكتساب طلاب المرحلة الثانوية للحد الأدنى من المعارف والمهارات المعرفية اللازمة لمواصلة التعليم، وهذا يعد نقيضة تهدد الأمن المعرفى، وأن الوضع الراهن للنظام التعليمى يتطلب ثمة وعيا سياسياً ومجتمعياً، نحتاج إلية لتطوير نظم التعليم، تؤكد على تمكين المعلمين والمتعلمين من جدارات مجتمع المعرفة بما يتطلبة ذلك من بيئات تمكينية فى المجتمع وتطوير شامل ينتقل من مجرد التدريس إلى التعليم الفعال [٣].

وفى هذا الصدد أشارت توصيات العديد من المؤتمرات [٤] على أهمية تطوير التعليم بكافة مستوياتة للإنتقال من مجتمع التلقين إلى مجتمع المعرفة لتواكب عصر إقتصاد المعرفة ،وكذلك التوجة نحو التعلم الذى يسهم فى بناء إقتصاد المعرفة ومن ثم كان

على المجتمعات التسليم بأن الزمن الراهن هو زمن المعرفة ، وعلى المجتمعات تأكيد نشر المعرفة والثقافة والتقنية والمعلوماتية والإهتمام الكبير بتصدير الأفكار[١]

وتعد كليات التربية النوعية إحدى مؤسسات التعليم العالى والتى تستطيع أن تقوم بدور رائد فى بناء إقتصاد المعرفة، وذلك من خلال دورها المهم فى إنتاج المعرفة ونقلها وتطويرها وتحويلها إلى منتج فعال يمكن تسويقة فضلاً عن دورها فى الإستجابة لخدمة المجتمع، إلى جانب قدرتها على صياغة إستراتيجيات بناء القدرات البشرية علاوة على إعداد الخبراء والباحثين وتشجيع الإبتكار [٢] ويتطلب ذلك الحرص الدائم لتحويل الأفراد بتلك المؤسسة من مستهلكين للمعرفة إلى منتجين لها بحيث تتمكن المؤسسة من تعزيز المناخ الداعم للتميز والإرتقاء وصياغة نموذج تعليمى يعزز قدرات البحث والإبتكار[٣] وبالتالى قد تصبح كليات التربية النوعية مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة، الأمر الذى يصنع على عاتقها الإهتمام بمجالات دعائم إقتصاد المعرفة وذلك نظراً لما تمتلكة تلك الكليات من برامج هادفة متنوعة لتعليم وتزويد الطلاب بالمهارات والتقنيات والمتطلبات اللازمة للعمل فى مجالات إقتصاد المعرفة، وعلى الرغم من ذلك، فكليات التربية النوعية تواجه العديد من العقبات والمشكلات التى تتفاقم فى سياق عمليات التحول والتطور الإقتصادى والتكنولوجى اللازمة لبناء مجتمع إقتصاد المعرفة وفقا لمعايير العصر، مما يتسبب فى تردى التعليم النوعى فى مصر.

مشكلة البحث :

تعد كليات التربية النوعية فى مصر إحدى المؤسسات التعليمية التابعة لمؤسسات التعليم العالى والمسئولة عن إعداد معلمى المواد النوعية للتدريس بمراحل التعليم قبل الجامعى بمختلف مستوياتة فى مجالات مختلفة وقد أنشئت هذة الكلية فى الفترة من ١٩٨٨/٨٩ – ٩١/ ١٩٩٢ تابعة لوزارة التعليم العالى، ثم نقلت بعد ذلك تبعيتها للجامعات بالقرار الجمهورى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٩٨ [٤] وتواجة كليات التربية النوعية العديد من المشكلات والتحديات التى تمثل عائقا يضعف من قدرتها فى الإسهام الجاد فى التحول إلى إقتصاد المعرفة من أهمها عدم الإهتمام بتطبيق أساليب عمل حديثة تحسن من نوعية العمل وافتقار بعض أعضاء هيئة التدريس للمهارات الاساسية

اللازمة لخدمة المجتمع[١] فضلا عن القصور فى أجهزة الحاسب والتقنيات الحديثة وان الدراسة ينقصها روح الابداع والابتكار فهى غالباً تركز على الجوانب المعرفية دون الاهتمام بالجوانب المهارية بالدرجة المطلوبة[٢] وكذلك تدنى مساهمتها الفعالة فى تنمية المجتمع ووجود نوع من العزلة بين مراكز البحث العلمى وعملية الإنتاج والتطوير فى كثير من المجالات وضعف المساهمة فى توظيف المعرفة لخدمة وتنمية المجتمع وحرمانها من المكون الفكرى مما يسبب تآكلا فى برامجها الدراسية، والإعتماد على الخارج فى توفير المعرفة [٣] وكذلك ضعف منظومة البحث العلمى والتطوير[٤] فضلاً عن أن توجهها نحو الأخذ بمصطلح إقتصاد المعرفة مايزال ضعيفاً [٥] إلى جانب ضعف البنية التحتية لكليات التربية النوعية، وعدم وجود مراكز لتسويق نتائج الأبحاث التطبيقية [٦] وضعف تأهيل الخريجين بالمهارات التى يتطلبها سوق العمل وضعف تدريبهم على الجوانب التطبيقية للمعرفة، وضعف الإرتباط بين المقررات الدراسية وقضايا المجتمع ، وقصورها على نقل المعارف دون نشرها وتطبيقها بالشكل المطلوب الذى يتطلبه إقتصاد المعرفة.

ومما سبق يتضح حجم العقبات التى تواجه مؤسسات التعليم العالى بصفة عامة، وكليات التربية النوعية بصفة خاصة، والتى تعوقها فى التحول إلى إقتصاد المعرفة، مما يجعل إسهامها فى بناء إقتصاد المعرفة مايزال دون المستوى المرجو، وأنها مازالت قاصرة على نقل المعارف دون تطبيقها بالكفاءة المطلوبة ومن خلال التحديات التى تتطلب التأكيد على المعرفة وتوظيفها ،ونظرا للتداعيات السابقة جاءت الدعوة إلى ضرورة تفعيل دور كليات التربية النوعية للتحول لاقتصاد المعرفة وتحقيق متطلباتة وأن تعيد مؤسسات التعليم النوعى صياغة بنيتها وطرق تعلمها وإستبدال النظام القائم على تلقين المعلومات إلى نوع جديد من التعلم والبحث والتطبيق الأمثل لمنظومة متكاملة تغطى الجوانب المختلفة داخل هذة المؤسسة وتنمية قدرات الطلاب الإنتاجية والإبتكارية وزيادة قدراتهم على إمتلاك المعرفة وتطويعها من خلال الإهتمام بإعداد الموارد البشرية عالية التأهيل والخبرة القادرة على الإنتاج والتطوير مما يساعد على إعداد أفراد ذوى

المعرفة والمهارة لقيادة الأعمال وإستراتيجية البحث والإبتكار وبالتالى تستطيع تحقيق التميز [١] .

وفى ضوء ماسبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالى :

كيف يمكن تفعيل دور كليات التربية النوعية فى مصر للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة ؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسى يتفرع أربع أسئلة فرعية كما يلى :

١- ماإقتصاد المعرفة من حيث مفهومة ونشأتة وأهميتة وخصائصة وأهم ركائزة ومقوماتة ؟

٢- مامتطلبات الإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة ؟

٣-ماواقع الدور الذى تقوم به كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق- كنموذج لدراسة الحالة - للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة ؟

٤- مالتصور المقترح الذى يساعد على تفعيل دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة ؟

أهداف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على مايلى :

- تحديد ماهية إقتصاد المعرفة والوقوف على الخلفيات الفكرية لهذا المفهوم .
- الوقوف على أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل دور كليات التربية النوعية فى الإسهام للتحول إلى إقتصاد المعرفة .
- الوقوف على مدى إسهام كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق كنموذج دراسة حالة فى بناء اقتصاد المعرفة، ومدى إسهامها فى تحقيق إقتصاد المعرفة .
- تقديم تصور مقترح يمكن أن يساعد فى تفعيل دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث فيما يلى :

- تناولة لقضية من أهم القضايا العالمية وهى قضية إقتصاد المعرفة .
- حداثة موضوع إقتصاد المعرفة فى البيئة المصرية والإسهام الكبير للمؤسسات التعليمية فى بناء هذا الإقتصاد، نظراً لكونة يقوم على المعرفة .

- تناول البحث لنمط نوعى من الكليات، وهى كليات التربية النوعية التى تجمع فى معظم أقسامها مابين إنتاج المعرفة وتطبيقها، والعمل على توظيفها فى جوانب الحياة المختلفة .
- إستجابة للدعوات المتزايدة على ضرورة إسهام الجامعات بمختلف كلياتها ومعاهدها فى بناء إقتصاد المعرفة، وفى خدمة المجتمع بصفة عامة .
- التأكيد على الدور المهم لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى دعم قدرة المجتمع للتحول إقتصاد المعرفة وتلبية متطلباتة .

منهج البحث :

نظراً لطبيعة البحث فقد إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى التحليلى، والذى يصف الوضع الراهن للمشكلة بالإضافة إلى تفسيرها وتحليل جوانبها، وذلك من خلال وصف الأطر المفاهيمية لإقتصاد المعرفة وأهم مقومات وركائز التحول نحو بناء إقتصاد المعرفة، وذلك نظراً لقدرة هذا المنهج على فهم الظواهر وصولاً إلى رؤى مستقبلية، بالإضافة إلى إستخدام منهج دراسة الحالة حيث يتيح هذا المنهج الوصف الدقيق للظاهرة، والوقوف على المؤثرات الإيجابية والسلبية، التى من الممكن أن تؤثر على الظاهرة[١] بهدف الوصول إلى تفسير دقيق للظاهرة والتحقق من العوامل المسئولة عنها [٢] وذلك من خلال تعرف واقع كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق ومدى مساهمتها فى بناء إقتصاد المعرفة، وذلك وصولا إلى تصور مقترح لتحقيق هذه الغايات المنشودة .

أداة البحث : تم تصميم إستبيان يتضمن عدداً من المحاور الفرعية وهى كالتالى :

اولا: أهداف الكلية .
ثانيا : المناخ العام بالكلية .
ثالثا: الإدارة بالكلية .
رابعا: أعضاء هيئة التدريس.
خامسا : المناهج الدراسية.
سادسا: أساليب وطرق التدريس.
سابعا: الأنشطة الطلابية .

حدود البحث : تمثلت حدود البحث فيما يلى :

حدود بشرية : تم تطبيق الإستبيان على عينة إجمالية بلغت (٨٠) من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق .

حدود زمانية : تم التطبيق فى العام الجامعى ٢٠١٨-٢٠١٩ م

حدود جغرافية : تم إختيار كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق كنموذج لدراسة الحالة، وذلك نظراً لمايلى :

- تتميز الكلية بوجود عشر برامج نوعية فى تخصصات مختلفة لمرحلة البكالوريوس، بالإضافة إلى برامج الدراسات العليا .
- تنفرد الكلية بوجود بعض البرامج المميزة التى تنفرد بها كلية التربية النوعية على مستوى جمهورية مصر العربية، مثل برنامج معلم الفصل والتعليم المجتمعى، وبرنامج معلم اللغة الانجليزية لمرحلة التعليم الأساسى .
- للكلية دور بارز فى خدمة محافظة الشرقية بالجداريات، والأعمال الفنية، وإقامة الحفلات الغنائية خاصة في المناسبات الوطنية، والمسرح التعليمى، بالمشاركة مع وزارة الثقافة بمحافظة الشرقية .
- كلية التربية النوعية تعد بمثابة قطاع مهم يخدم عدداً كبيراً من الهيئات، والمؤسسات والشركات بمحافظة الشرقية .
- عمل الباحثة بالكلية حيث المعايشة الفعلية للأدوار التى تقوم بها كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق.

مصطلحات البحث الإجرائية :

١- **الدور**: هو مجموعة من المهام التى تقوم بها الكلية لتحقيق متطلبات إقتصاد المعرفة، والمتمثلة غالبا فى تحويل المعلومات والمهارات والمعرفة إلى منتج مميز، يخدم المجتمع خارج جدران الجامعة ومن ثم الإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة .

٢- **إقتصاد المعرفة** : هو الإقتصاد القائم على تطوير منظومة العملية التعليمية للمؤسسة من خلال إستخدام المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها فى خدمة المجتمع، بهدف تحسين نوعية الحياة، وذلك عن طريق الإستفادة من التطبيقات والتقنيات التكنولوجية الحديثة والأساليب التربوية الحديثة والإعتماد على العقل البشرى بدلاً من الإعتماد على رأس المال المادي لتحقيق قدر عال من الابداع والابتكار وذلك لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والعلمية .

٣- **كليات التربية النوعية** : هى إحدى المؤسسات الأكاديمية النوعية، والبحثية التابعة لمؤسسات التعليم العالى فى مصر، تدعم البحث العلمى وتسهم بدور فعال فى عمليات الإبداع والإبتكار، من خلال ترقية المعرفة وتطبيقاتها لخدمة المجتمع وسوق العمل .

الدراسات السابقة : فى حدود علم الباحثة،لاتوجد دراسة سابقة جمعت بين مصطلحى إقتصاد المعرفة وكليات التربية النوعية، وتوجد الكثير من الدراسات التى تناولت العلاقة بين إقتصاد المعرفة والتعليم الجامعى بصفة عامة، وفى إطار التحديد السابق لمشكلة البحث تجدر الإشارة إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة تحت محورين هما (إقتصاد المعرفة – كليات التربية النوعية).

أولاً : الدراسات التى تناولت اقتصاد المعرفة : تتعدد الدراسات التى تناولت اقتصاد المعرفة وستعرض الباحثة لهذة الدراسات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث .

١-دور الجامعة فى التحول إلى إقتصاد المعرفة [١].

هدفت الدراسة إلى تعرف ماهية الإقتصاد المعرفى، وتحليل لأهم المقومات التى تسهم فى بناء الإقتصاد المعرفى وتعرف دور الجامعة فى تحقيق هذا التحول، وذلك فى ضوء تحليل بعض خبرات الدول المتميزة فى مجال التحول إلى اقتصاد المعرفة مثل كندا وسنغافورة ، وذلك وصولاً إلى طرح رؤية مقترحة تدعم التوجة القوى لبناء إقتصاد معرفة فى ضوء ما يتوافر من مقومات .

٢-دور جامعة طنطا فى تنمية رأس المال الفكرى لتحقيق إقتصاد المعرفة [٢] .

هدفت الدراسة إلى تعرف الإطار المفاهيمى لكل من رأس المال الفكرى وإقتصاد المعرفة، وتعرف مكانة تحقيق رأس المال الفكرى بين وظائف الجامعة ،بهدف تنمية واقع رأس المال الفكرى لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا تحقيقاً لإقتصاد المعرفة ،وتوصلت الدراسة إلى أنة يوجد قصور فى دور جامعة طنطا فى توفير متطلبات رأس المال الفكرى لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها .

٣-الإستثمار فى رأس المال الفكرى مدخل لتنمية القدرات التنافسية للمؤسسة الإقتصادية فى ظل إقتصاد المعرفة [١].

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الإستثمار فى رأس المال الفكرى بغرض تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة، وكيف يمكن إستثمار رأس المال الفكرى فى تحسين أداء المؤسسة، وتطوير عمليات الإبتكار والابداع كل ذلك فى ظل إقتصاد المعرفة.

٤-إمكانية الإنتقال إلى إقتصاد قائم على المعرفة فى المنطقة العربية [٢].

هدفت هذة الدراسة إلى تعرف أهم التحديات التى تواجة المنطقة العربية وتعوقها عن تحقيق إقتصاد المعرفة، وتوصلت إلى أن أهم هذة التحديات كانت فى التحديات السياسية والإجتماعية والتنظيمية، وأن التغلب على مثل هذة التحديات يتطلب الإعتماد على الموارد البشرية وتحفيزها لتحقيق المزيد من الإبتكارات والإختراعات وتشجيع البحث العلمى، وذلك للوصول بالمجتمع إلى أفكار خلاقة تسهم فى تحول المجتمع إلى مجتمع منتج مبنى على إستراتيجيات مدروسة .

٥-متطلبات التعليم الجامعى للتحول نحو الإقتصاد المعرفى [٣].

هدفت الدراسة إلى إستقراء المعنى التربوبى والفلسفى من إقتصاد المعرفة، والتطرق إلى رصد لمتطلبات التعليم الجامعى، والتحديات والرؤى العالمية والعربية الحالية والمستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى رؤية مقترحة للمنظومة التعليمية للجامعة وتوصلت الدراسة الى طرح ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة التطبيق هى (الامتدادى والاصلاحى والثورى)، الأمر الذى من شأنة أن يسهم فى تحديد متطلبات المنظومة التعليمية للجامعات العربية للتوجة نحو بناء الإقتصاد المعرفى فى ضوء رؤى مستقبلية.

٦-الإقتصاد المعرفى : نحو تطوير منظومة البنية التحتية للمؤسسات الحكومية[٤].

هدفت الدراسة إلى تعرف دور إقتصاد المعرفة فى تعظيم كفاءة وفاعلية المؤسسات ومدى مساهمتة فى خلق الثقافة المؤسسية الداعمة للمعرفة والإبتكار وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إنخفاضاً مستمراً لمستوى التعليم، وتدنى مستوى البحث والتطوير، وغياب التبادل الأفقى فى مجال المعلومات بين البلدان العربية، وكذلك هجرة الكفاءة العلمية التى هى لب إقتصاد المعرفة، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة

التعليم بكافة مراحلة والعمل على إيجاد بيئة مناسبة لصياغة المحتوى المعرفى ،وكذلك إتباع سياسة للمحافظة على الموارد البشرية من التهجير وتفعيل العملية التعليمية والتدريس.

٧-تنمية الموارد البشرية فى الإقتصاد القائم على المعرفة (١)

هدفت الدراسة إلى تعرف دور الموارد البشرية فى تحقيق الإقتصاد القائم على المعرفة بإعتبارهم عمال المعرفة ولهم القدرة على التعامل مع التطورات الناجمة للتحول نحو إقتصاد المعرفة ، وتوصلت الدراسة إلى انة يوجد مجموعة من العوامل تعمل بشكل مباشر فى دعم التحول نحو مجتمع المعرفة من أهمها تحفيز الباحثين على الإبتكار والإبداع والإستثمار الأمثل للعقول البشرية وتحويلها إلى قوى بشرية منتجة .

٨-متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفى (٢).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الفرق بين الإقتصاد فى فترة الخمسينات ، والإقتصاد المبنى على المعرفة حالياً والذى يعد بمثابة مرحلة متقدمة من إقتصاد المعرفة حيث يتم فية الإستفادة القصوى من مخرجات الجامعة والمتمثلة فى إنتاج المعرفة وصناعتها وتطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى انة يوجد مجموعة من العوائق تضعف من القدرة على التحول إلى إقتصاد المعرفة من أهمها الفجوة الرقمية وضعف الإهتمام بالبحث والتطوير، وتوصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها تقوية البحث العلمى، وتيسير إستخدم الإنترنت للجميع، والإهتمام بالمعرفة لأنها أهم موارد المجتمع الإقتصادية ويجب إستغلالها الإستغلال الأمثل .

٩-الإتجاهات الحديثة فى الاقتصاد المعرفى فى القرن الحادى والعشرين (٣).

تهدف الدراسة إلى تعرف إقتصاد المعرفة ومراحل تطورة وكيفية إستخدام الموارد العقلية والمعرفية لخلق ثروة إقتصادية، والدعوة إلى إنتاج ثروات هائلة من خلال الإستثمار المعرفى ، وتوصلت الدراسة إلى أن لإقتصاد المعرفة مستقبلاً واعداً وقد بدأت نتائجة تظهر فى الكثير من المجتمعات المتقدمة .

ثانيا : الدراسات التى تناولت كليات التربية النوعية :

١- تطوير العمل الإدارى بكليات التربية النوعية فى ضوء متطلبات الإدارة الالكترونية [١].

تهدف الدراسة إلى تعرف مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهدافها ومتطلبات تطبيقها بكليات التربية النوعية وتقديم عدد من المقترحات تساعد إدارة الكلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية وأستخدم الباحث منهج دراسة الحالة للوقوف على الواقع الحالى لكلية التربية النوعية جامعة القاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن للإدارة الإلكترونية دور فعال فى تيسير جودة العمل بكليات التربية النوعية والإرتقاء بجودتها، وبالتالى لابد من العمل على نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية وتوضيح فوائد تطبيقها فى العمل الإدارى، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية .

٢-تطوير القدرة المؤسسية لكليات التربية النوعية بمصر فى ضوء المعايير القومية للتقويم والإعتماد [٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على المبررات التى أدت إلى الأخذ بنظام الإعتماد فى مصر والوقوف على واقع القدرة المؤسسية لكليات التربية النوعية فى مصر، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى الذى يصف الوضع الراهن للمشكلة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة عمل خطة إستراتيجية واقعية موثقة للكليات معتمدة من مجلس الكلية مع وضع معايير موضوعية لإختيار القيادات الأكاديمية والإدارية ودعم النظام الداخلى للجودة .

٣-دور كليات التربية النوعية فى خدمة المجتمع [٣] .

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع دور كليات التربية النوعية فى خدمة المجتمع والوقوف على أهم المعوقات التى تحد من دور هذة الكليات فى خدمة المجتمع، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى لملاءمتة لطبيعة البحث، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات تفيد فى تفعيل هذا الدور من أهمها : توزيع أدوار خدمة المجتمع على أقسام وتخصصات الكلية، وتوعية مؤسسات المجتمع

.

بأهمية الدور الذى تقوم بة الكلية فى خدمة المجتمع، مع إقتراح خطط بحثية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى خدمة المجتمع وتنميتة .

تعليق عام على الدراسات السابقة :

من حيث الموضوع : اتفق البحث الحالى مع معظم الدراسات السابقة من حيث الإهتمام بموضوع إقتصاد المعرفة حيث ركزت دراسة (هوايد ونصيرة) على الإهتمام بأعضاء هيئة التدريس بإعتبارهم رأس المال الفكرى والمسؤل عن تحسين أداء المؤسسة ،ومن ثم تحقيق إقتصاد المعرفة فى ضوء حالة من الابداع والابتكار وكذلك دراسة (Tome) والتى إهتمت بالتعرف على أهم التحديات التى تعوق تحقيق إقتصاد المعرفة وانة لابد من التشجيع على تحقيق الابداع والابتكار والإهتمام بالبحث العلمى وكذلك دراسة (سهير) والتى هدفت الى التطرق إلى أهم متطلبات التعليم الجامعى لتحقيق إقتصاد المعرفة ، وكذلك دراسة (خضرى) والتى هدفت إلى التعرف على الفرق بين الإقتصاد فى فترة الخمسينات والإقتصاد المبنى على المعرفة حالياً، ولكن إختلف البحث الحالى عنها من حيث تناولة لأهم الأدوار التى من الممكن أن تقوم بها كلية التربية النوعية كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالى فى التحول لاقتصاد المعرفة وكذلك لتفعيل دورها .

من حيث أوجة الاستفادة : إستفاد البحث الحالى من الدراسات السابقة فى كيفية بناء الإطار النظرى للبحث، وصياغة أداة البحث، وبناء عبارات الإستبيان، وتحليل النتائج، حيث تشكل الدراسات السابقة رصيداً معرفياً مهماً تستفيد منه الباحثة فى بناء الإطار النظرى للبحث :

خطوات الدراسة :

اولاً : الإطار العام للدراسة

ثانيا: الإطار النظرى .

ثالثيا : الدراسة الميدانية .

رابعا : التصور المقترح .

ثانيا : الإطار النظرى للبحث : ويتضمن مايلى

١- **إقتصاد المعرفة** ويشمل هذا المحور إقتصاد المعرفة من حيث مفهومة وتطوره وأهميتة وخصائصة ومقوماتة وأهم ركائزة ومبرراتة .

أ-مفهوم إقتصاد المعرفة

إقتصاد المعرفة هو الإقتصاد الذى يعتمد على إنتاج وتوزيع المعرفة وإستثمارها الإستثمار الأمثل حيث يعرفة البعض بأنة نظام قائم على إستخدام الوسائل التقنية لتعزيز قدرات الأفراد بوصفها الثروة الاقتصادية القادرة على إكتساب المعرفة وإستخدامها وتطبيق نتائجها [١] ويعرفة آخرون بأنة الإقتصاد القائم على إستخدام المعرفة المبنية على الإبتكار والتجديد والتطوير وتطبيقها فى الخدمات والأنشطة الإنتاجية المختلفة [٢] وفى سياق آخر يعرف بأنة الإقتصاد الذى يسعى إلى توظيف المعرفة بهدف تحسين نوعية الحياة والإنسجام مع التحديات التى تواجة المجتمع والمساهمة فى الإستجابة لمتطلباتها وذلك للحاق بالتطورات الإقتصادية والتكنولوجية [٣] ويعرف كذلك بأنة الإقتصاد القائم على الإستثمار الأمثل لرأس المال الفكرى من خلال تطوير إصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير فى بيئة تقنية معلوماتية مع توظيف لتكنولوجيا المعلومات وتدعيم وتشجيع ونشر إنتاج المعرفة فى ظل نظام محكم من التقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية [٤].

وذهبت بعض الأراء إلى أنه الإقتصاد القائم على الإستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم وإحداث نمو هائل فى المعارف الجديدة و تطوير منظومة التعليم والبحث وذلك لإنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها لخدمة المجتمع [٥] مما يحدث حالة من النمو الإقتصادى المتعلقة بالمعرفة بكل جوانبها [٦] وفى سياق آخر هو القدرة على إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية فى طبيعة المحيط الإقتصادى ليصبح أكثر إنسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتنمية المستدامة بمفومها الشامل [٧].

ويعرفة آخرون بانه القدرة على الابداع والابتكار والوصول إلى المزيد من الأفكار والإبداعات المتميزة مما يمثل ذلك قيمة إقتصادية تساعد بشكل إيجابى فى

تحقيق بناء إقتصاد المعرفة [١] ويعرفة آخرون بأنه حدوث النمو الإقتصادى الفعال للمجتمع المعتمد على عدد من المعارف والمهارات والإبتكارات ويمثل ذلك مجموعة من البنى الإقتصادية الأساسية للمجتمع [٢]

وتعرف الباحثة اقتصاد المعرفة تعريفا إجرائيا يتمثل فى : قدرة كليات التربية النوعية فى مصر على استثمار كل مالديها من إمكانات نوعية فى إنتاج المعرفة، ونشرها وتطبيقها وإستثمارها الإستثمار الأمثل للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة فى مصر .

ومهما تعددت تعريفات إقتصاد المعرفة فأنها لا تخرج عن نطاق إنتاج المعرفة وإستخدامها بصورة تجعلها المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى، وخدمة المجتمع وتحسين نوعية الحياة، وذلك إستجابة لتحديات العولمة وتقنية المعلومات والإتصالات وعالمية المعرفة ومن التعريفات السابقة يتأكد أن جوهر الاقتصاد هو المعرفة القائمة على الموارد اللامادية من بيانات ومعلومات، والمعرفة ليست بمصطلح أو فكرة جديدة فظهورها مرتبط بظهور الإنسان وذلك لكونة المنتج الأساسى لها، لذا فهى تتأثر بالإنسان ذاتة وبفكرة وفلسفتة، فكلما إرتقى فى الحياة كان للمعرفة أثر بالغ فى تحسين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فضلاً عن تمكينه من سيطرتة على كافة الموارد وتسخيرها على نحو يحقق للحياة الرفاهية، فبالتالى نجد أن أهم مقوم فى الإقتصاد المعرفى هو المحتوى المعرفى الذى يتألف من التراث الفكرى والإبداعى للإنسان وهو تراث أشبة بسلسلة الإمدادات المعرفية من مبادىء الابتكار والابداع والإعتماد على الذات[٣] ومن هنا لابد من التأكيد على أهمية المعرفة، والبحث عن آليات تعزز من إنتاج المعرفة وتطبيقها حتى يمكن الإسهام الجاد فى بناء إقتصاد فى مصر .

ب) النشاة والتطور :

يعد اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، ظهر فى الآونة الأخيرة ، ويقوم على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشرى فى تطور الإقتصاد وتقدم المجتمع، وقد ظهر مصطلح إقتصاد المعرفة ونمى بعد أن أصبح دور المعرفة

لايستهان به فى العديد من العمليات الإقتصادية السائدة فى الألفية الجديدة [١] ومفهوم المعرفة ليس بجديد ولكن الجديد هو حجم تأثيرها على نمط الحياة للإنسان وذلك من خلال رفع كفاءتة، ولقد أدخلت ثورة المعلومات مجموعة من التحولات التى تناولت مختلف جوانب الحياة وأصبحت المعلومات سلعة مهمة، ترتبط مباشرة بالتنمية والتطور الإقتصادى والقدرة على الإستثمار لتكنولوجيا المعلومات والإستخدام الكامل للمعارف التكنولوجية وأساليب التحديث التكنولوجى [٢].

ومع أواخر القرن التاسع عشر بدأت تظهر قيمة المعرفة بإعتبارها أقوى قاطرة للإنتاج، ومن هنا ظهرت تجمعات جديدة للمعرفة وأصبحت المعرفة تتسلسل فى النمو الاقتصادى حتى وصلت إلى مرحلة جديدة من التطور تعرف بإسم إقتصاد المعرفة ، وهى تمثل إنتقال الإقتصاد العالمى من الإقتصاد الصناعى الكلاسيكى الذى ظهر منذ بداية الثورة الصناعية فى أوروبا إلى إقتصاد جديد تمثل المعرفة أساسة، ومن هنا أصبح بناء وإعداد رأس المال البشرى يمثل نقطة مهمة فى تكوين قدرة المجتمع لتحقيق التحول، وأصبحت الدول المتقدمة هى الأقرب لتحقيق هذا التحول، حيث بدأت مبكراً فى بناء نظمها التعليمية المتطورة (٣) وعند الحديث عن تطور إقتصاد المعرفة نجد أنه مر بثلاث مراحل :

- **الإقتصاد الزراعى** : تعود هذة المرحلة إلى أعماق التاريخ الإنسانى والبشرى عندما بدأ الإنسان فى البحث عن الأنشطة التى يستطيع من خلالها أن يسد رمقه، وكانت الزراعة والرعى من أولى هذة الأنشطة ،خاصة وأن الموارد الطبيعية لها متاحة، وبدأت الزراعة فى التطور والإنتشار كأحد أهم الأنشطة الإنسانية، إلى جانب أنها أطول نشاط إقتصادى ظهر واستمر حتى الأن، ومع انتشار النشأط الإقتصادى الزراعى، بدأت المجتمعات فى الإستمرار ، وبدأت الحياة الإنسانية تأخذ شكلاً جديداً من التطور يستند إلى موارد إقتصادية آمنة تقريبا، وعلى الرغم من وفرة الزراعة خاصة قبل التزايد الرهيب للبشر، إلا أن النشاط الإقتصادى الزراعى يوصف بالندرة بمعنى النقصان مع الإستهلاك ، فالموارد الإقتصادية الزراعية قابلة للنفاذ والانتهاء سواء نظراً لكثافة الإستخدام او للتقلبات الطبيعية أحيانا .

.

- **الاقتصاد الصناعى** : وهنا كان التحول لزاما على المجتمع لوجود العديد من الأسباب أهمها تعقد أنماط الحياه ومحدودية المصادر الطبيعية، وعجزها عن سد حاجة البشر، بالإضافة إلى تضخم عدد السكان وتعقد أنماط الحياة وبالتالى كان من الضرورى اللجوء إلى الصناعة وإستخدم الآلة وعمليات التصنيع بدلاً من الزراعة والصيد، وقد عكست هذة المرحلة درجة العمق الفكرى، وما توصل الية العقل البشرى من إبداع فكرى فى الإكتشافات الصناعية والمعدات والآلات فى كافة الميادين العلمية والطبية والصناعية، الأمر الذى سرع من إنتقال المجتمع الاقتصادى من مرحلة الفلسفة النظرية نحو التطبيق العلمى القائم على الاختراع والابداع [١] ويمثل التحول إلى الإقتصاد الصناعى أمراً طبيعياً فى ظل تطور ثقافة الإنسان ومعارفة، وبدأت الصناعة تصبح أهم معالم النشاط الإنسانى منذ العصور الوسطى، وصاحب ذلك التحول تطور كبير ومذهل فى المؤسسات التعليمية عامة، والجامعية خاصة، وذلك لأن الصناعة فى حاجة إلى مهارات وقدرات عقلية عالية، ولاسبيل إلى الوفاء بذلك إلا من خلال التعليم المتميز .

على الرغم من التطور الصناعى الكبير، ووفرة المنتجات الصناعية، إلا أن الإقصاد الصناعى هو الآخر شأنة شأن الإقتصاد الزراعى غالباً مايوصف بأنه إقتصاد ندرة بمعنى قابليتة للنفاذ، إما لتقلص الموارد المادية التى يعتمد عليها أو لنقص فى المهارات البشرية، الأمر الذى كان دافعاً للبحث عن مصادر إقتصادية جديدة غير قابلة للنفاذ.

- **إقتصاد المعرفة** : كان للحرب العالمية الثانية دور رئيسى فى التحول فى مسيرة البشرية لما نتج عنها من ثورة علمية وتكنولوجية ومعرفية، أدت تلك الثورات إلى إندماج الكثير من العلوم فى منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة بالإضافة إلى طغيان الجانب الأوتوماتيكى على وسائل الإنتاج وبالتالى أصبحت الثورة المعرفية تتحكم فى الآلات بشكل مباشر، وأدخلت العقول الإلكترونية ضمن نظام تشغيل الآلة [٢] ومن هنا أصبحت المعرفة تمثل المورد الإستراتيجى فى صناعة الحدث الإقتصادى بعد ماكانت الأرض المورد الرئيسى للثروة فى العصر الزراعى والموارد الطبيعية فى عصر

الصناعة، وفى ظل الإقتصاد المعرفى باتت المعرفة تمثل العنصر الرئيسى للعناصر الإنتاجية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية [١]

وقد إستطاع النمو الهائل للمعرفة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين أن تشكل بيئة معرفية تراكمية فى مختلف العلوم، أنتجت كل صور الابداعات والاختراعات التى نشهدها اليوم، ومن هنا كان التحول من الاقتصاد الصناعى إلى نمط جديد من الإقتصاد المبنى على ماتنتجة المجتمعات من معارف وما تحققة المجتمعات من إبتكارات، أدت إلى تغير مفهوم الثروة، وتحولت من الموارد الطبيعية المتمثلة فى الأرض والمعادن والمياة إلى الموارد البشرية المتمثلة فى الأفراد وما يمتلكونة من مهارات وخبرات ومعارف يمكن توظيفها، ومن هنا إستطاعت ثورة المعلومات أن تعتبر سلعة مهمة ترتبط بالتنمية، ومن هنا تحول الإقتصاد من إقتصاد مبنى على الآلة الى إقتصاد قائم على المعرفة، وكان من الطبيعى أن يترتب على ذلك أن تتغير مدخلات النواتج التكنولوجية والأوزان النسبية لمكونات هذة المدخلات فيزداد الإسهام النسبى لمكون المعرفة ويتقلص الوزن النسبى لما يحتوية المنتج من خامات ومن ثم تصبح القيمة النهائية الإقتصادية للمنتج مرتبطة بما تحوية من مكونات معرفية ومن هنا تنامت القيمة المضافة للمعرفة وتداعيات تأثيراتها داخل المجتمعات، وبات التقدم رهن بتفعيل آليات المعرفة إستيعابا وتوليدا وإنتاجا وتوظيفا فى مختلف صور الحياة [٢]، وبالتالى تحولت المعرفة من قضية فكرية إلى قضية إجتماعية وإقتصادية، تتأثر بالسياسات التنموية للمجتمع والمستجدات العالمية التى أصبحت تخترق كل الأمكنة وجعلت من المعرفة والتكنولوجيا المحرك الرئيسى لحدوث التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث [٣].

لقد أصبحت علاقة المعرفة بالمجتمع علاقة تفاعلية متعددة الأبعاد، فالمعرفة تؤدى دور الرافد القوى للتنمية ولتحسين نوعية الحياة، ولذلك ينعكس أى تطور إيجابى فى الأداء المعرفى على مجمل الأداء التنموى، وقد شهدت المعرفة حراكا مستمرا فى ظل ثورة المعلومات التقنية وظهور الإقتصاد المعولم والذى يعتمد بدرجة عالية على المعرفة ورأس المال الفكرى، ومن هنا ظهرت الأفكار والمعارف كمحرك أساسى لحدوث التنمية بمفهومها الشامل، وقد نحجت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية فى إستغلال

مستجدات الإقتصاد الرقمى لربط المعرفة بالتنمية وتحقيق نمو إقتصادى سريع من خلال توفير البيئات المحفزة التى يأتى فى مقدمتها توفير مناخ يمتاز بحرية الفكر والتعبير والمشاركة فى المجالات المختلفة[١]

ولم تكن **النظم التربوية** بمنأى عن تأثيرات عصر إقتصاد المعرفة بل كان ميدان التربية من أكثر الميادين تأثيراً فى إقتصاد المعرفة، اذ أن التربية بمؤسساتها هى مسرح تلقى المعرفة ونموها وتحليلها والربط بينها وبين تطبيقاتها المختلفة [٢] ويعد رأس المال البشرى أساس إقتصاد المعرفة حيث لايوجد إقتصاد يستطيع النجاح دون قاعدة من الأفراد، يمتكلون العديد من المواهب والمهارات تجعلهم قادرين على إستخدام المعرفة بما يلاءم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة حتى تتمكن من تحقيق طموحاتها فى التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة [٣]

ومن خلال إستعراض تطور اقتصاد المعرفة يمكن تصنيف مراحل تطور المعرفة الى [٤]:

- **مرحلة التكوين** : وهى مرحلة ماقبل الثورة الصناعية وكانت المعرفة هنا من أجل التنوير فقط .
- **مرحلة النمو** : وفيها كانت المعرفة هادفة تسمى بالمعرفة التطبيقية، وهى مرحلة الثورة الصناعية.
- **مرحلة النضح** : وفيها أصبحت المعرفة من أجل المعرفة ذاتها، وتطبيقها فى صورة محددة من أجل تحقيق أهداف معينة .
- **مرحلة التطبيق** : وهى مرحلة تواجد اقتصاد المعرفة وهيمنتة على الاقتصاد العالمى وهنا كانت النظم التربوية من أكثر النظم المتاثرة بهذا النظام، حيث إن التربية بمؤسساتها المختلفة القادرة على الربط بين المعرفة وتطبيقاتها المختلفة .

وبالتالى يعد اقتصاد المعرفة ثمرة طبيعية للجهود التى بذلتها الدول المتقدمة فى بناء نظم تعليمية حديثة خاصة فى مجال التعليم العالى، والتطوير المستمر لهذة النظم، ورعاية العلماء والباحثين كل ذلك ساعد هذة الدول أن تمتلك رصيداً ضخماً من

المعرفة، وزادت قدرتها على إنتاجها وتطبيقها وأصبحت المعرفة تمثل بالفعل الثروة الحقيقية لهذة الدول .([1])

ج) اهمية اقتصاد المعرفة([2]):

تتجة الكثير من المجتمعات إلى الاقتصاد القائم على المعرفة حيث بدأت المعرفة تحل محل رأس المال المادى، وأصبحت التنمية الإقتصادية للمجتمع مرتبطة بشكل مباشر بنواتج المعرفة وبالتالى أصبح إقتصاد المعرفة حقيقة لايمكن تجاهلها، وأخذ يشق طريقة فى الكثير من دول العالم نتيجة لما يحملة من إمكانات هائلة لاحدود لها والتى من أهمها :

- أن المعرفة التى يتضمنها إقتصاد المعرفة تعطى المستهلك ثقة أكبر وذلك يعد الأساس فى تكوين الثروة فى المجتمع .
- القدرة على تغير الوظائف القديمة، وإستحداث وظائف جديدة مما يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية .
- بناء قدرات الطلاب المعرفية والمهارية وتهيئة بيئة محفزة للابداع والابتكارعن طريق نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها فى جميع المجالات .
- يساهم فى زيادة الناتج المحلى والدخل القومى بزيادة الدخول التى تحققها المعرفة، سواء بطريق مباشر اوغير مباشر .
- يزيد من الحاجة بشكل دورى لإعادة تأهيل المهارات، نظراً للتجدد المستمر فى مخرجات هذا الإقتصاد .
- يخفف من قيود الموارد التقليدية بتحويل المعرفة إلى مورد إقتصادى متجدد، مما ساعد ذلك على تزايد أهمية الأصول المعرفية .
- إستخدام الأساليب التقنية المتقدمة التى يتضمنها إقتصاد المعرفة قد يسهم فى تحسين الأداء ورفع الإنتاجية .
- الإنتشار السريع للمعلومات والبيانات وتصبح المعرفة بمثابة المحرك للتغيير والأساس لتوليد الثروة وتراكمها .
- الإسهام فى توفير فرص عمل لمن تتوافر لديهم المهارات والقدرات العملية والعلمية المتخصصة التى يتطلبها إقتصاد المعرفة .

- يرغم المؤسسات على التجديد والابداع، مما يؤثر فى تحديد النمو والإنتاج بدرجة كبيرة تسهم فى النمو السريع للإقتصاد .
- الإسهام فى توفير الأساس الضرورى للتحفيز على التوسع للإستثمار فى المعرفة، من أجل تكوين رأسمال معرفى يسهم فى توليد إنتاج معرفة جديدة.
- ضمان إستمرار التوسع فى النشاطات الإقتصادية عن طريق الإسهام فى التخفيف من قيود الموارد التقليدية، وإضافة إستخدامات جديدة للموارد وتحسين الموجود منها .

د) خصائص إقتصاد المعرفة [١] :

ايا كان المنظور الذى ينطلق منه مفهوم اقتصاد المعرفة الا أن هناك مجموعة من الخصائص التى يتسم بها وتميزة عن غيره من الإقتصادات الأخرى، فهى خصائص مستمدة من الأدوار التى يقوم بها والأهداف التى يعمل على تحقيقها، وكذلك الفوائد التى يحققها ويمكن عرض أهم خصائص إقتصاد المعرفة فيما يلى :

- القدرة على التغيير والتحديث المستمر، ومواكبة التطورات التى تحدث فى ميادين المعرفة بهدف إستمرار القدرات الوظيفية للأفراد مما يسهم فى تحقيق زيادة المنافسة بين المؤسسات التعليمية وبناء نظام تعليمى إيجابى يسهم بطريقة إيجابية فى تحقيق النمو الاقتصادى .
- القدرة على الابتكار والإبداع وإقامة صناعات مؤسسية تعتمد فى فلسفتها على التركيز على اللاملموس كالأفكار بدلا من الألات والأدوات .
- العالمية حيث لاتوجد فواصل زمنية أوعقبات مكانية أمام من يرغب فى التعامل معة، بل كل الذى يحتاج الية معرفة عقلية وإردة، ووعى كامل بأبعاد وجوانب هذا الإقتصاد، وبالتالى هو إقتصاد منفتح على كافة أنحاء العالم .
- الإعتماد على الجهد الفكرى والإستثمار الأمثل فى الموارد البشرية، التى تعتمد بصورة أساسية على أنماط مختلفة للمهارات القائمة على المعرفة بإعتبارها رأس المال المعرفى .

- تقنى شبكى يعتمد على القوى المدربة فى التقنيات الجديدة ووسائل الإتصالات الحديثة، مما جعل المعرفة ليست حكراً على أفراد بعينهم، أو دولاً بعينها .
- إقتصاد مرن متطور، مما يساعد على التجدد والتواصل مع غيره من الإقتصادات الأخرى، ويساعد ذلك على الإرتقاء بمنظومة البحث العلمى، لما لها من دور فى التجديد والتطوير لمختلف المجالات وتلبية الإحتياجات المتغيرة .
- يمتلك القدرة على الإبتكار وإتاحة المعرفة بشكل متزايد مما يجعلها مصدراً لاينضب، بل إنة كلما إزداد إستخدام المعرفة نتجت معرفة جديدة بما يتوافق مع الإحتياجات الفردية والإجتماعية .
- ينظر إلى المعرفة على أنها مصدر لا ينضب ،ومن الصعب التحكم فيها مثل غيرها من المصادر الأخرى .
- سلعة تراكمية فكل معرفة تكون عاملاً أساسياً فى إنتاج معارف جديدة، وهى قابلة للإستخدام إلى مالا نهاية مما يجعلها غير قابلة للنفاذ مهما طال إستخدامها .

ومن تعدد الرؤى المحددة لخصائص إقتصاد المعرفة الى وجود مجموعة من المحددات التى يقوم عليها إقتصاد المعرفة، والتى تتضمن المهارات والأداء المتميز وسياق العمل وقيم المعرفة وثقافة المعرفة، وهذة الرؤى الجديدة أصبحت تتطلب تغييرات فى نظم العمل وآلياتة منها تأهيل خبرات العمالة ذات المستويات الرفيعة التى يمكنها إنتاج منتجات دقيقة المواصفات ،وكذلك التخطيط النفسى لهذا التأهيل، وتعكس هذة المتطلبات أن إقتصاد المعرفة لايهتم فقط بالمستويات الأدائية لهذة المهارات فى مضمونها الضيق، وإنما يعنى أيضا بمدى أكثر إتساعا من حيث الإستعدادات والقدرات والمهارات التى تستجيب للمتطلبات المعرفية وفى ظل اقتصاد المعرفة تصبح قوى العمل جميعها بحاجة إلى التعلم مدى الحياة [١]

هـ) مقومات اقتصاد المعرفة :

على الرغم من أهمية اقتصاد المعرفة إلا أن معظم الدول النامية تختلف فى الإسهام فى ثورة المعرفة، والتحول إلى إقتصاد المعرفة، وذلك لإفتقادها المقومات الأساسية لهذا التحول، فنظم التعليم ماتزال نظما تقليدية غير قادرة على إستثمار الثروة البشرية الإستثمار الأمثل، وقدرة هذة الدول ماتزال محدودة فى مجال البحث والتطوير، فضلاً عن أن إنفاقها على التعليم والبحث العلمى متدنٍ، ولا يلقى العلماء والباحثون بها

الرعاية اللائقة بهم، وكل ذلك أسهم فى ضعف مقومات هذة الدول على أن تصبح جزءاً من الثورة المعرفية وبالتالى ضعف قدرتها على التحول إلى اقتصاد المعرفة [١] فالمجتمعات التى تحقق تقدما معرفيا وإنتاجيا هى التى تدعم فلسفة التحديث لعناصر المنظومة الإنتاجية بصورة تفوق المجتمعات الأقل تقدما، فالنمو بمعناه الحقيقى هو نتاج لأنشطة تعتمد إعتماداً كلياً على إستثمار المعرفة وتوظيفها، من خلال منظومة متكاملة تحوى المقومات الأساسية اللازمة لذلك، والتى من أهمها إنشاء البنى التحتية، وإستثمار رأس المال البشرى بكفاءة مع التجديد والتحديث المستمر [٢] بمشاركة كافة عناصر الإنتاج الفكرى والتقنى، بحيث تصبح أنظمة المجتمع بأنماطها المختلفة موجهة بالمعرفة والتكنولوجيا معاً، ويتطلب ذلك تعزيز فعالية السياق التنظمى لإنتاج المعرفة ونقل التقنية من خارج المجتمع، وإستيعابها فى النسيج المجتمعى، وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدية إلى تقانات جديدة بما يحقق غايات التنمية والكفاءات الإنتاجية [٣] ومما سبق يمكن تحديد أهم مقومات المنظومة الأساسية لإقتصاد المعرفة فيما يلى[٤]:

- **مجتمع المعرفة بكل مستوياتة:** أى يصبح كل أفراد المجتمع على قدر كبير من المعرفة، فليست المعرفة حصراً على ذوى الإختصاص، بل يجب أن يكون لدى المزارع وعامل المصنع من المعرفة ما يؤهلهم للتعامل مع التقنية وإستخدامها فى مجال عملهم .

- **التعليم** : التعليم هو المصدر الرئيسى للتأثيرات الخارجية فى المعرفة، فالمدرسة والجامعة يشكلان كياناً رئيسيا فى مجتمع يعتمد المعرفة أساسا لإقتصادة، فالمدرسة والجامعة يجب أن تخرجا أُناساً يفكرون ويبدعون، أحراراً فى تفكيرهم، قادرين على الخبرة التدريبية والتى يمكن إكتسابها من خلال العمل [٥] وبالتالى من الضرورى أن يحظى هذا الجانب بالأهمية القصوى من حيث السياسات المستندة على إستراتيجيات واضحة .

- **البحث والتطوير** : وذلك بوجود كيانات تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التى يحتاجها المجتمع، فوجود مراكز البحث التى تتواصل مع إحتياجات المجتمع ووجود مراكز التطوير وأنظمة وقوانين للابداع والابتكار تشجع المبدعين، وتحمى نتائجهم،

.

وتسعى إلى ترجمة هذة الإبداعات إلى تقنية تساهم فى العملية الإنتاجية ورقى المجتمع معرفياً ومهارياً .

- **صناع المعرفة** : وهم شيء أساسى فى كل تلك المقومات، وتتكون من القيادات القادرة على تحليل الموارد المعرفية ورأس المال الفكرى فى المؤسسة .[١]

- **تحديد التوجهات الإستراتيجية** : تحديد توجهات صناعة المعلومات وأهدافها التنموية الرئيسية .

- **تسهيل إنتقاء وإستخدام التكنولوجيا** : عن طريق توسيع نطاق خدمات الإتصال وتوفير مقومات الإتصال بخصائص ذات جودة عالية .

- **القوى البشرية** : الإهتمام بالقوى البشرية المبدعة المبتكرة وتزويدها بالمعارف والمهارات التى تتطلبها البيئة الرقمية .

- **البيئة التشريعية** : وتتضمن قوانين حماية الملكية الفكرية وقوانين تنظم المحتوى وتديرة على شبكات المعلومات .

هـ) أهم ركائز المعرفة :

يقوم اقتصاد المعرفة على مجموعة من الركائز، تتمثل فى وجود اقتصاد معرفى قائم على المعرفة ،وإعتبار رأس المال المعرفى يحل محل رأس المال المادى، وذلك فى ظل الثورة المعلوماتية [٢] وتتمثل الركائز الأساسية لإقتصاد المعرفة فى ثلاث مراحل أساسية هى (إنتاج المعرفة – نشر المعرفة توظيف المعرفة)

المرحلة الاولى : إنتاج المعرفة[٣]:

يتطلب اقتصاد المعرفة تعزيز فعالية القدرة على إنتاج المعرفة، وذلك عن طريق توافر الكفاءات المؤهلة بالمهارات والمعارف فضلاً عن وجود نظام تعليمى ومؤسسات مدعومة من الدولة للبحث والتطوير ،إلى جانب وجود بيئة إتصالات متطورة وتتمثل أهم مؤشرات إنتاج المعرفة فى :

- **براءات الإختراع** : وهو بمثابة حق إحتكار، يتم منحة إلى مخترع مقابل نشر إختراعة، وفقا لشروط معينة، وتدل زيادة براءات الإختراع داخل المجتمع على تنامى قدرتة العلمية والبحثية .

- **النشر العلمى :** ولهذا المؤشر دور مهم فى دعم اقتصاد المعرفة ويمكن من خلال النشر العلمى أن يدل على سعى الباحثين إلى تطوير قدراتهم، وتطوير إقتصادهم، نظراً لما تتناولة تلك الأبحاث من قضايا ومشكلات، تجد لها حلولاً من خلال البحث العلمى .

- **زيادة الإنفاق على البحث والتطوير** : ويعد ذلك مؤشراً مهماً على إهتمام الدولة بالبحث والتطوير، من خلال توفير الأموال اللازمة لبناء بنية تحتية قوية، من شأنها أن تسهم فى زيادة الإنتاجية البحثية، وهذا يتطلب أن تجعل الدولة من تمويل التعليم العالى والجامعى أحد أولوياتها ، نظراً لما لذلك من زيادة فى قدرة الدولة فى تحولها نحو اقتصاد المعرفة .

- **الباحثين والمبتكرين** : يعد توفير قاعدة عريضة من الباحثين المبدعين من أهم المقومات الأساسية لدعم قدرة المجتمع للتحول إلى اقتصاد المعرفة، وهذا يتطلب الإستثمار الأمثل لرأس المال البشرى لتوفير الكفاءات القادرة على مواجهة التغيرات التكنولوجية والتقنية .

المرحلة الثانية : نشر المعرفة :

ويتم نشر المعرفة عبر وسائل محددة وفقا لمؤشرات مختلفة، تعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وذلك من قبل الشركات المتقدمة ومؤسسات التوثيق العلمى ،وشبكات نقل المعلومات والبعثات التعليمية فى التخصصات المختلفة، ودعم دور التوثيق والإعلام العلمى، إضافة إلى برامج التوعية العلمية وتوفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية وتشجيع إنتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى مؤسسات الصناعة وذلك بقصد نقل المعرفة ونشرها [١]

المرحلة الثالثة : توظيف المعرفة : ومن هنا يتم الإندماج فى إقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق الروابط بين مؤسسات البحث العلمى والقطاعات الإنتاجية، وقيام المؤسسات بتحسين خدماتها وإيجاد خدمات جديدة، وتوليد معارف جديدة بتطبيقات متنوعة، وذلك بهدف تحقيق التواصل الفعال مع باقى الأطراف المشاركة، حيث تحقق مستوى عال من التنمية، لا يعتمد فقط على أداء المؤسسة بل على كيفية تواصل هذة المؤسسة مع

المؤسسات الأخرى، وبالتالى لابد من التغلب على المعوقات التى قد تحد من تحقيق ذلك ومن أهمها ([1]) :

- محدودية الخبرة فى مؤسسات البحث والتطوير .
- تدنى مستوى المعرفة .
- إفتقار مراكز البحث والتطوير إلى إمكانية التصميم وإنتاج نماذج .
- ميول أغلب الباحثين إلى الأبحاث الأكاديمية والنظرية بدلاً من التطبيقية .

مما سبق يتضح أن هذة المراحل تترابط مع بعضها البعض، وكل منهما يعتمد على الآخر بمعنى أنها مراحل متكاملة، حيث أن توليد المعرفة يؤدى إلى تجديد معارف أخرى على شكل حلقات متتابعة، وكذلك نشر المعرفة يؤدى إلى ظهور معارف ومهارات جديدة تساعد فى الإستفادة منها بصورة أكثر فاعلية مما يؤدى فى النهاية إلى تحسين الأداء بما يتفق مع التطورات والتحديات التى يواجهها المجتمع

ومما سبق يمكن حصر بعض أوجه الإختلاف بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي، فيما يلي([2]):

-اقتصاد المعرفة يتسم بالوفرة، بمعنى انه يزيد بالإستخدام على العكس منه الإقتصاد التقليدى الذى يتسم بأنه اقتصاد ندرة، بمعنى أنه ينقص بالإستخدام .

-لا يتقيد بالموقع الجغرافى على العكس من الإقتصاد التقليدى، فبإستخدام التقنيات الحديثة المتطورة يمكن إنشاء الأسواق الافتراضية والمنظمات الإفتراضية التي توفر السرعة في الإنجاز على مدار الساعة، وفي أى مكان في العالم.

-المنتج القائم على المعرفة يحقق أسعاراً أعلى من أسعار المنتجات المشابهة التي تفتقر إلى الكثافة المعرفية.

-المعرفة التى تضمنها بيئة تنظيمية، فإنها تمتلك قيمة جوهرية أعلى من المعرفة التي تقودها رؤوس الأموال .

-يعد رأس المال البشري هو أهم مكونات القيمة في المؤسسات القائمة على المعرفة، وما يميز الاقتصاد الجديد عن التقليدى هو الاعتماد على اليد العاملة ذات الكفاءة والمتخصصة في المعرفة.

-خواص اقتصاد المعرفة ، تغاير تماما خواص الاقتصاد المادي، وتستدعي أفكارا جديدة ومداخل جديدة من قبل صناع السياسات، ومن قبل كبار المديرين التنفيذيين وعمال المعرفة على حد سواء، وهو ما يستدعي وجود قيادة ذات كفاءة لها المقدرة على مواجهة الاتجاهات السائدة البطيئة النمو، وضد ممارسات المؤسسات القائمة.

-لا يمكن نقل ملكية المعرفة فى الاقتصاد الجديد من طرف إلى طرف آخر، وذلك على عكس الاقتصاد التقليدى

– من الصعوبة تطبيق القوانين والقيود في اقتصاد المعرفة، على عكس الاقتصاد التقليدي؛ حيث إن المعرفة متاحة للجميع في جميع أنحاء العالم، وأنها أصبحت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي .

و) مبررات التحول لاقتصاد المعرفة :

ينتشر اقتصاد المعرفة بسرعات متفاوتة بمقدار ما يتوافر له من عوامل داعمة وما يعترضة من تحديات وتشهد المجتمعات الكثير من التغيرات والتحولات، إستطاعت أن تؤثر بشكل فعال فى شتى جوانب المجتمع وقد أوجدت تلك التغيرات العديد من التحديات التكنولوجية والمعرفية التى جعلت الكثير من المجتمعات تسارع للحاق بالتحول لاقتصاد المعرفة من أهمها مايلى : (١)

- **العولمة** : تعد العولمة نظاماً إقتصادياً معتمداً على ثورتى المعلومات والإتصالات، ولها الكثير من المظاهر كالعولمة الإعلامية التى تحققت عبر الفضائيات والأقمار الصناعية والتبادل الثقافى، ولكن ليس كل ذلك سوى أحد مظاهر العولمة ،ومن نتائجها وأدواتها لبناء النظام الإقتصادى المبنى على المعرفة،وبالتالى أصبحت العولمة أحد المبررات الأساسية للتحول لاقتصاد المعرفة (٢)
- **ثورة المعلومات** : أصبحت المعلومات تشكل كثافة عالية فى الإنتاج، ولم تعد المعرفة مجرد نصوص ومعلومات وإنما هى أنظمة مبتكرة بتوليفة متنوعة من الصور والرؤى التى يمكن تحديثها بالطريقة التى يريدها المستفيدون .
- **تقنية(تكنولوجيا) المعلومات** : أصبحت تكنولوجيا المعلومات وسيلة بقاء لايمكن الإستغناء عنها، حيث إستطاعت أنظمة الحاسوب وتقنية المعلومات وتطبيقاتها من

توليد ونقل المعرفة وفقا لإحتياجات المستخدم ،وأدت تقنية المعلومات والإتصالات إلى إزدهار الأنشطة الكثيفة المعرفة لزيادة أرباح الإنتاجية فى مجال معالجة المعارف وتخزينها وتبادلها وتوليد أنشطة جديدة، وإعتماد نماذج تنظيمية جديدة مرتكزة على الإستغلال الأمثل للمعرفة، وإستطاعت القضاء على عدد من الوظائف مما زاد من كثافة المعرفة فى الإنتاج، ومن قيمة المهارات والتعليم [١] بالإضافة إلى إنتشار الشبكات حيث جعلت الشبكة العنكبوتية العالم كلة بمثابة قرية واحدة، وأدى ذلك إلى خفض تكاليف النقل والإتصالات ووفر كمية هائلة من المعارف والمعلومات.

- **الخدمة الذاتية** : تتزايد بصورة مستمرة تطبيقات الخدمة الذاتية عن طريق الشبكة العنكبوتية وأنظمة الإستجابات الصوتية ، مما وفر بيئة يستطيع فيها المستهلكون مساعدة أنفسهم بفاعلية دون التفاعل مع البشر .
- **الحاجة للتعلم مدى الحياة** : حيث تزايدت الحاجة للتعليم والتدريب المستمر، ليس للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء فى الوظيفة وإنما يعد ذلك متطلبا أساسيا لحياة الإنسان العملية ، وبالتالى يكون الأفراد فى ظل عصر المعرفة بحاجة ملحة للتعليم المستمر وذلك للحفاظ على قدرة الفرد على البقاء فى الحياة العملية [٢]
- **المتغيرات التكنولوجية** : وهى واحدة من أهم المتغيرات التى شهدها المجتمع فى السنوات الأخيرة نتيجة للتقدم السريع فى علوم الحاسبات وشبكات الإتصال والإنترنت والمعلومات، حيث سمحت للفرد بالدخول إلى مصادر المعرفة والإستفادة منها فى سهولة ويسر، وبأقل تكلفة، وأصبح إرسال المعلومات والإستفادة منها واقعا عمليا فى حياتنا اليومية، وفرض ذلك على الإنسان ضرورة إكتساب مهارات مهنية تتلاءم مع التقنيات والآليات والوسائط التربوية الجديدة .

كما يضيف البعض مجموعة من التحديات التى تكون بمثابة دوافع للحاق باقتصاد المعرفة وذلك من وجهة نظر البعض من أهمها :

- النمو السريع للمعرفة وسرعة التطور التقنى وظهور أدوات بحث متطورة .
- أن السلع المعرفية تنتج لمرة واحدة، وتباع ملايين المرات، على عكس السلع المادية التى يجب أن تنتج كل مرة .

- تحول بنى إقتصادات الدول نحو أنشطة تتطلب معرفة ومعلومات أكثر مما تتطلب من رأس المال ، وعلى أيدى عاملة متعلمة وماهرة ومبدعة .
- زيادة قوة قطاعات الأنشطة كثيفة المعرفة، وصناعة التقنية العالية، والخدمات الإجتماعية وخدمات الأفراد والخدمات المالية .
- التقنيات الحديثة إستطاعت أن تحل محل العمالة فى كثير من الأنشطة التقليدية.
- إهتمام مؤسسات المجتمع بتنمية رأس المال البشرى لإنتاج المعرفة وتطبيقها.
- التنافس الشديد بين الدول والشركات والأشخاص على المعرفة وتطبيقها .
- تعاظم دور المعرفة وإعتبارها حجر الزاوية فى الإقتصاد المعرفى .
- سرعة تغير أنشطة المجتمعات المعاصرة وتعقدها نتيجة سرعة توليد معارف جديدة .

ومما سبق نجد أن هناك الكثير من المبررات التى تدفع للتحول إلى إقتصاد المعرفة والتى من أهمها النمو المتزايد للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة، وأساليب بحثية أكثر عمقاً، يمكن إستخدامها لإبداع منتجات جديدة أو تحسين منتج قائم وتحسين الخدمات الحالية وإيجاد خدمات جديدة .

ز) متطلبات الإسهام للتحول إلى اقتصاد المعرفة :

ترتبط المعرفة إرتباطا وثيقا بالتعليم والذى يعد من أهم مصادر المعرفة، التى تستطيع أن تكسب الفرد المعارف والمهارات والقيم والتقنية، التى تمكنة من الإندماج فى سوق العمل، ومن خلال مؤسسات التعليم العالى يتم نشر وإستخدام وتوظيف المعرفة، وتخريج الكوادر البشرية القادرة على تطويرها، وبالتالى فإن إستفادة العالم من الفرص التى يمنحها اقتصاد المعرفة، يتطلب التحرك لتفعيل دور المؤسسات التعليمية لتأدية وظيفتها، فصناعة المعرفة والإبداع تستهدف إثراء عقل الإنسان وتنويره، وتطويره وزيادة كفاءتة، فقد أصبح رأس مال مؤسسات التعليم العالى كامنا فيما يتوافر لديها من معرفة يمكن أن يمتلكها طلاب وأعضاء الهيئة التدريسية، وبالتالى فإن جودة مؤسسات التعليم العالى تتحدد بقدراتها على إنتاج المعرفة وإستخدامها إستخداماً فعالاً للإسهام فى عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة، ويستلزم ذلك مجموعة من المتطلبات من أهمها[1]:

- **متطلبات مؤسسية** : تشكل المؤسسة التعليمية كياناً رئيسي فى أى مجتمع يرغب فى الإعتماد على اقتصاد المعرفة، فالمؤسسة التعليمية هى المسئولة عن إعداد

الكوادر البشرية القادرة على التفكير والإبداع والحرية الفكرية، وبالتالى من الضرورى أن يحظى هذا الجانب بالأهمية القصوى من حيث الإنفاق والسياسات المستندة إلى إستراتيجيات واضحة ، بحيث تكون قادرة على تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة وتوفير إمكانيات جديدة وقدرات تنافسية متميزة، ويتطلب ذلك إعادة تنظيم مؤسسات التعليم العا لى لتيسير حصولها على المعرفة ومواجهة تداعيات السوق العالمية وذلك فى ضوء الخصوصية الثقافية والقيمية .

- **متطلبات بشرية** : يعد العنصر البشرى من أهم العناصر فى المؤسسات التعليمية، وبالتالى فلابد من الإهتمام بتطوير القدرات البشرية وتأهيلها تأهيلا متميزاً، والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة، وإعداد الكوادر البشرية ذات الإرتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الإتصالات الإلكترونية [١] حيث يفرض التوجة إلى اقتصاد المعرفة ضرورة الإهتمام بالقدرات البشرية والعقلية لدى أعضاء هيئة التدريس، بإعتبارهم منتجين للمعرفة فجودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسى الذى يقف خلف الابداعات والابتكارات، وحجر الزاوية فى هذا الاقتصاد، مما يلقى على الجامعة مسئولية تطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم ومشاركة أفكارهم، والسعى إلى تطويرها وتطبيق نتائجها بما يمكن من إنتاج موارد معرفية جديدة فى ظل اقتصاد شديد التنافس [٢] وبالتالى فمؤسسات التعليم العالى بحاجة إلى المواكبة للدخول فى اقتصاد المعرفة، وتنمية الموارد البشرية لتغيير مستويات المعرفة والمهارات والميول والقدرات ولتفعيل الابداع والابتكار والمهارة المعرفية، وخلق المناخات العلمية لتحقيق التطوير وإستقطاب العمالة التى تمتلك العديد من المعارف والخبرات المتجددة والقدرة الفائقة على إستخدام التكنولوجيا الحديثة، وهو ما سوف يمكنها من تكوين مجتمع اقتصاد المعرفة كما يمكنها من التكيف مع عصر المعرفة ومواجهة تحدياتة [٣]

- **متطلبات مالية :**

فتوفير التمويل الكافى وتوفير ميزانية لإقامة البنية التحتية والإنفاق على العلماء، وجذب المتميزين منهم، وزيادة تمويل التعليم، والإهتمام بالإستثمار فى رأس المال البشرى أركان أساسية وضرورية للتحول إلى إقتصاد المعرفة [٤]

- **متطلبات إدارية** : يحتاج التحول إلى اقتصاد المعرفة إلى إدارة جيدة، تدعم التغيير المطلوب قادرة على التعامل مع كل جديد، مع قدرتها على الإبداع، قادرة على تهيئة الفرص لصناعة المعرفة، وقادرة على توفير القدر الكافى من المرونة، وداعمة ومحفزة على تحقيق الأهداف المرجوة [١] فمن الضرورى توفير هيكل إدارى قادر على تنفيذ مهام الموارد البشرية بالجامعات المصرية .

ويواجه التعليم العالى صعوبة توفير الهيكل الإدارى القادر على تنفيذ مهام إدارة الموارد البشرية ،وضعف توظيف الموارد الحالية، وتوجيهها لأولويات أخرى غير التدريب والتنمية المهنية بالإضافة إلى تدنى إستثمار الطاقات البشرية الموجودة فى المجتمع وعدم إتاحة المجال لإضافة طاقات جديدة، تقوم بدور الإشراف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة لتنمية الموارد البشرية.

- **المناهج الدراسية :**

تعد المناهج الدراسية من المتطلبات الضرورية لاقتصاد المعرفة، فتوفير مناهج تربوية تعليمية متكاملة ومرنة ومتطورة تلبى حاجات المتعلمين، ومتطلبات خطط التنمية وإحتياجات سوق العمل المستقبلية، وتحقق تفاعلا واعيا مع التطورات والإتجاهات التربوية الحديثة، وترسيخ القيم والمبادىء، وإكساب الطلاب المعارف والمهارات والإتجاهات اللازمة للحياة، والتعود على التفكير والتأمل، وإستخدام مصادر التعلم المختلفة، والإستجابة لكل ما يستجد من تطورات علمية وتكنولوجية وإقتصادية، حتى يتسنى إعداد الفرد اعداداً يمكنة أن يكون مواطناً مزوداً بثقافة تساعدة على تطوير مجتمعة والمساهمة فى بنائة [٢]

- **الطلاب :**

يعد التعليم أحد الروافد المهمة فى المجتمع، القادرة على إعداد الكوادر البشرية التى تسهم فى تنمية وتشكيل شخصية الأفرد، وتعمل على إعداد كوادر بشرية تسهم مستقبلاً فى تنمية المجتمع وتقدمة، وينادى العديد من الخبراء بتنمية مهارات المعلم وقدرتة على التأثير فى المتعلمين، وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والقيم، ويعد المعلم المصدر الوحيد للمعرفة داخل الأنظمة التعليمية، وهى أنظمة لا تناسب إعداد الأفراد للعمل فى المجتمع التقنى والعلمى، فالوظائف المتاحة أصبحت بحاجة إلى مهارات متعددة بجانب

.

المؤهل العلمى، وكذلك فهناك حاجة ماسة إلى تزويد الطلاب بالأدوات والوسائل والمهارات والقدرات التى يحتاجونها للعمل فى ظل اقتصاد المعرفة [١] وللأنشطة الطلابية دور فعال فى ذلك من خلال إكتشاف مواهب الطلاب وصقل قدراتهم، ومواهبهم وكذلك تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعى الوطنى والقومى بين الطلاب وذلك عن طريق تنظيم العديد من الأنشطة الرياضية، والإجتماعية والفنية والثقافية .

- **عضو هيئة التدريس** : يمثل عضو هيئة التدريس بالجامعة أحد المكونات المهمة فى بناء وتميز منتج الجامعة من الثروة البشرية، فعلى عاتق عضو هيئة التدريس تقع مسئولية نقل المعرفة إلى الدارسين، وصقل مواهبهم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، وهؤلاء الخريجون سينتشرون للعمل فى معظم قطاعات المجتمع، ويكونون دائما بمثابة نواة التطور فى هذة المؤسسات، ومن ثم يجب تزويد الجامعة ببرامج متعددة التخصصات تنمى المهارات وتمنح تخصصات جديدة تكنولوجية بما يحقق واقعاً جديداً للجامعات، يساعد على جذب الطلاب إليها من جميع أنحاء العالم، وجذب الأساتذة لمواكبة التطورات السريعة لتصبح مشاريعهم البحثية ضمن برامج التنمية، وتحقيق التكامل والترابط بين أنشطة الجامعة لتصبح محركا لرأس المال البشرى، ومن ثم الإسهام فى التحول إلى إقتصاد المعرفة [٢]

- **البحث والتطوير** : يعد البحث العلمى أهم ركائز المعرفة، فيقاس تقدم المجتمعات بمدى إهتمامها بالبحث العلمى، وللجامعات دور مهم فى الإستثمار الأمثل للبحث العلمى وذلك من خلال دورها الرائد فى إنتاج االمعرفة وتسويقها، وذلك من خلال التعاون بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة وينعكس ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويتطلب ذلك ضرورة تدريب الطلاب على أساليب البحث العلمى، لتمكينهم من إكتساب المهارات البحثية، وإعداد أجيال من الباحثين المتميزين، وهناك العديد من المشكلات التى تعوق عضو هيئة التدريس عن القيام بدورة فى البحث العلمى منها أن معظم الأبحاث العلمية مهما كانت نتائجها لا توضع فى الحسبان، وكذلك قلة المراجع والدوريات العلمية فى بعض التخصصات، وعدم توافر مناخ مشجع للبحث العلمى، وإنخفاض مهارات البحث لدى العديد من الباحثين، وعدم وجود بيئة تدعم البحث العلمى

فى الجامعة وتسوقة [١] فوجود مراكز بحثية تتواصل مع إحتياجات المجتمع مع وجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المتميزين، وتسعى إلى ترجمة الإبداعات إلى تقنيات تساهم فى العملية الإنتاجية ورقى المجتمع معرفياً، ووجود شبكات لتواصل مراكز البحث والإبداع والمعرفة [٢]

كما يضيف البعض مجموعة من المتطلبات التى لابد من توافرها فى مؤسسات التعليم التى تريد الإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة من أهمها [٣] :

- إعادة هيكلية الإنفاق وترشيدة لتعزيز المعرفة، وذلك إبتداء من المدرسة الإبتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعى .
- خلق المناخ المناسب للمعرفة، عن طريق الإلتزام بالتطوير والتحديث منهاجا أساسيا وإزالة المعوقات التى تحد من سرعة التطوير .
- إدراك المسؤلين والقطاعات والمستفيدين لأهمية اقتصاد المعرفة ودورة التنموى بحيث تساهم فى تعليم العاملين ورفع مستوى تدريبهم .
- الاعتراف بالمعرفة ورأس المال الفكرى كموجودات جوهرية أكثر من الموجودات المادية الملموسة
- تحديث رؤية ورسالة المؤسسة بما يعكس سمات العصر .
- ضرورة تبنى إستراتيجية تنطوى على إستغلال التقتنيات الحديثة كوسيلة أساسية فى المنظومة التعليمية فى مراحلها المختلفة .
- ضرورة توفير البنية التحتية التى يتطلبها التعليم والتى تتمثل فى إعداد هيئة تدريس مؤهلة قادرة على التفاعل مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات .
- ربط مؤسسات التعليم على إختلاف تنوعاتها ربطاً وثيقاً بالمؤسسات الإنتاجية.

مما سبق نجد أن هناك العديد من المتطلبات التى لابد من توافرها للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة، وهذا يمثل تحدياً كبيراً امام مؤسسات التعليم العالى، فعليها أن تقتحم مجالات جديدة يستطيع الطلاب من خلالها تكوين عقول قادرة على الإبداع والإبتكار وان يدركوا معنى كونهم منتجين للمعرفة، وقادرين على إنتاج أفكار جديدة، والوصول إلى إختراعات وإبداعات تسهم فى تحقيق نقلة نوعية فى التحول إلى إقتصاد المعرفة .

ثالثا- كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق (نموذج دراسة الحالة)

١- نشاة الكلية

فى ضوء السياسة التعليمية للدولة، وما صدر عن المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يوليو ١٩٨٧ من توصيات ومع الحاجة المتزايدة للمعلمين فى مختلف التخصصات النوعية، وصدور القرار الوزارى رقم ١٩٨٨ بشان تصفية دور المعلمين والمعلمات [١] صدر قرار وزارى رقم ١٠٩٦ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٢ بشأن إنشاء كليات التربية النوعية، وتعد كليات التربية النوعية من الكليات حديثة النشأة فيعود إنشاؤها إلى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بعد صدور القرار الوزارى رقم ١٩٨٨ بشأن تصفية دور المعلمين والمعلمات[٢] وإتاحة ذلك الفرصة فى إنشاء كليات التربية النوعية حيث أنشئت كليات التربية النوعية بالعباسية والدقى والإسكندرية، وفى عام ١٩٨٩ تم إنشاء كليات أخرى مثل كلية التربية النوعية بطنطا، وكلية التربية النوعية ببورسعيد .

ومع التوجه الرسمي لزيادة تلك الكليات مع بداية التسعينات، فقد تم إنشاء عدة كليات منها كلية التربية النوعية بالزقازيق، وكلية التربية النوعية بالمنيا والمنصورة، ومن هنا تزايدت أعداد كليات التربية النوعية على مستوى جمهورية مصر العربية، الأمر الذي يعد مؤشرا على مدى إهتمام الدولة بهذا النوع من التعليم، وقد أدى نجاح هذة الكليات إلى صدور القرار الجمهورى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٩٨ بضمها إلى الجامعات، لكى تؤدى دورها التربوى فى إطار رسالة الجامعة وأنشئت كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق بالقرار الوزارى رقم (١٧٤) الصادر فى ١٩٩١/٣/١٣ تابعة لوزارة التعليم العالى بناء على القرار الحمهورى رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٩١، وعلى القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن المجلس الأعلى للكليات النوعية، وقد إنضمت الكلية إلى جامعة الزقازيق بالقرار الجمهورى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٩٨ ،الصادر فى ١٩٩٨/١٠/١٠ وقد تجلى نهوض هذة الكليات فى إنشاءبرامج للدراسات بها للحصول على درجة الماجستير والدكتوراة [٣]

٢- فلسفة الكلية :

تنتمى كليات التربية النوعية إلى منظومة كليات التربية، والتى تحددت رسالتها كما جاء فى منشورات تطوير كليات التربية فى مصر، والتى كان من أهمها تكوين

المعلم وترقية البحث العلمى، بما يساعد على إنتاج المعرفة التربوية ووضع سياسات وبرامج تخدم المجتمع [١]

قامت كليات التربية النوعية بإعتبارها أحدى المؤسسات التربوية، التى تسهم بنصيب كبير فى إعداد قطاع كبير من القوى البشرية فى تخصصات نوعية مختلفة مثل، التربية الفنية ،والتربية الموسيقية، والإقتصاد المنزلى، وتكنولوجيا التعيم، والإعلام التربوى .

أ- أهداف الكلية

وفى ضوء ذلك حددت وزارة التعليم العالى أهم أهداف كليات التربية النوعية فى الأهداف الأتية ([٢]) :

- إعدد الموارد البشرية المتميزة، والتى تتطلبها برامج التنمية الإجتماعية فى المجتمع.
- إبداءالمشورة والتعاون مع الهيئات العلمية والثقافية المصرية والعربية والدولية فى معالجة القضايا التخصصية المشتركة .
-تخريج معلم نوعى متميز لمراحل التعليم قبل الجامعى، قادر على المنافسة فى سوق العمل محليا وإقليميا والتى تتطلبها الخدمة التعليمية بالمجتمع .
- إجراء البحوث التربوية والتنموية العلمية والتطبيقية إسهاما فى دعم سوق العمل المختلفة قائمة على الإبتكار ومنتجة للمعرفة فى التخصصات النوعية المختلفة .
- الإسهام فى تطوير وتحديث الفكر والممارسة للمجالات المختلفة داخل الكلية لخدمة المجتمع وتلبية إحتياجاته من الخدمات والإستشارات التربوية والنوعية .
- تحقيق التنمية المهنية المستدامة لخريجى الكلية من خلال تفعيل برامج التنمية المهنية ورابطة الخريجين
- تنمية الموارد المادية للكلية بإستحداث صيغ وبدائل جديدة للتمويل.

مما سبق يتضح أن من أهم أهداف الكلية إعداد معلم نوعى متميز، قادر على المنافسة فى سوق العمل وتقديم البحوث النوعية والتربوية القادرة على خدمة المجتمع، وإحداث تنمية مستدامة، مما يجعل لها ترتيباً متميزاً بين الكليات المناظرة ،وأن ينفتح هذا النوع من التعليم على المجتمع بحيث يؤدى هذا النوع من التعليم النوعى خدمات نوعية مميزة فى مختلف مجالات الحياة .

ب- رؤية الكلية : تنص رؤية الكلية على مايلى :

إنطلاقا من رؤية التعليم المصرى ورسالتة وقيمة تتحدد رؤية كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى الأتى:

أن تصبح مؤسسة تربوية أكاديمية نوعية متميزة، تحتل مكانة رائدة، بحيث تكون بيت الخبرة الأول فى التخصصات النوعية والتربوية والبحث العلمى محلياً وإقليمياً، ومواكبة للتطورات المعرفية والتقنية لخدمة الأهداف التربوية والتنموية، ومن تلك الرؤية نجد أن كلية التربية النوعية تسعى إلى تحقيق التعليم الجيد المنتج الهادف إلى تحقيق التميز والإبتكار مواكباً للتطورات المعرفية والتكنولوجية والتقنية التى تنتاب المجتمع [١].

ج- رسالة الكلية :

تتحدد رسالة الكلية فى إعداد المعلم النوعى المبدع المبتكر، والقادر على التنافس فى سوق العمل، والإرتقاء بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وتطوير الدراسات العليا والبحث العلمى والنشر الدولى، وإستخدام النظم التكنولوجية الحديثة بما يسهم فى حل المشكلات، وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، والتواصل الفعال مع الجهات المعنية، ومن خلال الإطلاع على رسالة الكلية يتضح أنها تعتمد على محاور أساسية أهمها ،برامج متطورة تسهم فى تحقيق خدمة المجتمع، وتشجيع الإبداع ونقل المعرفة ،ودعم الإنتاج والنشر العلمى، وتأصيل قدرات الإبداع والإبتكار والتواصل الفعال والشراكة مع كافة قطاعات المجتمع .

إن كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق تعنى فى المقام الأول تحقيق التعليم والبحث العلمى القائم على التميز والإبداع والإبتكار بما يعود بالنفع على خدمة المجتمع، كذلك التواصل والشراكة مع كافة قطاعات المجتمع والأطراف المعنية والمتمثلين فى وزارة التربية والتعليم، المراكز البحثية، المصانع والفنادق، الصحف ووسائل الاعلام وشركات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات) .

د- **البرامج العلمية بالكلية لمرحلة البكالوريوس** : تضمن مرحلة البكالوريوس (١٠) برامج مدة الدراسة بكل منها ٤ سنوات وهى كالتالى[١]:

- **التربية الفنية** : تعمل على تنمية المهارات الفنية للطالب، من خلال القيم الفنية والجمالية وتتنوع المقررات التى يقوم بدراستها الطالب مثل الرسم والتصوير والنحت والخزف والأشغال الفنية وغيرها .

- **التربية الموسيقية** : تعمل على تنمية المهارات الموسيقية للطالب، من خلال دراسة للمقررات التخصصية مثل النظريات والتأليف والموسيقى العربية والأداء الحركى والغنائى والإرتجال الموسيقى .

- **الإقتصاد المنزلى** : هو علم له محتواه المميز، وتتطور مجالات الدراسة فية وفقا لتغيرات العصر حيث إن موضوعاتة إنعكاس واقعى لحياة الفرد حيث إنه يوفر للفرد المهارات والمعارف والقيم المرتبطة ببيئتة ومجتمعة.

- **الإعلام التربوى** : وفيها يتم إكساب الطالب المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع المؤسسات الاعلامية وينقسم إلى (برنامج المسرح، وبرنامج الإذاعة والتليفزيون والصحافة).

- **قسم العلوم التربوية والنفسية** : وهو القسم المسئول عن تدريس المقررات التربوية بجميع الأقسام ويضم شعبتى:

- **معلم الفصل والتعليم المجتمعى** وهذا البرنامج من البرامج حديثة النشأة والوحيد على مستوى جمهورية مصر العربية، حيث تم إنشائة فى ضوء المجالات التى يتطلبها المجتمع، وقد سمى فى بداية الأمر بمعلم مدارس الفصل الواحد، ولكن صدر قرار بتعديل مسمى هذه الشعبة إلى شعبة معلم الفصل والتعليم المجتمعى [٢]
- **معلم اللغة الإنجليزية لمرحلة التعليم الاساسى .**

١- رياض الاطفال وقد تم صدور قرار بتحويل برنامج رياض الأطفال إلى كلية الطفولة .

٢- تكنولوجيا التعليم وينقسم الى : (برنامج التكنولوجيا وبرنامج معلم الحاسب)

هـ) أعضاء هيئة التدريس بالكلية :

يتعدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية كل على حسب تخصصة النوعى والأكاديمى والجدول التالى يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق والأقسام المنتمين إليها

جدول (١) يوضح أعداد أعضاء هيئة التدريس موزعة حسب الدرجات الأكاديمية وعدد الأقسام للعام الجامعى ٢٠١٧/٢٠١٨ م

الدرجة العلمية / الأقسام	استاذ	استاذ مساعد	مدرس	المعارين	الاجمالى
تكنولوجيا التعليم	١	١	١٤	٧	٢٣
الاعلام التربوى	١ ١	١ ١	١٣	٤	١٩
التربية الموسيقية	٣ ٣	٦ ٦	١٤	٢	٢٥
التربية الفنية	٢ ٢	ـــــــــ -	١٩	٢	٢٣
الاقتصاد المنزلى	٣ ٣	٧ ٧	١٠	٥	٢٥
العلوم التربوية والنفسية	٢	٢	١٧	١	٢٢
الاجمالى	١٢	١٧	٨٧	٢١	١٣٧

المصدر : العلاقات العامة والإعلام، بيانات أعضاء هيئة التدريس، كلية التربية النوعية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٧-٢٠١٨ م

ويتضح من الجدول أن لدى كليات التربية نقصا في المستويات العليا من أعضاء هيئة التدريس، وهي فئتي الأساتذة والأساتذة المساعدين، ولديها نسب معقوله في الفئة المتوسطة، وهي فئة المدرسين، وربما يكون ذلك سببا رئيسا وراء تراجع مستوى التميز والإبداع في كلية التربية النوعية بجامعة الزقازيق، ففئة الأساتذة والأساتذة المساعدون هى التي تمثل الرصيد الخبري الذي يصنع الفرق، ويكون سببا كامنا وراء التميز والإبداع.

و) دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى الإسهام لبناءودعم التحول إلى إقتصاد المعرفة :

تمثل كليات التربية النوعية المستودعات المعرفية بما تمتلكة من أعضاء هيئة التدريس وباحثين لديهم الكثير من المؤهلات والمهارات، مما يجعلهم قادرين على نشر وتوظيف المعرفة التوظيف الأمثل داخل المجتمع .

وتتمثل أهم أدوار كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة، بإعتبارها مؤسسة تربوية أكاديمية نوعية فى إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على تحقيق التنافس فى سوق العمل، بالإضافة إلى تطوير مجالات البحث والإسهام بطريقة مباشرة فى إنتاج المعرفة، وتحقيق التميز والإبتكار، ومواكبة التطورات المعرفية والتقنية، لخدمة الأهداف التربوية، وتحقيق التنمية بكافة أنواعها داخل المجتمع، وكذلك الإرتقاء بأعضاء هيئة التدريس وتطوير البحث العلمى، والإتجاه إلى النشر الدولى، وإستخدام النظم التكنولوجية الحديثة فى الجوانب التربوية، بالإضافة إلى التواصل الفعال والشراكة مع القطاعات المختلفة والجهات المعنية بالمجتمع ، وبالتالى يمكن القول بأن كليات التربية النوعية بإعتبارها من أهم مؤسسات التعليم العالى النوعى من الممكن أن يكون لها دور مهم فى بناء إقتصاد المعرفة، لكونها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى المبدعة والمبتكرة للمعرفة، والتى تتميز بروح المبادرة والإبداع والإبتكار، وربط الحقائق بالمهارات [١] فضلاً عن أن خريجيها هم الأقرب لمجالات البحث والتطوير النوعية المختلفة داخل المجتمع، ومن ثم الإحتكاك بمجالات اقتصاد المعرفة، الأمر الذى يوكد النظر إلى كليات التربية النوعية على أنها تمثل أحد أهم الأصول الإقتصادية فى المجتمع وبدونها لن يتمكن اى مجتمع من تحقيق التحول من الاقتصاد التقليدى إلى اقتصاد المعرفة [٢].

وقد شهدت المجتمعات فى الآونة الأخيرة مجموعة من التحديات، جعلت مشاركة الدول فى تلك المستجدات والتطورات ضعيف للغاية الأمر الذى يتطلب ضرورة التأكيد على المهارات والمعارف والكفاءات التى تتفق مع التطور الهائل فى نظم المعلومات والثورة المعرفية [٣] وفى الوقت ذاته تعيش الكثير من الجامعات منعزلة عما يحدث حولها من تغيرات ، وإستمرت الجامعة طويلاً على وظيفتها الأساسية كناقل جيد للمعرفة وقد فرضت هذة التطورات على مؤسسات التعليم العالى بصفة عامة، مواكبة تلك التطورات والإسهام فى خدمة المجتمع وتنميته وتحقيق التلاحم بين الجامعة وجميع أنشطة المجتمع، وذلك فى ظل المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية الموجودة بالمجتمع، حيث إن تفعيل المشاركة بين الجامعة والمجتمع من الطرق الفعالة لخلق

.

علاقة وثيقة بين المعرفة وتطبيقاتها وفى الواقع فالجامعات والمدارس طرفان يشكلان جزءاً من التركيبة المجتمعية وعلى كل منهما التزامات تجاه الطرف الآخر، وتتضمن هذة المساهمات تقديم خبرتهم إلى الممارسين والمجتمع بطريقة تعاونية من خلال تقديم التدريب وتوفير المعلومات ومساعدة غير الأكاديمين وتشجيعهم على إستغلال نتائج المعرفة الجديدة [١] وكذلك الشراكة الفعالة مع قطاعات الصناعة والإنتاج فى المجتمع .

ومما سبق يحتم تغير رسالة الجامعة لتحويلها من نقل الثقافة فقط إلى الإهتمام بتجميع الثقافة وتحليل ماتحتوية من معارف ومهارات لنشرها وتوظيفها وإستثمارها الإستثمار الأمثل، وتحويل تلك المعرفة إلى قيمة إقتصادية داخل المجتمع، ويعد التعليم العالى النوعى أساساً فى تقدم المجتمعات، حيث يهدف إلى تطوير التعليم بصفة مستمرة وملاحقة كل ماهو جديد، والوصول إلى المعرفة الجديدة، فضلاً عن إعداد وتنمية الكوادر البشرية من جميع جوانبها علمياً وتقنيا وفكريا وثقافيا واجتماعيا وأخلاقيا بشكل يتسق مع تحديات ومتطلبات العصر[٢].

كما أن التعليم العالى النوعى من العناصر الأساسية فى بناء وتطور حضارة العصر، عن طريق إمداد المجتمع بنخبة من الباحثين فى التخصصات المختلفة والعلماء والمفكرين والقوى البشرية العاملة فى جميع المجالات والتخصصات ، والذين بدورهم يشكلون أداة الرقى والتقدم والإزدهار[٣] فضلاً عن أن هذا النوع من التعليم يعد بمثابة مركز إشعاع للمجتمعات التى تسعى إلى بناء الإنسان والتعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع [٤] فضلاً عن إمداد المجتمع بكوادر بشرية ومتخصصين فى مجالات مختلفة [٥].

ومما سبق يمكن القول بأن كليات التربية النوعية فى مصر تمثل أحد المكونات الأساسية لتحقيق النهوض بالمجتمع، وذلك لتعدد مجالات خدمة المجتمع التى يقدمها هذا النوع من الكليات، وهناك من يرى أن تلك الخدمات يجب أن تركز على البحث والإستشارات ،وإقامة الحلقات الدراسية ،وتجنيد خبرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس، وكذلك فإن من واجبات كلية التربية النوعية القيام بالبحوث والمؤتمرات العلمية والندوات،

التى تخدم البيئة، وتحسن مستوى الخدمات ونشر الوعى البيئى، ونشر الثقافة بكل أنواعها ، فضلاً عن إعداد القوى البشرية النوعية المؤهلة والمدربة لإحداث التنمية المجتمعية التى يتطلبها سوق العمل [١].

وتتطلع الكلية إلى أن تصبح مؤسسة تربوية أكاديمية نوعية متميزة ، تحتل مكانة رائدة محليا وإقليميا، حيث تتحدد رسالتها فى إعداد المعلم النوعى المبدع المبتكر القادر على التنافس، وإستخدام النظم التكنولوجية الحديثة بما يسهم فى حل المشكلات والتواصل الفعال مع الجهات المعنية [٢] وتسعى برامج التعليم المختلفة فى كلية التربية النوعية إلى ربط أهداف الكلية بخدمة المجتمع وذلك فى ضوء التحولات والمستحدثات، كما تسعى إلى فتح مجالات مختلفة للعمل لخريجيها، وبذلك فإن لكليات التربية النوعية دوراً مهماً فى خدمة المجتمع ومواجهة ،التغيرات وتحقيق التغير والتطور [٣] لذا فالمجتمع فى حاجة ماسة إلى أن يسهم هذا النوع من الكليات فى دخول الإنسان لعصر المعرفة بخطى ثابتة، ترتكز على إستثمار العلم والتقنيات الحديثة وتسويق معارف جديدة تسهم فى تطور المجتمع، لذلك لابد من تطوير وتجديد بنية الأنماط السائدة، وإقتراح الجديد بما يتفق مع كل ما هو جديد.

إن إقتصاد المعرفة يحتاج إلى تعليم نوعى يهتم بالكيف أكثر من الإهتمام بالكم، تعليم يساعد على تجويد مهارات الطلاب ويمكنهم من إختيار العمل الذى يتناسب مع قدراتهم وميولهم، ويساعدهم على تحقيق المزيد من الإبداع والإبتكار، وهذا يتطلب تفعيل دور هذا النوع من الكليات وتطوير أنظمتها بما يتناسب مع متغيرات العصر، للوصول إلى تعليم يمتلك مدى واسعاً من المعرفة الرقمية، كالقدرة على إستخدام البيانات وتكنولوجيا المعلومات وقدرات ومهارات عقلية، مثل مهارات التفكير ومهارات التواصل بين الأشخاص والتطبيق التكنولوجي، وقدرات ومهارات إجتماعية كالقدرة على الإنفتاح على الثقافات والعمل كفريق والتعلم مدى الحياة [٤]

إن التحول إلى اقتصاد المعرفة بحاجة إلى الإهتمام بقضية المهارات وبالتالى لابد من التركيز على هذة المهارات عند التحول للمعرفة، حيث يعانى معظم الخريجين من البطالة على الرغم من حصولهم على درجات علمية، ويكون ذلك نتيجة التركيز

على الدراسة النظرية دون الممارسة العملية والقدرة على التطبيق فى الواقع، ومن ثم يفتقد معظم الخريجين للمهارات الأساسية التى تضمن نجاحهم فى العمل، وتزيد من قدرتهم الإبداعية والإبتكارية[١] وقد كان لظهور هذه النوعية من الكليات أهداف لخدمة المجتمع الذى نشأت فية وذلك بإعتبارها كليات خدمية مجتمعية، وذلك من خلال ماتقدمة من برامج متنوعة تهدف إلى بناء قدرات الطلاب المعرفية والمهارية، وإلى تهيئة بيئة محفزة للإبداع والإبتكار، وهما اللذان يشكلان البيئة الأساسية لاقتصاد المعرفة

ومما سبق يمكنا القول بان كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق تمثل القاعدة الأساسية لترسيخ دعائم التقدم ودفع مسيرة التنمية وتزويد الكوادر البشرية بالمعرفة والمهارات المطلوبة، كما أن لها القدرة على إنتاج المعارف الجديدة من خلال البحوث والقدرة على الإبداع وتحويل المعلومات إلى معرفة ومن ثم تحويل تلك المعرفة إلى منتج متميز .

ثانيا : الدراسة الميدانية : وتشمل :

١- إجراءات الدراسة الميدانية : وتتضمن

(أ) أهداف الدراسة الميدانية : تهدف الدراسة إلى تعرف واقع الدور الذى تقوم به كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء اقتصاد المعرفة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

(ب) أدوات الدراسة : تعد الإستبانة فى هذا البحث الأداة الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث ترجمة أهداف الدراسة ترجمة دقيقة بالإضافة إلى إمكانية تطبيقها، لذا استخدمت الباحثة الإستبانة، وتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بلغ عددهم (٨٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق، وقد مرت عملية إعداد الإستبانة بالخطوات التالية :

- الإطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات التربوية ذات الصلة بمجال الدراسة، وكذلك الإطلاع على الأدوات التى استخدمت فى دراسات سابقة متشابهة .
- تم عرض الإستبانة على عدد من أساتذة كليات التربية، بهدف التأكد من ملاءمة الإستبانة للغرض الذى وضعت من أجلة ، ومدى ملاءمة عبارات كل محور، ووضوح الصياغة اللغوية، والنظر فى مدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد

الفقرات ، وشموليتها، وتنوع محتواها، وتم التعديل وفقا لما رآه السادة المحكمون حذفا أو إضافة .

- قامت الباحثة بمراعاة كافة الملاحظات ومقترحات السادة الأساتذة المحكمين ، ثم تم وضع الإستبانة فى صورتها النهائية مكونة من سبعة محاور وهم :

المحور الأول :أهداف الكلية . **المحور الرابع** :أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

المحور الثانى: النواحى الإدارية بالكلية . **المحور الخامس**: المناهج الدراسية .

المحور الثالث : المناخ العام بالكلية **المحور السادس**: طرق وأساليب التدريس .

المحور السابع : الأنشطة الطلابية .

(ج) ثبات الإستبانه :.

تم عرض الإستبانه على عينة مكونة من ٣٠ من الأساتذه الذين سيطبق عليها الإستبانه لقياس الصدق والثبات وقامت الباحثة بحساب ثبات الإستبانة بإستخدام (الفا – كرونباج Alpha – Chornbach وكانت النتائج المبينة كما هى مبينة فى جدول رقم(٢).

جدول (٢) قيم معاملات الفا لمحاور الإستبانة وأبعادها والدرجة الكلية للإستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ (معامل الثبات)
أهداف الكلية	١٢	.٨٩٦
النواحى الإدارية بالكلية	١٤	.٨٥٣
المناخ العام بالكلية	١٠	.٧٩١
أعضاء هيئة التدريس	١٢	.٩٦٣
المناهج الدراسية	١٢	.٨٨٥
طرق وأساليب التدريس	١٠	.٧٨٩
الأنشطة الطلابية	١٠	.٩١٠
الإجمالى	٨٠	.٨٨٧

يتضح من الجدول السابق أن قيم الثبات للمحاور تراوحت بين (.٧٣٢ , .٨٨٥) كما بلغت قيمة الثبات للإستبانة الكلية ٨٨٧ ., وهى نسبة ثبات مقبولة إحصائياً ، حيث إن أصغر قيمة مقبولة لمعامل ألفا Alphaهى (٦.) وأفضل قيمة تتراوح بين (٧٠,, ٨٠.) ، وكلمازادتكان ذلك أفضل([1]) وتم حساب الصدق الذاتى للإستبانة من خلال القانون الآتى([2]) :

معامل الصدق الذاتى = الجذر التربيعى معامل الثبات .

معامل الصدق الذاتى =٩٤٢. وهذا يشير إلى إرتفاع الصدق الذاتى للإستبانة .

وبعد الإنتهاء من إعداد الإستبابة فى صورتها النهائية بدأت عملية التطبيق على عينة الدراسة، حيث قامت الباحثة بتوزيع الإستبانه على أفراد العينة، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (٨٠)، وذلك من واقع العدد الإجمالى لعدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية والذى يبلغ عددهم (١١٢) .

(د) التحليل الإحصائى للبيانات

بعد الإنتهاء من جمع بيانات الدراسة تم إدخالها بعد ترميزها إلى الحاسب الآلى, ثم معالجتها, وتحليلها, وإستخراج النتائج الإحصائية بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية (Spss) لتفريغ البيانات وهى :-

١. معامل ثبات الفا (Alpha cronbach) للتأكد من صلاحية المقياس والتجزئة النصفية .
٢. حساب معامل الصدق الذاتى .
٣. حساب التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات الإستبيان .
٤. ٢- اختبار كا^{٢} لإختبار مدى وجود فروق إحصائية بين المتغيرات .
٥. النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لكل عبارة .

٢- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

سيتم عرض النتائج وفقا لترتيب المحاور الأساسية والأسئلة كما ورد فى الإستمارة كالأتى :

جدول (٣) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات أهداف الكلية

م	العبارة	% عدد	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	تحقق بدرجة منخفضة	النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	تحرص الكلية على تخريج معلم نوعى قادر على المنافسة فى سوق العمل .	عدد	١٨	٥١	١١	٦٩.٦%	٣٤.٢٣	.٠٠١	٤	متوسط
		%	٢٢.٥	٦٣.٨	١٣.٨					
٢	تهدف الكلية إلى إنشاء برامج متنوعة التخصصات تنمى المهارات والمواهب المختلفة ...	عدد	٥٢	١٩	٩	٨٤.٦%	٣٧.٩٨	.٠٠١	١	كبير
		%	٦٥.٠	٢٣.٨	١١.٣					
٣	تحرص الكلية على تأهيل خريجيها بالمهارات الفنية والتقنية التى يتطلبها إقتصاد المعرفة .	عدد	١٤	٥٤	١٢	٦٧.٥%	٤٢.١٠	.٠٠١	٦	متوسط
		%	١٧.٥	٦٧.٥	١٥.٠					
٤	تحرص الكلية على مراجعة لائحتها لمرحلة البكالوريوس بما يتماشى مع المستجدات المعرفية والتقنية وتداعيات سوق العمل .	عدد	٦	١٩	٥٥	٤٦.٣%	٤٨.٣٣	.٠٠١	٩	قليل
		%	٧.٥	٢٣.٨	٦٨.٨					
٥	تحرص الكلية على تلبية إحتياجات المجتمع من الخدمات والاستشارات التربوية والنوعية للمساهمة فى حل مشكلاتة	عدد	١٥	٥٣	١٢	٦٧.٩%	٣٩.١٨	.٠٠١	٥	متوسط
		%	١٨.٨	٦٦.٣	١٥.٠					
٦	تحفز الكلية على تعزيز التواصل مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية فى المجتمع لتسهيل توظيف المعرفة وتسويقها .	عدد	٢٢	٤٣	١٥	٦٩.٦%	١٥.٩٣	.٠٠١	٤مكرر	متوسط
		%	٢٧.٥	٥٣.٨	١٨.٨					
٧	تسعى الكلية لتوفير بيئة تعليمية معرفية مستدامة لخريجى الكلية تساعدعلى الإستثمار الامثل للمعرفة .	عدد	١٠	١٦	٥٤	٤٨.٣%	٤٢.٧٠	.٠٠١	٨	قليل
		%	١٢.٥	٢٠.٠	٦٧.٥					
٨	تحرص الكلية تطوير البنية التحتية اللازمة لتجويد العملية التعليمية بما يلائم التغيرات التقنية.	عدد	١٣	٥٦	١١	٦٧.٥%	٤٨.٤٨	.٠٠١	٦مكرر	متوسط
		%	١٦.٣	٧٠.٠	١٣.٨					

٩	تسعى الكلية بإستمرار على التأكيد على الحرية الفكرية بما يدعم من إنتاج المعرفة.	عدد	٣٥	٣٣	١٢	%٧٦.٣	١٢.١٨	.٠٠٢ دالة عند .٠١	٣	كبير
		%	٤٣.٨	٤١.٣	١٥.٠					
١٠	تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس بها على إجراء بحوث أكاديمية وتنموية قائمة على الإبتكار ومنتجة للمعرفة.	عدد	٣٨	٣٦	٦	%٨٠.٠	٢٤.١٠	.٠٠١	٢	كبير
		%	٤٧.٥	٤٥.٠	٧.٥					
١١	تتبنى الكلية سياسات محددة لتنمية الموارد المادية بإستمرار للإنفاق على نشرو إنتاج المعرفة .	عدد	٨	٣٢	٤٠	%٥٣.٣	٢٠.٨٠	.٠٠١	٧	قليل
		%	١٠.٠	٤٠.٠	٥٠.٠					
١٢	تحرص الكلية على فتح برامج جديدة تتواكب مع الإعداد التقنى والعلمي للحياة الحديثة .	عدد	٤	٢٠	٥٦	%٤٥.٠	٥٣.٢٠	.٠٠١	١٠	قليل
		%	٥.٠	٢٥.٠	٧٠.٠					

يتبين من جدول (٣) انه جاءت العبارات أرقام(٢, ١٠, ٩) متحقق بدرجة كبيرة حيث كانت كا٢ دالة عند مستوى دلالة ٠٠١. ودرجة حرية (٢) لصالح تحقق بدرجة كبيرة بينما جأت العبارات أرقام (١, ٣, ٥, ٦, ٨) متحقق بدرجة متوسطة حيث كانت كانت كا٢ دالة عند مستوى دلالة (٠٠١. , ٠١.) ودرجة حرية (٢) لصالح الفرض البديل تحقق إلى حد ما ثم جاءت العبارات أرقام (٤, ٧, ١١, ١٢) تحققت بدرجة قليلة حيث كانت كانت كا٢ دالة عند مستوى دلالة ٠٠١. لصالح تحقق بدرجة منخفضة ودرجة حرية (٢) ، وقد جاء ترتيب الأهداف وفقا لتحقيقها أعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (٢) فى المرتبة الأولى تهدف الكلية إلى إنشاء برامج متنوعة التخصصات تنمى المهارات والمواهب بنسبة ٨٤.٦% ، ثم العبارة رقم (١٠) فى المرتبة الثانية تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس بها على إجراء بحوث أكاديمية وتنموية قائمة على الإبتكار، ومنتجة للمعرفة بنسبة ٨٠.% , ثم العبارة رقم (٩) فى المرتبة الثالثة تسعى الكلية بإستمرار على التأكيد على الحرية الفكرية بما يدعم من إنتاج المعرفة.بنسبة ٧٦.٣% وأخذ المرتبة الرابعة لعبارتى أرقام (١, ٦) تحرص الكلية على تخريج معلم نوعى قادر على المنافسة فى سوق العمل, تحفز الكلية على تعزيز التواصل مع المؤسسات الانتاجية بنسبة ٦٩.٦% ،وجاء المركز الخامس للعبارة رقم (٥) تحرص الكلية على تلبية ، إحتياجات المجتمع من الخدمات والإستشارات التربوية والنوعية ، للمساهمة فى حل

مشكلاتة بنسبة ٦٧.٩% , والمركز السادس لعبارتى رقم (٣) , (٨) تحرص الكلية على تأهيل خريجيها بالمهارات الفنية والتقنية التى يتطلبها إقتصاد المعرفة, و تحرص الكلية تطوير البنية التحتية اللازمة لتجويد العملية التعليمية بما يلائم التغيرات التقنية بنسبة ٦٧.٥% , أخذ المركز السابع للعبارة رقم (١١) تتبنى الكلية سياسات محددة لتنمية الموارد المادية بإستمرار للإنفاق على إنتاج ونشر المعرفة بنسبة ٥٣.٣% ثم العبارة رقم (٧) فى المركز الثامن تسعى الكلية لتوفير بيئة تعليمية معرفية مستدامة لخريجى الكلية، تساعد على الإستثمار الأمثل للمعارف والمعلومات .بنسبة ٤٨.٣% فالعبارة رقم (٤) فى المركز التاسع تحرص الكلية على مراجعة لائحتها لمرحلة البكالوريوس بما يتماشى مع المستجدات المعرفية والتقنية ، وتداعيات سوق العمل بنسبة ٤٦.٣% فالعبارة رقم (١٢) فى المركز الأخير تحرص الكلية على فتح برامج جديدة تتواكب مع الإعداد التقنى والعلمى للحياة الحديثة بنسبة ٤٥.٠% .

وعلى الرغم من وضوح أهداف الكلية، وتغطيتها لكل المجالات التي تعمل في إطارها الكلية وأهمها التدريس للطلاب،والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، كذلك التأكيد على الكثير من القيم التي تعد أساسية لعمل الكلية، إلا أن تفعيل هذه الأهداف وتطبيقها في الواقع، نجد أنه يشوبه خلل كبير، فما تزال هناك شكوى مستمرة من ضعف مستوى منتج الكلية سوار من حيث التعليم أو البحث العلمي، ومن ثم تصبح قدرة الكلية محدودة في مجال خدمة المجتمع، ومن ثم تصبح قدرتها كذلك محدودة في الإسهام في بناء اقتصاد معرفة.

جدول (٤) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات النواحى الإدارية بالكلية

م	العبارة	عدد %	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	تحقق بدرجة منخفضة	النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	توفر إدارة الكلية برامج تدريبية تساعد الطلاب على إكتساب مهارات تمكنهم من الإستثمار الأمثل للمعرفة .	عدد	٩	٢٣	٤٨	%٥٠.٤	٢٩.٢٧٥	.٠٠١	١٠	قليل
		%	١١.٣	٢٨.٨	٦٠.٠					
٢	تحرص إدارة الكلية على تهيئة بيئة محفزة للإبداع والإبتكار داعمة لإنتاج المعرفة	عدد	٨	١٦	٥٦	%٤٦.٧	٤٩.٦	.٠١	١٢	قليل
		%	١٠.٠	٢٠.٠	٧٠.٠					
٣	توفر إدارة اكلية بيئة تنظيمية تدعم البحث العلمى وتسوقه	عدد	١٥	٣٢	٣٣	%٥٩.٢	٧.٦٧٥	.٠٢٢ دالة عند .٠٥	٨	قليل
		%	١٨.٨	٤٠.٠	٤١.٣					
٤	تتيح الإدارة التقنيات المعرفية والإتصالية التى تمكن من أداء مهامها بالجودة المطلوبة .	عدد	٢٤	٤٥	١١	%٧٢.١	٢٢.٠٧٥	.٠٠١	١	متوسط
		%	٣٠.٠	٥٦.٣	١٣.٨					
٥	توفر الإدارة ألية لتسويق نتائج البحوث التطبيقية بالكلية .	عدد	١٣	١٣	٥٤	%٤٩.٦	٤٢.٠٢٥	.٠٠١	٦	قليل
		%	١٦.٣	١٦.٣	٦٧.٥					
٦	تقوم الادارة بتسهيل تبادل المعرفة مع مراكز البحوث المحلية والعالمية.	عدد	١٦	٣٥	٢٩	%٦١.٣	٧.٠٧٥	.٠٢٩ دال عند .٠٥	٥	متوسط
		%	٢٠.٠	٤٣.٨	٣٦.٣					
٧	تهتم الإدارة بدعم البنية التحتية للكلية من أجهزة ومعامل تتلائم مع المستجدات المعرفية .	عدد	١٠	٥٨	١٢	%٦٥.٨	٥٥.٣	.٠٠١	٤	متوسط
		%	١٢.٥	٧٢.٥	١٥.٠					
٨	توفر إدارة الكلية قاعدة بيانات متطورة لتوفير المعارف والبيانات بسهولة.	عدد	١٨	٥٣	٩	%٧٠.٤	٤٠.٥٢٥	.٠٠١	٢	متوسط
		%	٢٢.٥	٦٦.٣	١١.٣					
٩	توفر الإدارة شبكات معلومات محلية ودولية لرفع الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس مما يساهم فى التاسيس	عدد	١٣	٣٢	٣٥	%٥٧.٥	١٠.٦٧٥	.٠٠٥ دال عند .٠١	٩	قليل
		%	١٦.٣	٤٠.٠ %	٤٣.٨					
١٠	تحفز الإدارة أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث المشتركة متنوعة التخصصات لتحقيق التكامل فى انتاج المعرفة .	عدد	١٥	٢٩	٣٦	%٥٧.٩	٨.٥٧٥	.٠١٤ دال عند .٠١	٨ مكرر	قليل
		%	١٨.٨	٣٦.٣	٤٥.٠					
١١	توفر الإدارة الدعم المادى	عدد	٠	١٧	٦٣	%٤٠.٤	٢٦.٤٥	.٠٠١	١٤	قليل

	اللازم لتحفيز ودعم البحوث العلمية التطبيقية .	%	٠.٠	٢١.٣	٧٨.٨					
١٢	توفر الإدارة هيكل إدارى كفء مؤهل قادر على تنفيذ مهام إدرة الموارد البشرية فى ضوء إقتصاد المعرفة	عدد	١٩	٤٩	١٢	%٦٩.٦	٢٨.٩٧٥	.٠٠١	٣	متوسط
		%	٢٣.٨	٦١.٣	١٥.٠					
١٣	تحرص إدارة الكلية على رصد الجوائز التشجيعية لتشجيع الباحثين على نشر أبحاثهم فى الدوريات المصنفة عالميا دعما لإنتاج المعرفة	عدد	٦	١٧	٥٧	%٤٥.٤	٥٤.٠٢٥	.٠٠١	١٣	قليل
		%	٧.٥	٢١.٣	٧١.٣					
١٤	توفر إدارة الكلية مجلة علمية لجميع التخصصات لنشر المعرفة التى ينتجها أعضاء هيئة التدريس .	عدد	١٣	٣٥	٣٢	%٥٨.٨	١٠.٦٧٥	.٠٠٥ دال عند .٠١	٧	متوسط
		%	١٦.٣	٤٣.٨	٤٠.٠					

يتبين من الجدول السابق انه لم تتحقق_النواحى الإدارية بالكلية بدرجة كبيرة، فالإستجابات أشارت أنها تحققت بدرجة متوسطة , منخفضة مما يدل على أنه هناك قصور فى النواحى الإدارية بالكلية ، حيث جاءت العبارات أرقام (٤, ٦, ٧, ٨, , ١٢, ١٤) لصالح الفرض البديل تحقق إلى حد ما كا٢ دالة عند مستوى (.٠٠١ , .٠٥) ودرجة حرية (٢) ثم جاءت العبارات (١, ٢, ٣, ٥, ٩, ١٠, ١١, ١٣) لصالح الفرض البديل تحقق بدرجة منخفضة حيث كانت كا٢ دالة عند مستوى دلالة(.٠٠١ , .٠٥)، وجاء ترتيب النواحى الإدارية بالكلية وفقا لتحقيقها أعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (٤) فى المرتبة الأولى تتيح الإدارة التقنيات المعرفية والإتصالية ، التى تمكن من أداء مهامها بالجودة المطلوبة بنسبة ٧٢.١% ثم العبارة رقم (٨) فى المرتبة الثانية توفر إدارة الكلية قاعدة بيانات متطورة لتوفير المعارف والبيانات بسهولة بنسبة ٧٠.٤% , ثم المرتبة الثالثة للعبارة رقم (١٢) توفر الإدارة هيكل إدارى كفء مؤهل قادر على تنفيذ مهام إدرة الموارد البشرية فى ضوء إقتصاد المعرفة بنسبة ٦٩,٦%، ثم المرتبة الرابعة للعبارة رقم (٧) تهتم إدارة الكلية بدعم البنية التحتية للكلية من أجهزة ومعامل ونظم معلومات ووسائل إتصال حديثة تتلائم مع المستجدات المعرفية بنسبة ٦٥.٨% ، والمرتبة الخامسة للعبارة رقم (٦) تقوم الإدارة بتسهيل تبادل المعرفة مع مراكز البحوث المحلية والعالمية بنسبة ٦١.٣%, فكان المركز السادس للعبارة رقم (٥)، توفر الإدارة ألية محددة لتسويق نتائج البحوث التطبيقية بالكلية والمساعدة فى التمويل بنسبة ٤٩.٦%، وجاءت المرتبة السابعة للعبارة رقم (١٤) توفر إدارة الكلية

مجلة دورية علمية لجميع التخصصات لنشر المعرفة التى ينتجها أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٥٨.٨% .

وجاء المركز الثامن للعبارة رقم (٣) توفر إدارة الكلية بيئة تنظيمية تدعم البحث العلمى وتسوقه بنسبة ٥٩.٢%،

والمركز التاسع للعبارة رقم (١٠) تحفز الإدارة أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث المشتركة متنوعة التخصصات لتحقيق التكامل فى إنتاج المعرفة بنسبة (٥٧.٩%) والمركز العاشر للعبارة رقم (٩) توفر الإدارة شبكات معلومات محلية ودولية لرفع الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس مما يساهم فى التاسيس لمجتمع إقتصاد المعرفة. بنسبة ٥٧.٥% , المركز الحادى عشر للعبارة رقم (١) توفر إدارة الكلية برامج تدريبية تساعد الطلاب على إكتساب مهارات تمكنهم من الإستثمار الأمثل للمعرفة بنسبة ٥٠.٤% , والمركز الثانى عشر للعبارة رقم (٢) تحرص إدارة الكلية على تهيئة بيئة محفزة للإبداع والإبتكار داعمة لإنتاج المعرفة بنسبة ٤٦.٧%, والمركز الثالث عشر للعبرة رقم (١٣) تحرص إدارة الكلية على رصد الجوائز التشجيعية لتشجيع الباحثين على نشر أبحاثهم فى الدوريات المصنفة عالمياً دعما لإنتاج المعرفة بنسبة ٤٥.٤%, وجاء المركز الرابع عشر والأخير للعبارة رقم (١١) توفر الإدارة الدعم المادى اللازم لتحفيز ودعم البحوث العلمية التطبيقية . بنسبة ٤٠.٤%.

وتدل الاستجابات على كل عبارات البعد أن هناك حاجة ماسة لعملية تطوير إداري جذري في كلية التربية النوعية، حتى يكون الجهاز الإداري فعالا بالقدر الذي يساعد الكلية على تحقيق أهدافها.

جدول (٥) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات المناخ العام بالكلية

م	العبارة	عدد %	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	تحقق بدرجة ضعيفة	النسبة الترجيحي لتحقق	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	يحفز المناخ العام للكلية على المشاركة فى المؤتمرات داخل مصر وخارجها	عدد	١٨	٣٩	٢٣	٦٤.٦ %	٩.٠٢٥	.٠١١ دالة عند .٠١	٤	متوسط
		%	٢٢.٥	٤٨.٨	٢٨.٨					
٢	يتيح المناخ العام للكلية على إستخدام وسائل الإتصال الحديثة والتقنيات التعليمية المتطورة	عدد	٢٣	٤٧	١٠	٧٢.١ %	٢٦.٤٢٥	.٠٠١	١	متوسط
		%	٢٨.٨	٥٨.٨	١٢.٥					
٣	يوفر المناخ العام للكلية الفرصة للتواصل مع الشبكات المحلية والعالمية لبث المناهج على الهواء بالصوت والصورة.	عدد	٢	٢٥	٥٣	٤٥.٤ %	٤٨.٩٢٥	.٠٠١	٩	قليل
		%	٢.٥	٣١.٣	٦٦.٣					
٤	يشجع المناخ العام بالكلية على الحرية الفكرية بما يدعم إنتاج المعرفة	عدد	١١	٣٣	٣٦	٥٦.٣ %	١٣.٩٧٥	.٠٠١	٧	قليل
		%	١٣.٨	٤١.٣	٤٥.٠					
٥	يوفر المناخ العام بالكلية الكثافة الطلابية المعقولة لزيادة فرص الإستفادة المعرفية.	عدد	١٣	٣٩	٢٨	٦٠.٤ %	١٢.٧٧٥	.٠٠٢ دال عند .٠١	٥	متوسط
		%	١٦.٣	٤٨.٨	٣٥.٠					
٦	يتيح المناخ العام للكلية الفرصة لخلق المناخ العلمى لتفعيل الإبداع والإبتكار .	عدد	١٩	٤٣	١٨	٦٧.١ %	١٥.٠٢٥	.٠٠١	٢	متوسط
		%	٢٣.٨	٥٣.٨	٢٢.٥					
٧	يتيح المناخ العام للكلية الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث ذات المردود التطبيقى	عدد	١٥	٣٨	٢٧	٦١.٧ %	٩.٩٢٥	.٠٠٧ دال عند .٠١	٤	متوسط
		%	١٨.٨	٤٧.٥	٣٣.٨					
٨	يشجع الجو العام للكلية على إتقان الطلاب للمهارات التقنية اللازمة لإنتاج وتوظيف المعرفة ..	عدد	١١	٣١	٣٨	٥٥.٤ %	١٤.٧٢٥	.٠٠١	٨	قليل
		%	١٣.٨	٣٨.٨	٤٧.٥					
٩	يقلل المناخ العام للكلية من أعباء أعضاء هيئة التدريس مما يساعدهم على أداء مهامهم البحثية	عدد	١٣	٣٧	٣٠	٥٩.٦ %	١١.٤٢٥	.٠٠٣ دال عند .٠١	٦	متوسط
		%	١٦.٣	٤٦.٣	٣٧.٥					
١٠	يوفر المناخ العام للكلية الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لتبادل الخبرات بينهم وبين زملائهم بالجامعات الأخرى .	عدد	١١	٣٣	٣٦	٥٦.٣ %	١٣.٩٧٥	.٠٠١	٧ مكرر	قليل
		%	١٣.٨	٤١.٣	٤٥.٠					

يتبين من جدول (٥) انه لم تتحقق المناخ العام بالكلية بدرجة كبيرة فالإستجابات أشارت أنها تحققت بدرجة متوسطة , منخفضة ، مما يدل على أنه هناك قصور بالمناخ العام فى الكلية حيث جاءت العبارات أرقام (١, ٢, ٥, ٦, ٧) لصالح الفرض البديل تحقق إلى حد ما كا٢ دالة عند مستوى (٠٠٠١ , ٠٠١) ، ودرجة حرية (٢) بينما جاءت العبارات أرقام (٣, ٤, ٨, ٩, ١٠) لصالح الفرض البديل تحقق بدرجة منخفضة ،حيث كانت كا٢ دالة عند مستوى دلالة ٠٠٠١. جاء ترتيب جاء المناخ العام بالكلية وفقا لتحقيقها أعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (٢) فى المرتبة الأولى يتيح المناخ العام للكلية على إستخدام وسائل الإتصال الحديثة والتقنيات التعليمية المتطورة بنسبة ٧٢.١% ، ثم العبارة رقم (٦) فى المرتبة الثانية يتيح المناخ العام للكلية الفرصة لخلق المناخ العلمى لتفعيل الإبداع والإبتكار بنسبة ٦٧.١% ثم المرتبة الثالثة للعبارة رقم (١) يحفز المناخ العام للكلية على المشاركة فى المؤتمرات داخل مصر وخارجها ٦٤,٦% , ثم المرتبة الرابعة للعبارة رقم (٧) يتيح المناخ العام للكلية الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث ذات المردود التطبيقى بنسبة ٦١.٧%, والمرتبة الخامسة للعبارة رقم (٥) يوفر المناخ العام بالكلية الكثافة الطلابية المعقولة لزيادة فرص لإستفادة المعرفية. بنسبة ٦٠.٠%، وجاءت المرتبة السادسة للعبارة رقم (٩) يقلل المناخ العام للكلية من أعباء أعضاء هيئة التدريس مما يساعدهم على أداء مهامهم البحثية بنسبة ٥٩.٦% , فكان المركز السابع للعبارة أرقام (٤, ١٠) يشجع المناخ العام بالكلية على الحرية الفكرية ،بما يدعم إنتاج المعرفة, يوفر المناخ العام للكلية الفرصة لأعضاءهيئة التدريس لتبادل الخبرات بينهم وبين زملائهم بالجامعات الأخرى بنسبة ٥٦.٣%, والمركز الثامن فى العبارة رقم (٨) يشجع الجو العام للكلية على إتقان الطلاب للمهارات التقنية اللازمة لإنتاج وتوظيف المعرفة بنسبة ٥٥.٤% والمركز التاسع والأخير للعبارة رقم (٣) يوفر المناخ العام للكلية الفرصة للتواصل مع الشبكات المحلية والعالمية لبث المناهج على الهواء بالصوت والصورة. بنسبة ٤٥.٤%.

ويشير مجمل الاستجابات أن المناخ المؤسسي لكلية التربية النوعية مازال في حاجة إلى التحسين والتجويد، حتى يصبح في مجمله مناخا محفزا داعما للكلية في تحقيق أهدافها، مع العلم أن تحقيق مثل هذا المناخ يتطلب جهودا جبارة من الجميع – بصفة عامة– ومن قيادات الكلية – بصفة خاصة– فهي التي تصنع وتحدد بدرجة كبيرة أهم ملامح المناخ المؤسسي للكلية.

جدول (٦) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات أعضاء هيئة التدريس بالكلية.

م	العبارة	عدد %	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	تحقق بدرجة منخفضة	النسبة الترجيحية لقياس الوزن	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	يحرص عضو هيئة التدريس على التدريب فى كيفية إستخدام إستراتيجيات معرفية بما يتفق مع الموقف التعليمى .	عدد	٤٤	٣٢	٤	%٨٣.٣	٣١.٦	.٠٠١	١	كبير
		%	٥٥.٠	٤٠.٠	٥.٠					
٢	يحرص عضو هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية ذات الصلة بمشكلات الواقع	عدد	٣٩	٢٨	١٣	%٧٧.٥	١٢.٧٧٥	.٠٠٢ دالة عند .٠١	٢	كبير
		%	٤٨.٨	٣٥.٠	١٦.٣					
٣	يحرص عضو هيئة التدريس على توظيف نتائج بحوثه للإستفادة منها .	عدد	١٩	٣٦	٢٥	%٦٤.٢	٥.٥٧٥	.٠٦٢ غير دال	٧	متوسط
		%	٢٣.٨	٤٥.٠	٣١.٣					
٤	يحرص عضو هيئة التدريس علي إجراء أبحاثً بينية علمية لتحقيق التكامل فى انتاج المعرفة	عدد	٢٨	٣٢	٢٠	%٧٠.٠	٢.٨	.٢٤٧ غير دال	٥	متوسط
		%	٣٥.٠	٤٠.٠	٢٥.٠					
٥	يمتلك عضو هيئة التدريس القدرة على تجميع وتحليل المعرفة الخاصة بالعملية التعليمية من أجل تلبية متطلبات إقتصاد المعرفة	عدد	١٦	٣٩	٢٥	%٦٢.٩	١٠.٠٧٥	.٠٠٦ دال عند .٠١	٩	متوسط
		%	٢٠.٠	٤٨.٨	٣١.٣					
٦	يحرص عضو هيئة التدريس على التنمية المهنية المستمرة بما يحقق التكيف مع متغيرات العصر .	عدد	٢٨	٤٣	٩	%٧٤.٦	٢١.٧٧٥	.٠٠١	٣	متوسط
		%	٣٥.٠	%٥٣.٨	١١.٣					
٧	يحرص عضو هيئة التدريس على تطوير معارفة ومهاراتة فى ضوء المستحدثات المعرفية للمجتمع	عدد	٢٧	٤١	١٢	%٧٢.٩	١٥.٧٧٥	.٠٠١	٤	متوسط
		%	٣٣.٨	٥١.٣	١٥.٠					
٨	يمتلك عضو هيئة التدريس المهارات التقنية التى تمكنه من التعامل مع مجتمع إقتصاد المعرفة	عدد	١٨	٣٧	٢٥	%٦٣.٨	٦.٩٢٥	.٠٣١ دال عند .٠٥	٨	متوسط
		%	٢٢.٥	٤٦.٣	٣١.٣					
٩	يحرص عضو هيئة التدريس على تنمية مهاراته اللغوية الأجنبية لتيسير التواصل مع نظرائه فى الجامعات المتقدمة.	عدد	١٣	٣٦	٣١	%٥٩.٢	١٠.٩٧٥	.٠٠٤ دال عند .٠١	١٠	متوسط
		%	١٦.٣ %	٤٥.٠	٣٨.٨					

١٠	تعقد الأقسام العلمية دورات تدريبية لتنمية المهارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس حسب المستجدات المعرفية	عدد	٢٣	٢٥	٣٢	%٦٢.٩	١.٦٧٥	.٤٣٣ غير دال	٩ مكرر	قليل
		%	٢٨.٨	٣١.٣	٤٠.٠					
١١	يخطط عضو هيئة التدريس للمواقف التعليمية فى ضوء قدرات الطلاب ومتطلبات المجتمع	عدد	٢٣	٣٧	٢٠	%٦٧.٩	٦.١٧٥	.٠٤٦ دال عند .٠٥	٦	متوسط
		%	٢٨.٨	٤٦.٣	٢٥.٠					
١٢	يحرص عضو هيئة التدريس على تدريبة على أصول الإنتاج المعرفى بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة.	عدد	٩	٢٤	٤٧	%٥٠.٨	٢٧.٤٧٥	.٠٠١	١١	قليل
		%	١١.٣	٣٠.٠	٥٨.٨					

من خلال الجدول رقم (٦) يتضح انة جاءت عبارات أعضاء هيئة التدريس أرقام (١, ٢) تتحقق بدرجة كبير بينما العبارات أرقام (٣, ٤, ٥, ٦, ٧, ٨, ٩, ١١) تحققت بدرجة متوسطة حيث كانت كا٢ دالة لصالح الفرض البديل تحقق إلى حد ما ، وجأت عباراتى (١٠, ١٢) حيث كانت فى المستوى القليل ، وكانت كا٢ دالة عند مستوى (٠١. ٠٠١.) ودرجة حرية (٢) للعبارات أرقام (١, ٢) لصالح تحقق بدرجة كبيرة وأرقام (٥, ٦, ٧, ٨, ٩, , ١١) لصالح تحقق إلى حد ما والعبارة (١٢) لصالح تحقق بدرجة قليلة بينما كانت العبارات أرقام (٣, ٤, ١٠) غير دالة ، وجاء ترتيب أعضاء هيئة التدريس وفقا لتحقيقها أعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (١) فى المرتبة الأولى يحرص عضو هيئة التدريس على التدريب فى كيفية إستخدام إستراتيجيات معرفية بما يتفق مع الموقف التعليمى بنسبة ٨٣.٣% ثم العبارة رقم (٢) فى المرتبة الثانية يحرص عضو هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية ذات الصلة بمشكلات الواقع بنسبة ٧٧.٥% ، ثم المرتبة الثالثة للعبارة رقم (٦) يحرص عضو هيئة التدريس على التنمية المهنية المستمرة بما يحقق التكيف مع متغيرات العصر . ٧٤.٦%, ،ثم المرتبة الرابعة للعبارة رقم (٧) يحرص عضو هيئة التدريس على تطوير معارفة ومهاراتة فى ضوء المستحدثات المعرفية للمجتمع بنسبة ٧٢.٩%, والمرتبة الخامسة للعبارة رقم (٤) يحرص عضو هيئة التدريس علي إجراء أبحاث بينية علمية لتحقيق التكامل فى إنتاج المعرفة. بنسبة ٧٠.٠% وجاءت المرتبة السادسة للعبارة رقم (١١) يخطط عضو هيئة التدريس للمواقف التعليمية فى ضوء قدرات الطلاب ،ومتطلبات المجتمع بنسبة ٦٧.٩%., وكان المركز السابع للعبارة رقم (٣) يحرص عضو هيئة التدريس على توظيف نتائج بحوثه فى صياغة خطط إستراتيجيه لتطبيقها والإستفادة

منها بنسبة ٦٤.٢% ،والمركز الثامن فى العبارة رقم (٨) يمتلك عضو هيئة التدريس المهارات التقنية التى تمكنه من التعامل مع مجتمع إقتصاد المعرفة بنسبة ٦٣.٨%.

والمركز التاسع للعبارتين أرقام (٥, ١٠) يمتلك عضو هيئة التدريس القدرة على تجميع وتحليل المعرفة الخاصة بالعملية التعليمية من أجل تلبية متطلبات إقتصاد المعرفة, تعقد الأقسام العلمية دورات تدريبية لتنمية المهارات البحثية لأعضاء هيئة التدريس حسب المستجدات المعرفية . بنسبة ٦٢.٩% والمركز العاشر للعبارة رقم (٩) يحرص عضو هيئة التدريس على تنمية مهاراته اللغوية الأجنبية لتيسير التواصل مع نظرائه فى الجامعات المتقدمة بنسبة ٥٩.٢% , والمركز الاخير للعبارة رقم (١٢) يحرص عضو هيئة التدريس على تدريبة على أصول الإنتاج المعرفى بما يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة بنسبة ٥٠.٨%.

وعلى الرغم من أن معظم العبارات حققت استجابات جيدة، وأظهرت وجود الاستعداد الكافي لدى هيئة التدريس بالكلية للقيام بأدوارهم سواء في مجال التدريس والبحث العلمي، وكذلك حرصه على حضور برامج التنمية المهنية، وامتلاك المهارات التقنية،إلا أن ضعف الإمكانات والتجهيزات داخل الكلية يحجم هذه الإستعدادات كثيرا، ويحول دون الوصول لمستويات عالية من الابتكار والابداع، ليظل عضو هيئة التدريس بالكلية يعمل في الإطار التقليدي، ويؤكد ذلكعدم تحقيق الكلية لأي براءة اختراع في أي قسم من الأقسام خاصة الأقسام النوعية، مثل اللوحات الفنية المتميزة، التي يمكن أن تنافس على المستوى المحلي على الأقل، وكذلك المقطوعات الموسيقية، وكذلك في مجال الاقتصاد المنزلى،ومن ثم فالكلية في حاجة ماسة لغرس وتدعيم ثقافة الإبداع والابتكار لدى أعضاء هيئة التدريس بالكلية، لتكون الكلية قادرة على تحقيق نقلات نوعية في مجال التدريس والبحث العلمي، وينتج عن ذلك ثروة بشرية نوعية متميزة، وكذلك إنتاجية بحثية متميزة.

جدول (٧) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات المناهج الدراسية.

م	العبارة	عدد %	تتحقق بدرجة كبيرة	إلى حد ما تتحقق	تحقق بدرجة منخفضة	النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	تتميز المناهج الدراسية بتحديثها بصفة مستمرة	عدد	١٧	٢٠	٤٣	%٥٥.٨	١٥.١٧٥	.٠٠١	٧	قليل
		%	٢١.٣	٢٥.٠	٥٣.٨					
٢	تتميز المناهج الدراسية على تناولها لقضايا ومشكلات المجتمع المعاصر لمواجهة التحديات	عدد	٣١	٣٣	١٦	%٧٢.٩	٦.٤٧٥	.٠٣٩ دالة عند .٠٥	١	متوسط
		%	٣٨.٨	٤١.٣	٢٠.٠					
٣	تتميز المناهج الدراسية بأن فلسفتها مشتقة من الفلسفة التربوية العامة للمجتمع	عدد	٢٥	٣٩	١٦	%٧٠.٤	١٠.٠٧٥	.٠٠٦ دالة عند .٠١	٢	متوسط
		%	٣١.٣	٤٨.٨	٢٠.٠					
٤	تهتم المناهج الدراسية بتقديم المعارف والمهارات المتطورة التى تسهم فى بناء إقتصاد المعرفة	عدد	١٣	٢٥	٤٢	%٥٤.٦	١٥.٩٢٥	.٠٠١	٨	قليل
		%	١٦.٣	٣١.٣	٥٢.٥					
٥	تستهدف المناهج الدراسية إستغلال التقنيات الحديثة فى تقديم مقررات تعليمية إلكترونية للطلاب.	عدد	١٠	٢٣	٤٧	%٥١.٣	٢٦.٤٢٥	.٠٠١	٩	قليل
		%	١٢.٥	٢٨.٨	٥٨.٨					
٦	تتضمن المناهج الدراسية مقررات ذات لغات أجنبية يتم توظيفها للولوج إلى مجتمع إقتصاد المعرفة.	عدد	٦	٢٨	٤٦	%٥٠.٠	٣٠.١	.٠٠١	١٠	قليل
		%	٧.٥	٣٥.٠	٥٧.٥					
٧	تتميز المناهج الدراسية بأنها مرنة ومتطورة تلبى إحتياجات سوق العمل المستقبلية .	عدد	٢٢	٣٣	٢٥	%٦٥.٤	٢.٤٢٥	.٢٩٧ غير دال	٣	متوسط
		%	٢٧.٥	٤١.٣	٣١.٣					
٨	تكسب المناهج الدراسية الطلاب القدرات والمهارات التى تساعدهم على توظيف التقنيات الحديثة اللازمة انتاج وتوظيف المعرفة	عدد	٢١	٢٣	٣٦	%٦٠.٤	٤.٩٧٥	.٠٨٣ غير دال	٦	قليل
		%	٢٦.٣	٢٨.٨	٤٥.٠					

٩	تتوافق المناهج الدراسية مع التطورات التقنية والإتجاهات التربوية الحديثة	عدد	٢٣	٢٩	٢٨	٦٤.٦%	.٧٧٥	.٦٧٩ غير دال	٤	قليل
		%	٢٨.٨	٣٦.٣	٣٥.٠					
١٠	تسهم المناهج الدراسية فى إكساب الطلاب مهارات التفكير والتأمل والإبداع .	عدد	٢٣	٢٦	٣١	٦٣.٣%	١.٢٢٥	.٥٤٢ غير دال	٥	قليل
		%	٢٨.٨	٣٢.٥	٣٨.٨					
١١	تخضع مناهج الكلية للمراجعة والتقويم فى ضوء التطورات التقنية والعلمية .		١٣	٢٨	٣٩	٥٥.٨%	١٢.٧٧٥	.٠٠٢ دالة عند .٠١	٧ مكرر	قليل
			١٦.٣	٣٥.٠	٤٨.٨					
١٢	تكسب المناهج الطلاب المهارات العلمية المطلوبة للعمل والانتاج .		٢٦	٣٧	١٧	٧٠.٤%	٧.٥٢٥	.٠٢٣ دال عند .٠٥	٤ مكرر	متوسط
			٣٢.٥	٤٦.٣	٢١.٣					

من الجدول السابق نلاحظ أنه قد انحصرت إستجابات أفراد العينة فى المستوى المتوسط والمنخفض، فكانت العبارات أرقام (٢, ٣, ٧, ١٢) تحقق بدرجة متوسطة , بينما كانت العبارات أرقام (١, ٤, ٥, ٦, ٨, ٩, ١٠, ١١) تحقق بدرجة منخفضة ،وكانت كا ٢ دالة عند مستوى (٠٥. ٠١. ٠٠١.) للعبارات أرقام (١, ٣, ٤, ٥, ٦, ١١, ١٢) ،وغير دالة فى العبارات أرقام (٧, ٨, ٩, ١٠) مما يدل على تقارب إستجابات أفراد العينة على تلك العبارات ،وجاء ترتيب المناهج الدراسية وفقا لتحقيقها أعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (٢) فى المرتبة الأولى تتميز المناهج الدراسية على تناولها لقضايا ومشكلات المجتمع المعاصر لمواجهة التحديات بنسبة ٧٢.٩%، ثم العبارة رقم (٣) فى المرتبة الثانية تتميز المناهج الدراسية على إشتقاق فلسفتها من الفلسفة التربوية العامة للمجتمع بنسبة ٧٠.٤%، ثم المرتبة الثالثة للعبارة رقم (٧) تتميز المناهج الدراسية بأنها مرنة ومتطورة تلبى إحتياجات المتعلمين، وإحتياجات سوق العمل المستقبلية ٦٥.٤%.

ثم المرتبة الرابعة للعبارة رقم (٩) تتوافق المناهج الدراسية مع التطورات التقنية، والإتجاهات التربوية الحديثة بنسبة ٦٤.٦%، والمرتبة الخامسة للعبارة رقم (١٠) تسهم المناهج الدراسية فى إكساب الطلاب مهارات التفكير والتأمل والإبداع بنسبة ٦٣.٣%وجأت المرتبة السادسة للعبارة رقم (٨) تكسب المناهج الدراسية الطلاب القدرات والمهارات التى تساعد على توظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بنسبة

٦٠.٤%، فكان المركز السابع للعبارتين (١, ١١) تتميز المناهج الدراسية بتحديثها بصفة مستمرة، تخضع مناهج الكلية للمراجعة والتقويم فى ضوء التطورات التقنية والعلمية بنسبة ٥٥.٨%، والمركز الثامن فى العبارة رقم (٤) تهتم المناهج الدراسية بتقديم معارف ومهارات متطورة تسهم فى بناء إقتصاد المعرفة بنسبة ٥٤.٦%، والمركز التاسع للعبارة رقم (٥) تستهدف المناهج الدراسية إستغلال التقنيات الحديثة فى تقديم مقررات تعليمية إلكترونية للطلاب بنسبة ٥١.٣%، والمركز العاشر للعبارة رقم (٦) تتضمن المناهج الدراسية مقررات ذات لغات أجنبية يتم توظيفها للولوج إلى مجتمع إقتصاد المعرفة. بنسبة ٥٠.٠% .

ومجمل الاستجابات جاء متوسطا أو ضعيفا،الأمر الذي يبرهن على وجود قصور في بعد المناهج بصفة عامة، وهو ما يؤكد على أن المناهج والمقررات الحالية لا تفي بالغرض المطلوب، وأنها لا تساعد الكلية على تحقيق منتج متميز، ومن ثم فهي في حاجة إلى تطوير جذري لتلبي متطلبات المجتمع المحلي، وتدعم القدرة التنافسية للكلية، وتصبح الكلية قادرة على الإسهام الحقيقي في التحول إلى اقتصاد المعرفة.

جدول (٨) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات طرق وأساليب التدريس

م	العبارة	عدد %	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	تحقق بدرجة منخفضة	النسبة الترجيحية لقياس الوزن	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	تتنوع طرق وأساليب التدريس المستخدمة وفقا للمستجدات المعرفية	عدد	٢٥	٣٧	١٨	٦٩.٦%	٦.٩٢٥	.٠٣١ دالة عند .٠٥	٦	متوسط
		%	٣١.٣	٤٦.٣	٢٢.٥					
٢	تسهم طرق وأساليب التدريس فى إكساب الطلاب الخبرات المعرفية اللازمة لتوظيف المعرفة .	عدد	٢٨	٣٥	١٧	٧١.٣%	٦.١٧٥	.٠٤٦ دالة عند .٠٥	٥	متوسط
		%	٣٥.٠	٤٣.٨	٢١.٣					
٣	تنمى طرق وأساليب التدريس القدرات والمهارات المختلفة للطلاب مثل مهارات التفكير الإبداعى والابتكارى .	عدد	٢٦	٣٢	٢٢	٦٨.٣%	١.٩	.٣٨٧ غير دالة	٧	متوسط
		%	٣٢.٥	٤٠.٠	٢٧.٥					
٤	تكسب طرق وأساليب التدريس مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات فى مجالات البحث التربوى	عدد	٢١	٢٧	٣٢	٦٢.١%	٢.٢٧٥	.٣٢١ غير دالة	١٠	قليل
		%	٢٦.٣	٣٣.٨	٤٠.٠					

٥	يعد الكتاب الجامعى المصدر الوحيد للمعرفة داخل العملية التعليمية بالكلية	عدد	٤٢	٢٥	١٣	%٧٨.٨	١٥.٩٢٥	.٠٠١	١	كبير
		%	٥٢.٥	٣١.٣	١٦.٣					
٦	تستخدم المستحدثات التكنولوجية الإلكترونية في مجال التربية كأحد الإستراتيجيات الحديثة فى مجال التدريس	عدد	٢٨	٣٧	١٥	%٧٢.١	٩.١٧٥	.٠١	٤	متوسط
		%	٣٥.٠	٤٦.٣	١٨.٨					
٧	تكسب طرق وأساليب التدريس المستخدمة المهارات التى تتطلبها سوق العمل المستقبلى	عدد	٢٩	٣٩	١٢	%٧٣.٨	١٣.٩٧٥	.٠١	٣	متوسط
		%	٣٦.٣	٤٨.٨	١٥.٠					
٨	تعتمد طرق التدريس المستخدمة على التقنيات التكنولوجية الحديثة مما يساعد على المساهمة فى تطبيق المعرفة	عدد	٢٣	٢٩	٢٨	%٦٤.٦	٠.٧٧٥	.٦٧٩ غير دالة	٨	متوسط
		%	٢٨.٨	٣٦.٣	٣٥.٠					
٩	تتميز طرق وأساليب التدريس بالتنوع بما يلائم الإحتياجات المعرفية والتربوية للطلاب	عدد	٢٩	٤٢	٩	%٧٥.٠	٢٠.٧٢٥	.٠٠١	٢	متوسط
		%	٣٦.٣	٥٢.٥	١١.٣					
١٠	تكسب طرق وأساليب التدريس الطلاب مهارات التعلم الذاتى والمستمر مدى الحياة لمواكبة كل ماهو جديد فى تخصصهم	عدد	١٩	٣٤	٢٧	%٦٣.٣	٤.٢٢٥	.١٢١ غير دالة	٩	متوسط
		%	٢٣.٨ %	٤٢.٥	٣٣.٨					

من الجدول السابق يتضح أنة جاءت معظم العبارات الخاصة بمحور طرق وأساليب التدريس متوفرة بدرجة متوسطة بإستثناء عبارتى (٥) متوفرة بدرجة كبيرة , العبارة رقم (٤) متوفرة بدرجة منخفضة حيث كانت كا٢ دالة للعبارات أرقام (١, ٢, ٦, ٧) عند مستوى (.٠٥ , .٠١, .٠٠١) وغير دالة للعبارات أرقام (٣, ٤, ٨, ١٠) مما يدل على تقارب إستجابات أفراد العينة فى تلك العبارات .

جاء ترتيب جاء طرق وأساليب التدريس وفقا لتحقيقها أعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (٥) فى المرتبة الأولى لتعبر عن تميز الكتاب الجامعى بأنه المصدر الوحيد للمعرفة داخل العملية التعليمية بالكلية فى المرتبة الثانية يحرص عضو هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية ذات الصلة بمشكلات الواقع بنسبة ٧٨.٣٨%ثم المرتبة الثالثة

للعبارة رقم (٧) تكسب طرق وأساليب التدريس المستخدمة المهارات التى تتطلبها سوق العمل المستقبلى بنسبة ٧٣.٨%ثم المرتبة الرابعة للعبارة رقم (٦) تستخدم المستحدثات التكنولوجية الإلكترونية في مجال التربية كأحد الإستراتيجيات الحديثة فى مجال التدريس بنسبة ٧٢.١%, والمرتبة الخامسة للعبارة رقم (٢) تسهم طرق وأساليب التدريس فى إكساب الطلاب الخبرات المعرفية التى يتطلبها اقتصاد المعرفة وضرورية لنشر وتوظيف المعرفة بنسبة ٧١.٣%وجاءت المرتبة السادسة للعبارة رقم (١) تتنوع طرق وأساليب التدريس المستخدمة وفقا للمستجدات المعرفية بنسبة ٦٩.٦%, فكان المركز السابع للعبارة رقم (٣) تنمى طرق وأساليب التدريس القدرات والمهارات المختلفة للطلاب مثل مهارات التفكير الإبداعى والابتكارى منها بنسبة ٦٨.٣%والمركز الثامن فى العبارة رقم (٨) تعتمد طرق التدريس المستخدمة على التقنيات التكنولوجية الحديثة مما يساعد على المساهمة فى تطبيق المعرفة بنسبة ٦٤.٦%

والمركز التاسع للعبارة رقم (١٠) تكسب طرق وأساليب التدريس الطلاب مهارات التعلم الذاتى والمستمر مدى الحياة لمواكبة كل ماهو جديد فى تخصصهم بنسبة ٦٣.٣%والمركز العاشر للعبارة رقم (٤) تكسب طرق وأساليب التدريس مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات فى مجالات البحث التربوى بنسبة ٦٢.١%.

وإذا كانت معظم الاستجابات متوسطة – بصفة عامة– أو منخفضة–أحيانا– فإن ذلك يؤكد على أن طرائق وأساليب التدريس في مجملهاما تزال تقليدية، وتعتمد على تقديم المعرفة الموتوفرة في المذكرات الجامعية، ومن المعروف أن هذه المذكرات توفر الحد الأدنى من المعرفة التي يجب أن يكتسبها الطلاب، كما أن قدرتها على تنمية مهارات الطلاب لسوق العمل أيضا متوسطة، وهذا يتفق مع الشكوى المستمرة من ضعف خريجي الكلية ، وضعف مهاراتهم وقدراتهم التي تمكنهم من الإنخراط في سوق العمل، الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تتحرر كلية التربية من هذا الإطار التقليدي المحدود لأساليب التدريس القديمة، وتتجه نحو تبني أساليب جديدة مثل التعلم التعاوني، وفريق التدريس، والورش والمشاريع، والتطبيق الواسع لتكنولوجيا التعليم. الأمر الذي يساهم في تنمية قدرات المتعلمين، وصقل مهاراتهم، ويوفر بيئة تعليمية مرنة ومفتوحة.

جدول (٩) النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى لعبارات الأنشطة الطلابية .

م	العبارة	عدد %	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق	النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى	كا٢	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة التوافر
١	تحفز الأنشطة الطلابية الطلاب على ربط الحياة الدراسية بالحياة الإجتماعية المحيطة مما يساعد على توظيف المعرفة فى المجتمع .	عدد	٢٦	٣٨	١٦	٧٠.٨%	٩.١	.٠١١ دالة عند .٠١	٧	متوسط
		%	٣٢.٥	٤٧.٥	٢٠.٠					
٢	تمثل الأنشطة الطلابية أداة تربوية يمكن من خلالها تنمية الكثير من الجوانب الشخصية للطلاب .	عدد	٥٣	١٩	٨	٨٥.٤%	٤١.٢٧٥	.٠٠١	٣	كبير
		%	٦٦.٣	٢٣.٨	١٠.٠					
٣	تهيىء الأنشطة الطلابية الفرصة لطلابها لتكوين علاقات إجتماعية ناجحة بما يمكنهم من المشاركة الفعالة فى المجتمع .	عدد	٥٦	١٥	٩	٨٦.٣%	٤٩.٠٧٥	.٠٠١	٢	كبير
		%	٧٠.٠	١٨.٨	١١.٣					
٤	تكسب الأنشطة الطلابية صفات القادة لدى الطلاب مما يفيدهم فى التخطيط لحياتهم المستقبلية	عدد	٥٧	١٤	٩	٨٦.٧%	٥٢.٢٢٥	.٠٠١	١	كبير
		%	٧١.٣	١٧.٥	١١.٣					
٥	تنمى الأنشطة الطلابية ثقافة الإبداع لدى الطلاب من خلال إبداء الرأى وإنتاج أفكار جديدة	عدد	١٢	٣٣	٣٥	٥٧.١%	١٢.١٧٥	.٠١	١٠	قليل
		%	١٥.٠	٤١.٣	٤٣.٨					
٦	تدرب الأنشطة الطلابية الطلاب على كيفية تحويل الجانب المعرفى للدراسة بشكل عملى تطبيقى بشكل يساعدهم علي الاستثمار الامثل للمعرفة	عدد	٢٤	٢٧	٢٩	٦٤.٦%	٠.٤٧٥	.٧٨٩ غير دالة		قليل
		%	٣٠.٠	٣٣.٨	٣٦.٣					
٧	تشجع الأنشطة الطلابية الطلاب على ممارسة أساليب التفكير العلمى من خلال مواقف عملية تنمى الإبداع والإبتكار	عدد	٣١	٣٣	١٦	٧٢.٩%	٦.٤٧٥	.٠٣٩ دالة عند .٠٥	٥	متوسط
		%	٣٨.٨	٤١.٣	٢٠.٠					
٨	تكسب الأنشطة الطلابية الطلاب مهارات التعليم الذاتى والمستمر فى المجالات المختلفة	عدد	٣٢	٢٩	١٩	٧٢.١%	٣.٤٧٥	.١٧٦ غير دالة	٦	كبير
		%	٤٠.٠	٣٦.٣	٢٣.٨					

٩	تتنوع الأنشطة الطلابية بما يلائم الفروق الفردية للطلاب فى مجال تحصيل المعرفة	عدد	٢٥	٣٤	٢١	٦٨.٣%	٣.٣٢٥	١٩٠. غير دالة	٨	متوسط
		%	٣١.٣	٤٢.٥	٢٦.٣					
١٠	تحرص الأنشطة الطلابية على تنمية ميول وقدرات الطلاب وإستثمارها الإستثمار الأمثل	عدد	٤٩	٢٣	٨	٨٣.٨%	٣٢.٢٧٥	.٠٠١	٤	كبير
		%	٦١.٣	٢٨.٨	١٠.٠					

من الجدول السابق يتضح انه جاء ترتيب عبارات الأنشطة الطلابية وفقا لتحقيقها لأعلى نسبة ترجيحية للعبارة رقم (٤) فى المرتبة الأولى تكسب الأنشطة الطلابية صفات القادة لدى الطلاب مما يفيدهم فى التخطيط لحياتهم المستقبلية بنسبة ٨٦.٧% ،ثم العبارة رقم (٣) فى المرتبة الثانية تهيىء الأنشطة الطلابية الفرصة لطلابها لتكوين علاقات إجتماعية ناجحة بما يمكنهم من التواصل ، والمشاركة الفعالة فى المجتمع .بنسبة ٨٦.٣% ثم المرتبة الثالثة للعبارة رقم (٢) تمثل الأنشطة الطلابية أداة تربوية يمكن من خلالها تنمية الكثير من الجوانب الشخصية للطلاب . ٨٥.٤%, ثم المرتبة الرابعة للعبارة رقم (١٠) تحرص الأنشطة الطلابية على تنمية ميول وقدرات الطلاب وإستثمارها الإستثمار الأمثل بنسبة ٨٣.٨%, والمرتبة الخامسة للعبارة رقم (٧) تشجع الأنشطة الطلابية الطلاب على ممارسة أساليب التفكير العلمى من خلال مواقف عملية وتجريبية تنمى القدرة على الإبداع والإبتكار بنسبة ٧٢.٩% وجاءت المرتبة السادسة للعبارة رقم (٨) تكسب الأنشطة الطلابية الطلاب مهارات التعليم الذاتى والمستمر فى المجالات المختلفة بنسبة ٧٢.١%, فكان المركز السابع للعبارة رقم (١) تحفز الأنشطة الطلابية الطلاب على ربط الحياة الدراسية بالحياة الإجتماعية المحيطة مما يساعد على توظيف المعرفة فى المجتمع بنسبة ٧٠.٨%والمركز الثامن للعبارة رقم (٩) تتنوع الأنشطة الطلابية بما يلائم الفروق الفردية للطلاب فى مجال تحصيل المعرفة بنسبة ٦٨.٣% والمركز التاسع للعبارة رقم (٦) تدرب الأنشطة الطلابية الطلاب على كيفية تحويل الجانب المعرفى للدراسة بشكل عملى تطبيقى يساعد على الإستثمار الأمثل للمعرفة بنسبة ٦٤.٦% والمركز العاشر للعبارة رقم (٥) تنمى الأنشطة الطلابية ثقافة الإبداع لدى الطلاب من خلال إبداء الرأى وإنتاج أفكار جديدة بنسبة ٥٧.١%.

ويبين الجدول – بصفة عامة– ارتفاع درجة الاستجابات لمجمل أفراد العينة فيما يتصل بالأنشطة بالكلية، وهذا شئ طبيعي،فالكلية تصنف ضمن الكليات العملية، ولكن معظم هذه الأنشطة تعد أنشطة صفية، مرتبطة غالبا بالمواد الدراسية أو هي جزء منها،

إلا أن هناك نقصا حادا في الأنشطة الحرة المفتوحة، التي من شأنها أت تحفز الإبداع والتميز.

جدول (١٠) المتوسط الحسابى والنسب الترجيحية لقياس الوزن النسبى لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	المتوسط الحسابى	النسبة الترجيحية لقياس الوزن النسبى
أهداف الكلية	١٢	٢٣.٢٧٥	%٦٤.٧
النواحى الادارية بالكلية	١٤	٢٤.٢٠٣	%٥٧.٥
المناخ العام بالكلية	١٠	١٧.٩٦٣	%٥٩.٩
اعضاء هيئة التدريس	١٢	٢٤.٣	%٦٧.٥
المناهج الدراسية	١٢	٢٢.٠٥	%٦١.٢٥
طرق واساليب التدريس	١٠	٢٠.٩٦	%٦٩.٩
الانشطة الطلابية	١٠	٢٢.٤٤	%٧٤.٨

يتضح من الجدول السابق تفاوت النسب الترجيحية لمحاور الإستبيان التى تصف واقع دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى الإسهام في بناء اقتصاد المعرفة من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس، حيث تحققت الأنشطة الطلابية بنسبة ٧٤.٨% ، وهذا يعكس إهتمام الكلية إلى حد ما بالأنشطة الطلابية, وان دل ذلك فيدل على إيمان الكلية بالدور المهم الذى من الممكن أن تساهم به الأنشطة الطلابية فى بناء اقتصاد المعرفة، وذلك يتم من خلال الأنشطة المختلفة والمتنوعة التى تقدمها كلية التربية النوعية للطلاب، إلى جانب أن الكلية تشارك فى العديد من الأنشطة الطلابية التى تنظمها الجامعة سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى المجلس الأعلى للجامعات، وأحرزت – بالفعل– العديد من المراكز المتقدمة، والنسبة كذلك جيدة– إلى حد ما– فيما يتعلق بطرق وأساليب التدريس والتى جاءت بنسبة ٦٩.٩%، وأعضاء هيئة التدريس والتى جاءت بنسبة ٦٧.٥% وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على محاولة أعضاء هيئة التدريس تجويد طرائق التدريس قدر المستطاع ، ولكن ما زالت في مجملها تقليدية على الرغم من أهميتها الكبيرة في النهوض بالعملية التعيمية، ووفق مايتاح له من إمكانات وموارد محدودة، وذلك بالفعل ماأكدت علية دراسة صلاح عرفة([1]) والتى تؤكد على ضرورة إستخدام مصادر تعلم متعددة تتوافق مع كل التطورات العلمية، والتكنولوجية للنهوض بالعملية التعليمة، ثم تحققت أهداف الكلية بنسبة ٦٤.٧% وهذا يشير إلى أنه ما زال هناك أهداف لم يتم تحقيقها بعد ,مما يتطلب الإهتمام بتحديد

أهداف مرنة مستقبلية تتلاءم مع متطلبات المجتمع، وتداعيات السوق المحلية والعالمية، وتسند تلك الأهداف إلى إستراتيجيات واضحة، وسياسات مرنة متطورة، بحيث تكون تلك الأهداف قادرة على تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة والمساهمة فى بنائه ، وذلك ماتؤكد علية دراسة منال غنايم[١] ويلى ذلك المناهج الدراسية بنسبة ٦١.٢٥% وهذا يشير إلى أن المناهج بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق مازالت فى إحتياج للتطوير والتحديث بما يتلاءم مع المتغيرات والتطورات التى تنتاب المجتمع، حيث تؤكد دراسة حنان اسماعيل [٢] على وجود فجوة واضحة على مستوى المناهج الدراسية وسوق العمل بالكثير من الجامعات، وأن المناهج الدراسية اصبحت فى حالة تردى وسط مجموعة من التحولات والتطورات تحتاج إلى المزيد من التعديل والتحديث، وقد أوصت دراسة صلاح عرفة[٣] بضرورة وضع مناهج تزود الطالب بثقافة تجعلة ملماً بالتغيرات والتطورات الموجودة بالمجتمع، وقادراً على التعامل مع كل جديد، يتحمل مسؤلية تطوير مجتمعة، على النقيض الأخر إنخفضت نسبة مؤشرات كل من المناخ العام بالكلية والذى تحقق بنسبة ٥٩.٩%، مما يدل على السلبية التى يصاب بها المناخ العام بالكلية، وأن البيئة غير مهيأة للمساهمة فى دعم أى تحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث تؤكد دراسة عبد الباسط دياب[٤] على ضرور توفير المناخ العام بالمؤسسة المناسب للتحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال الإلتزام بالتطوير، والتحديث وإزالة المعوقات التى تحد من سرعة التطوير، وكذلك توفير كافة الموارد والإمكانات التى تتيح ذلك، وجاء فى المرتبة الأخيرة النواحى الإدارية بالكلية بنسبة ٥٧.٥% وإن دل ذلك فيدل على مدى أوجة القصور فى الدور الذى تقوم به الإدارة بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق، مما يمثل عائقا للتحول إلى اقتصاد المعرفة، وذلك يتفق مع دراسة الدهشان[٥]، ودراسة الحسينى [٦] واللتان تؤكدان على أن الإدارة فى العديد من الجامعات المصرية بصفة عامة لاتشجع على روح الإبداع والتجديد، وأنها تكرس بقاء الوضع الراهن، وربما يكون ذلك راجعا إلى جمود التشريعات المنظمة للعمل، وضعف الإمكانات اللازمة للتطوير حيث إن مؤسسات التعليم العالى والجامعى تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الحكومى، ومن خلال

النسب التى أشارت اليها النتائج نجد أن هناك بالفعل قصوراً الى حد ما فى بعض جوانب المنظومة لكلية التربية النوعية مما يوضح ضعف دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى الإسهام في التحول إلى اقتصاد المعرفة ، ويتطلب ذلك وضع بعض الإجراءات والآليات لتفعيل هذا الدور، وتكزن الكلية قادرة على الوفاء بمتطلبات اقتصاد المعرفة .

رابعاً: التصور المقترح

فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الإطار الميدانى من خلال رصد الدور الذى تقوم به كلية التربية النوعية فى دعم التحول وبناء إقتصاد المعرفة، نجد أن هناك بعض أوجه القصور التى تعيق الكلية عن تحقيق هذه الغاية، والإسهام فى بنائه، وهذا ما قرره معظم أفراد العينة الممثله فى أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وفى ضوء الإطار النظرى وما أسفر عنه من طرح فكرى حول اقتصاد المعرفة، والذى اتضح من خلاله موقع وأهمية المعرفة – بصفة عامة– فى الإقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) وكيف أصبح العالم يتعامل مع صناعات تكون المعارف والمعلومات أساسا لها، مما دعى ذلك إلى الإستثمار الأمثل للعقل البشرى، وذلك عن طريق مؤسسات بعينها، وتعد كليات التربية النوعية إحدى مؤسسات التعليم العالى القادرة على تحقيق ذلك، من خلال ماتمتلكه من برامج متخصصة ومتنوعة تحوى قدراً هائلا من المعارف والمهارات والأفكار الإبداعية، التى من الممكن إستثمارها وتحويلها إلى منتجات معرفية تعود بالنفع على المجتمع، وعلى الإقتصاد – بصفة عامة – وذلك إذا توافرت الظروف والبيئة المناسبة لتحقيق ذلك الدور، وهو ما يستوجب ضرورة العمل على تفعيل الدور الذى تقوم به كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق (كنموذج دراسة حالة) بشكل يجعلها قادرة على الوفاء بمتطلبات إقتصاد المعرفة، ويتطلب ذلك تعظيم دور كلية التربية النوعية، وتوفير كافة الإمكانات والموارد البشرية والمادية، ومسايرة المستجدات والتطورات الموجودة، ومن ثم المساهمة بفاعلية فى بناء إقتصاد المعرفة .

ولهذا حاولت الباحثة وضع تصور مقترح لتفعيل دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة، بهدف تدعيم الإيجابيات الموجودة بالكلية، والإصلاح لجوانب الضعف وصولاً إلى الصورة المرغوبة التى يمكن أن تكون عليها المنظومة التعليمية بالكلية، وذلك فى ضوء التغيرات والتطورات الموجودة.

١-فلسفة التصور المقترح :

تستند فلسفة التصور المقترح على الأدوار الفعالة التى تقوم بها كليات التربية النوعية فى مصر بإعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالى المنوطة بإعداد الكوادر البشرية فى العديد من المجالات المختلفة داخل المجتمع، فضلاً عن ما يقدمة خريجوها من مشروعات تفيد المجتمع وتعود على الاقتصاد بالنفع، بالإضافة إلى المشروعات التطبيقية، حيث تتضمن كليات التربية النوعية برامج دراسية يتم من خلالها تحويل المعارف والمعلومات إلى منتجات ملموسة تفيد المجتمع، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية، التى يقوم بإنتاجها أعضاء هيئة التدريس والتى تتناول جزءاً كبيراً منها القضايا والمشكلات التى تمس المجتمع، وكل ماسبق كفيل بتفعيل دور كليات التربية النوعية فى التحول والبناء لإقتصاد المعرفة، ولكى يتفعل ذلك، ويوجد على النحو المطلوب لابد من الإهتمام بعناصر المنظومة التعليمية، وذلك من خلال تحديد أهداف مستقبلية تواكب المستجدات والتطورات المعرفية والتقنية بالإضافة إلى إدارة فعالة قادرة على مسايرة كل جديد، وقادرة على توفير التقنيات الحديثة وتطويعها لخدمة العملية التعليمية، فضلاً عن دورها الرئيس في بناء وتوفير مناخ تعليمى وبيئة مناسبة، تيسر العمل لجميع العاملين بالكلية، بالإضافة إلى مناهج تساير الاتجاهات العالمية المعاصرة، وأساليب وطرق تدريس فعالة ومرنة، تتوافق مع التقنيات التكنولوجة والمعرفية الحديثة، مما يساعد فى النهاية على تحسين أداء الكلية، وأدائها لدورها على أكمل وجة، وبالتالى يكون لها دور فعال ومكانة متميزة وقادرة على المنافسة فى ظل إقتصاد المعرفة، ومصدراً مهما للإبداع والإبتكار فى الرؤية والفكر .

٢- أهمية التصور المقترح :

فى ضوء فلسفة التصور المقترح يمكن تحديد أهميتة فيمايلى :

- بناء ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة للتحول إلى اقتصاد المعرفة .
- تأسيس بيئة تنظيمية داعمة للتحول إلى اقتصاد المعرفة .
- أداة فعالة لتحقيق وبناء اقتصاد المعرفة، من خلال تحسين أداء كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق، بما يمكنها من تحقيق متطلبات بناء اقتصاد المعرفة والمساهمة فيه.

- مساعدة كلية التربية النوعية فى التغلب على أوجة القصور التى تعوقها في بناء إقتصاد المعرفة والتى يمكن الحد منها من خلال فكر جديد وعقول تسعى دائما إلى التجديد والإبداع والإبتكار.
- تقديم بعض الإجراءات والمقترحات التى يمكن من خلالها تفعيل دور كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق فى التحول إلى اقتصاد المعرفة .

٣ – منطلقات التصور المقترح :

ينطلق التصور المقترح من مجموعة من المنطلقات من أهمها :

- تعد كليات التربية النوعية إحدى مؤسسات التعليم العالى، القادرة على إمداد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة للتعامل مع العديد من المجالات المختلفة داخل المجتمع.
- إمتلاك كليات التربية النوعية للعديد من المقومات، التى من الممكن أن تسهم– لو أُحسن استخدامها– فى بناء إقتصاد المعرفة، منها على سبيل المثال أعضاء هيئة التدريس بمايمتلكونة من مهارات وكفايات فى تسمح لهم بالإسهام الجاد في بناء إقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى البرامج الأكاديمية النوعية التى تقدمها هذه الكليات، وكل برنامج له مهاراته ومعارفه التى يمكن تحويلها إلى منتجات معرفية .
- الأهمية الكبرى لمصطلح الإقتصاد القائم على المعرفة، وضرورة إنتشارة وتطبيقة فى المؤسسات المختلفة، حيث بدأت المعرفة تحل محل رأس المال المادى، وأصبحت التنمية الإقتصادية للمجتمع مرتبطة بشكل مباشر بنواتج المعرفة .
- أن الاهتمام بكليات التربية النوعية تعد حاجة ضرورية للإرتقاء بمستوى جودة مخرجاتها التعليمية.
- حاجة كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق للتطوير والتحديث وفقا للمستجدات المعرفية والتقنية التى يتعرض لها المجتمع .

٤– أسس التصور المقترح :

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الأسس منها :

١– تبنى ثقافة تدعم توجه الكلية نحو إقتصاد المعرفة، والتأكيد على معرفة كل المستجدات المعرفية وملاحقة التطورات بمختلف أنواعها .

٢– دعم القيادات بكلية التربية النوعية لنشر ثقافة اقتصاد المعرفة، إنطلاقاً من كونة مجالا يتيح المنافسة المحلية والعالمية، ويحقق موارد إضافية لتمويل الكلية والجامعة.

٣- توافر الإستعداد من قبل الجميع بالكلية للمساهمة فى بناء اقتصاد المعرفة.

٤- توفير الإمكانات المادية اللازمة لتزويد الكلية بالمعامل والأجهزة اللازمة للتطوير والتحديث ومن ثم تجويد العملية التعليمية بالكلية .

٥- إنشاء شبكات معلومات محلية وعالمية، تيسر الحصول على المعلومات، وتزيد من تبادل الخبرات المعرفية بين الكلية والجامعات المناظرة .

٦- إعداد خطة إستراتيجية لتدريب الكوادر البشرية بالكلية (أعضاء هيئة تدريس /طلاب/ إداريين) بما يمكنهم من التعامل مع التقنيات الحديثة والمستجدات المعرفية والتقنية.

٧- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث البينية لتحقيق تكامل المعرفة .

٨- إنشاء وحدة خاصة بالكلية تسمى بوحدة التميز، مهمتها الإشراف على تحويل المعرفة إلى منتج متميز، وتشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على إنتاج الأفكار الإبداعية .

٩- عقد البروتوكلات للتعاون بين الكلية واالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والبحثية بالمجتمع، للمشاركة فى تطبيق وإنتاج ونشر المعرفة ،بالإضافة إلى توظيف الخريجين

٥- محاور التصور المقترح وتوصيات تنفيذها :

يتضمن التصور المقترح عدداً من المحاور، يختص كل محور منها بعنصر من عناصر المنظومة التعليمية بكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق، مما يساعد فى تفعيل دور الكلية للإسهام المتميز فى بناء اقتصاد المعرفة وتتمثل هذه المحاور فيمايلى :

المحور الأول : أهداف الكلية

لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق مجموعة من الأهداف المعلنة والمحددة مسبقاً تسعى لتحقيقها، ولكن في الواقع لم تستطيع الكلية تفعيل أهدافه،ا مما يقلل من كفاءة الكلية في الإسهام في التحول إلى اقتصاد المعرفة ، ومن هنا تذكر الباحثة بعض التوصيات والإجراءات، التى تفيد فى تفعيل أهداف الكلية بما يحقق التميز وإمكان التحول إلى إقتصاد المعرفة :

-تبنى أهداف مرنة مستقبلية، فى إطار خطة إستراتيجية، يشارك فيها جميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وذلك لتوضيح الأهداف الفرعية المتجددة لكل قسم، فى ضوء المتغيرات والتطورات بما يمكنها من إعداد خريج قادر على المنافسة فى سوق العمل .

-عقد الندوات التثقيفية واللقاءات بالكلية، للعمل على نشر ثقافة إقتصاد المعرفة، وتوضيح دوره فى تنمية المجتمع، وتقدمه وتعميم تقنياته من خلال إدخال التقنيات الحديثة المعلوماتية والإتصالية لتأهيل الجميع للتعامل معها.

-تفعيل أطر الشراكة بيين الكلية والمؤسسات البحثية، من خلال توفير قاعدة معلومات لتبادل المعارف والمعلومات مما يحقق المنعفة المعرفية للطرفين .

-إعادة النظر فى الإجراءات والسياسات التى تعيق تطبيق المعرفة، وتبنى سياسة تعليمية تعتمد على المعرفة والإبدع .

-وضع إستراتيجية معلنة ومحددة للجميع من قبل الكلية لتطوير التعليم بالكلية، للإسهام فى بناء إقتصاد المعرفة .

-مراجعة وتحديث اللائحة الدراسية بما يتماشى مع المستجدات المعرفية والتقنية، وتعكس سمات ومتطلبات العصر، بحيث تسهم فى تبنى رؤية فكرية للكلية تسهم فى تحقيق إقتصاد المعرفة .

-تأسيس شبكة معلومات محلية وعالمية تيسر عملية الحصول على البيانات والمعلومات، وذلك شىء أساسى لتأسيس اقتصاد المعرفة .

-تبنى الكلية لبرامج تعليمية تطبيقية جديدة تتناسب مع إحتياجات سوق العمل المستقبلية ، وتواكب الإعداد التقنى والعلمى للحياة الحديثة .

-تطوير البنية التحتية للكلية اللازمة لتحقيق الإبداع والإبتكار، ومن ثم تجويد العملية التعليمية بالكلية والتحول بقوة نحو إقتصاد المعرفة.

-إنشاء مايسمى برابطة خريجي كليات التربية النوعية، بهدف توفير بيئة تعليمية معرفية مستدامة لخريجى الكلية لمساعدتهم على تلبية إحتياجات سوق العمل، والإستثمار الأمثل للمعارف والمهارات، والتعرف على كل جديد فى تخصصهم، مما يوفر خريجا يبحث دوما عن المعرفة، ولدية الرغبة فى التغيير، مما يساعد فى دعم إقتصاد المعرفة.

-تشجيع المؤسسات والجهات المستفيدة من الكلية لتوفير الدعم اللازم لتعزيز المعرفة مقابل تعزيز خدمة المجتمع وحل مشكلاته، وتقديم الخدمات والإستشارات التربوية، فضلاً عن إجراء بحوث تفيدهم أو تقديم منتجات جديدة.

-تحديد إستراتيجية محددة لدعم إنتاج المعرفة ونشرها بالكلية، من خلال التنسيق بين موارد الكلية وموارد الجامعة، لزيادة دعم موازنة الكلية والبحث عن آليات تحدد إستقلاليتة الجامعة فى الإنفاق على إنتاج وتوظيف المعرفة .

-فتح قنوات إتصال محددة ومعلنة لتعزيز التواصل مع المؤسسات الانتاجية والخدمية بالمجتمع لتوفير الإمكانات المادية اللازمة لدعم الكلية وتسهيل تسويق المعرفة، فضلاً عن تسويق نتائج البحوث ووضعها فى حيز التطبيق

المحور الثانى: الإدارة بالكلية

يحتاج التحول إلى إقتصاد المعرفة، والإسهام فى بنائه، إلى إدارة جيدة تدعم التغيير المطلوب قادرة على التعامل مع كل جديد، قادرة على تأهيل الفرصة لصناعة المعرفة، ويتوقف نجاح العمل الإدارى من خلال قدرته على توجية العمل على أكمل وجة، وعليه ينبغى توفير جهاز إدارى كفء يتولى قيادة الكلية ويسعى إلى تطويرها، وتقدم الباحثة بعض الإجراءات والتوصيات التى تفيد فى تفعيل الإدرة بالكلية.

- إعداد وتدريب القيادات الإدارية بالكلية، لتزويدهم بإستراتيجيات إدارة المعرفة، وتزويدهم بالمتطلبات الجديدة التى تواجههم فى ظل اقتصاد المعرفة، فضلاً عن تمكينهم من إستخدام التقنيات الحديثة .

- الإهتمام بالتطبيقات الحديثة فى مجال تقنية المعلومات والإتصالات، والإفادة منها فى العمليات الإدارية مع توفير الأجهزة والبرمجيات الحديثة التى تدعم إقتصاد المعرفة.

- إهتمام إدارة الكلية بالتعرف على أراء كافة المستفيدين من الخدمات التى تقدمها الكلية ، لتسهيل الحصول على الخدمات وسرعة الإستجابة لحل المشكلات .

- حرص إدارة الكلية على تقديم الحوافز والمكافآت لدعم وتشجيع المبتكرين .

- إنشاء قواعد بيانات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، تساعدهم على تفعيل إنتاج المعرفة، وتدوين أفكارهم وخبراتهم وإنتاجهم البحثى لإتاحة إستخدامها للجميع، والإستفادة من خبرات البعض وجعلها متاحة للجميع .

- تحديد أهم المعوقات من جانب الإدارة بالكلية والتى تعرقل جهودهم للتقليل منها .

- قيام إدارة الكلية بدور المرشد لباقى أفراد المؤسسة، لتفهم الإحتياجات المعرفية والمعلوماتية، وتوعيتهم بأن المعرفة عملية مستمرة.

- تطوير كفاءة الإدارة بالكلية وتحديث أنظمتها، بما يتلاءم مع التطورات التقنية والتكنولوجية.

- توفير قاعدة بيانات دولية تتضمن أفضل الأبحاث والدراسات فى المجالات المختلفة للكلية، مما يسهم فى تبادل الخبرات والمعارف مع الجامعات العالمية .

– تحديد الإحتياجات التدريبية اللازمة لأعضاء الإدارة بالكلية، وذلك من قبل فريق يتم تحديدة من قبل الكلية وليكن فريق الجودة .

– عقد دورات تدريبية لجميع أعضاء الهيكل الإدارى بالكلية، لتوضيح كيفية التعامل مع التقنيات الحديثة وشبكات الإنترنت

– إعادة بناء الهيكل التنظيمى الإدارى بالكلية بما يتناسب مع متطلبات إقتصاد المعرفة.

– توفير عدد مناسب من الإداريين الكفء القادرين على التعامل مع الأجهزة الحديثة والبرمجيات المؤهلين للتعامل مع متطلبات إقتصاد المعرفة.

– إعداد الكوادر البشرية ذات الإرتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية .

– دعم البنية التحتية للكلية من أجهزة ومعامل ونظم معلومات ووسائل إتصال حديثة تتلاءم مع المستجدات المعرفية

– توفير بيئة إدارية تنظيمية بمعايير وآليات محددة تدعم البحث العلمى وتسوقة .

المحور الثالث : المناخ العام للكلية :

عندما يتوافر المناخ التعليمى المهيئ لرفع كفاءة منظومة العمل داخل أى مؤسسة تعليمية، يساعد ذلك بجدارة على تحقيق العمل على أكمل وجه ممكن، مما يساعد فى النهاية على تحقيق التميز والإسهام الفعال فى بناء اقتصاد المعرفة، ومن أهم الأليات المقترحة لرفع كفاءة المناخ العام للكلية :

– توفير المناخ المناسب للتقليل من أعباء أعضاء هيئة التدريس، مما يساعدهم على أداء مهامهم البحثية .

– توفير المناخ العلمى التنظيمى لتحقيق التطوير، واستقطاب العمالة التى تمتلك الخبرات المتجددة .

– توفير البيئة المناسبة ذات المشروعات والأفكار ليتمكن الطلاب من توظيف أفكارهم بصورة إبداعية.

– خلق المناخ العلمى اللازم لتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس، ونظرائهم فى الجامعات الأخرى، وتوفير المناخ الملائم لعمل المؤسسات الداعمة للبحث .

– توفير الدعم المادى والمعنوى لإستخدام التكنولوجيا الحديثة لإنجاز المشروعات التطبيقية.

– الدعوة لتشجيع المؤتمرات داخل مصر وخارجها .

– توفير المناخ الذى يشجع الباحثين والطلاب على إستخدام وسائل الإتصال الحديثة والتقنيات التعليمية المتطورة .

– توفير الظروف المناسبة للتواصل مع الشبكات المحلية والعالمية ،لبث المناهج على الهواء بالصوت والصورة.

– تيسير البيئة التعليمية المناسبة لإقامة الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وتحديد اللوائح المنظمة للعمل.

–توفير المناخ التعليمى الذى يسمح بوجود بيئة تعليمية تدعم الإبداع والإبتكار، بشكل يشجع على الحرية الفكرية بما يدعم عملية إنتاج المعرفة .

المحور الرابع : أعضاء هيئة التدريس

يمثل عضو هيئة التدريس بالجامعة أحد المكونات المهمة فى بناء وتميز منتج الجامعة من الثروة البشرية ، وذلك من خلال ما يتم نشره من بحوث تخدم المجتمع، حيث يسهم هذا النشر فى الإرتقاء بالفكر وخدمة المجتمع، وبذلك تعد الأدوار التى يقوم بها أداة فعالة تعم التحول إلى إقتصاد المعرفة من خلال الإسهام المباشر في بناء ثروة بشرية نوعية متميزة.

وبناء على ذلك، تقدم الباحثة بعض التوصيات والإجراءات التى من الممكن أن تساعد فى تفعيل الدور الذى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس :

– تذليل عقبات النشر الدولى لأعضاء هيئة التدريس، ومساعدتهم على نشر أبحاثهم على المستوى الدولى .

– تنظيم ورش عمل ولقاءات دورية يدعى إليها أعضاء هيئة التدريس والخبراء للإستفادة من خبراتهم.

– عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على كيفية إستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق المعرفة .

– عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، وفق خطط إستراتيجية محددة متجددة وفقا لإحتياجاتهم المعرفية ودون قيود.

– تدريب أعضاء هيئة التدريس فى ضوء خطط مدروسة تمكنهم من تعزيز الكفاءات اللازمة لإستثمار المعرفة الإستثمار الأمثل .

– توفير مجموعة من القواعد والممارسات، يمكن من خلالها تحفيز أعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً للمشاركة الفعالة فى إنتاج ونشر المعرفة .

– تنظيم بيئة مؤسسية للباحثين من أجل إستثمار المعرفة وتوظيفها فى خدمة المجتمع، وتفعيل الإبداع والإبتكار والمهارة المعرفية.

– تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث التطبيقية، بما يحقق التطور المعرفى فى جميع مجالات المجتمع .

– وضع خطة إستراتيجية للبحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس، تتمثل أساسا فى إنتاج المعرفة واستثمارها وتوظيفها إقتصادياً وثقافياً .

– نشر الأبحاث المتميزة لأعضاء هيئة التدريس على نفقة الجامعة، مما يشجع على المزيد من الإبداع والإبتكار.

– إحتضان الأفكار والمشاريع المبدعة، وتوفير نظام للحوافز المادية والمعنوية وربطها بالأداء المتميز لأعضاء هية التدريس.

– حرية النشر لعضو هيئة التدريس والتعبير عن أفكاره العلمية فى مجال تخصصة .

– البحث عن مصادر بديلة للإنفاق على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة، وزيادة الإنفاق على البحث العلمى .

المحور الخامس :المناهج الدراسية

للمناهج الدراسية دور حيوى فى تحقيق التميز والتحول إلى اقتصاد المعرفة بصورة مباشرة، حيث تستطيع المناهج الدراسية إثارة المتعلمين، وتجذب إنتباههم وتحثهم على الإبداع والإبتكار، وتنمى فيهم روح الشعور والإنتماء، وتغرس روح الإستقلال والإعتماد على الذات. وتوصي الباحثة بما يلي:

– تضمين المناهج الدراسية القضايا والمشكلات التى تزيد من وعى الطالب بكل ماهو جديد فى مجتمعة، مما ويساعد ذلك فى ربط المناهج الدراسية بالمستجدات والتطورات باستمرار .

–إتاحة الفرصة للطلاب للإعتماد على العديد من المراجع للمادة الدراسية، وليس الإعتماد على الكتاب الجامعى فقط، مما ينمى لدى الطلاب القدة على الإبداع والإبتكار .

– تفعيل ثقافة البحث والنقد والتحليل، وذلك من خلال عرض بعض القضايا المطروحة فى المناهج الدراسية للطلاب، وكتابة تقارير عن تلك القضايا من قبل الطلاب .

– تتضمن المناهج الدراسية المعارف والمهارات التى تسهم فى جميع مجالات الحياة فى بناء اقتصاد المعرفة .

- مراجعة المناهج الدراسية وفقا للمستجدات التربوية على المستوى المحلى والدولى .
- التوسع فى برامج التعليم الإلكترونى، وتوفير المتطلبات الفنية والتقنية اللازمة لذلك.
- تضمين المناهج الدراسية لمقررات تتطلب تطبيق المعلومات، وتوظيفها لخدمة المجتمع، مما ينمى لدى الطالب القدرة على إنتاج وتوظيف المعرفة .
- إعادة صياغة المناهج بإستمرار لتتوافق مع التطورات التقنية والعلمية والمستجدات المعرفية والتقنية الحديثة، والإستعانة بالمصادر المعلوماتية الحديثة للحصول على المعرفة .
- تضمين المناهج الدراسية لإحتياجات الطلاب الفعلية وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل المستقبلية .
-إحداث تحول نوعى فى المناهج الدراسية لتحقيق مخرجات تنسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال إكساب الطلاب المهارات العلمية المطلوبة للعمل والإنتاج .
-الإهتمام بتدريس المقررات الأجنبية لتنمية اللغة لدى الطلاب كنافذة للإطلال منها على كل ماهو جديد على المستوى الإقليمى والدولى.

المحور السادس :أساليب وطرق التدريس

دائما يرتبط العلم بالممارسات، ولذلك هناك علاقة وثيقة بين طرق وأساليب التدريس وإقتصاد المعرفة، فطرق طريق وأساليب التدريس الحديثة تساعد الطالب على المرونة، والارتباط بالتكنولوجيا، والتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة، كل ذلك يساعد الطالب في الارتقاء بمهاراته وقدراته، مما يجعله أكثر قدرة على الإسهام في بناء اقتصاد المعرفة، الذي يتطلب أول ما يتطلب المهارات العالية والقدرات الفائقة، ولذلك لابد من وجود أساليب وطرق تدريس تساير التطورات التقنية والمستجدات المعرفية

وتقترح الباحثة بعض الآليات التى من الممكن أن تزيد من فاعلية طرق وأساليب التدريس المستخدمة بالكلية :

- البعد عن الأساليب وطرق التدريس التى تعتمد على التلقين والحفظ ، وتقتل روح الابداع والإبتكار لدى الطلاب .
- الإعتماد على طرق وأساليب التدريس التى تسهم فى توسيع حدود المعرفة وتنمى مهارات الإبداع والإبتكار والتفكير لدى الطلاب.
- الإعتماد على طرق وأساليب التعليم الحديثة مثل التعلم المستمر والتعليم التعاونى وأسلوب حل المشكلات .

- الإعتماد على أساليب وطرق تدريس تراعى الفروق الفردية بين الطلاب من حيث الفجوة المعرفية .

- إستخدام أساليب وطرق تدريس تعتمد على الوسائط التكنولوجية والتقنيات الحديثة، بمايساعد فى المساهمة فى تطبيق المعرفة .

- إستخدام طرق وأساليب تدريس تتيح التبادل المعلوماتى، وتتيح ممارسة التفكير النقدى والإبتكارى .

- الإعتماد على برمجيات تعليمية تساعد فى تجويد الأداء، وتساعد على الإرتقاء بالعملية التعليمية

- إعتماد أساليب تجديدية يتطلبها سوق العمل المستقبلى، تركز على أساليب الحوار والنقد والتعليم الذاتى والإبدع والإبتكار .

- الإستفادة من التطبيقات الحديثة فى مجال تقنية المعلومات والإتصالات، والإفادة منها فى عملية التعليم والتعلم .

-الإعتماد على طرق وأساليب التدريس التى تساعد الطلاب فى إكساب الخبرات المعرفية اللازمة لنشر وتوظيف المعرفة.

المحور السابع :الأنشطة الطلابية

يعد الطالب الركيزة الأساسية فى منظومة العمل الجامعى، وتعد الأنشطة الطلابية من بين الوسائل التى يمكن من خلالها إكساب الطالب المزيد من المعارف والمهارات، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لاختيار النشاط الذى يتناسب مع قدراته وميوله، وبما يلائم الفروق الفردية للطلاب فى مجال تحصيل المعرفة، وبالتالى كان لابد من الإهتمام بالأنشطة الطلابية وزيادة دعمها من أجل تفعيل دورها، وذلك لما لها من دور فعال فى جعل الطالب إيجابى يستطيع التواصل مع الآخرين بكفاءة، قادر على حل ما يعترضة من مشكلات تعليمية وحياتية ويكون محصلة ذلك شخصية قادرة على الفهم والتحليل، والإبداع ، مما مما يجعله أكثر قدرة على المساهمة في بناء إقتصاد المعرفة .ومن الأليات التى يمكن من خلالها تدعيم الدور التى تقوم به الأنشطة الطلابية ما يلي.

- توعية الطلاب بأهمية المفاهيم الداعمة للمعرفة مثل حرية الفكر والتعبير عن الرأى.

- تفعيل دور اللجان التى تساعد على تعزيز مهارات التعلم المستمر، والتعلم الذاتى والتفكير النقدى والإبداعى للطلاب، مثل لجان النشاط الثقافى والفنى، والإجتماعى .

– إتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم فى تطوير الأنشطة الطلابية بالكلية .

–تنمية الروابط الإجتماعية بين الطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس وتعميق روح التعاون بينهم .

– تشجيع الطلاب على الإلتحاق بالأنشطة الطلابية، وتنمية الوعى لديهم بأهميتها، مع تحقيق الجدية فى المشاركة بالإتحادات الطلابية متعددة المجالات .

– تنظيم أوجة النشاط الثقافى الذى يساعد الطالب على إكسابة مهارات المبادرة والقيادة والعمل الجماعى والإنغماس فى شؤن وقضايا المجتمع .

– تنمية الطاقات الأدبية والثقافية والإجتماعية للطلاب، مما يساعد على تحقيق التماسك الإجتماعى .

– تفعيل دور النشاط المسرحى (الفريق المسرحى) والذي تساعد الطالب على إكتساب الكثير من المهارات التى تعينة على كيفية ممارسة التفكير الإبداعى من خلال المواقف الحياتية، مما ينمى لديه القدرة على الإبداع والإبتكار.

– تقديم بعض الأنشطة الطلابية من خلال الشركات ومؤسسات المجتمع المدنى، لرفع كفاءتهم المهنية، مما يجعلهم أكثر استجابة للتطوير، وقادرين على تطبيق المعرفة التي اكتسبوها .

– الإهتمام بإدراج الأنشطة الطلابية ضمن الجدول الدراسى، وإحتسابها كساعات دراسية ضمن الجدول الدراسى والتأكيد على أهميتها من خلال أعضاء هيئة التدريس بالكلية أثناء المحاضرات .

– الإهتمام بالأنشطة التى تخص مسابقات المعلومات العامة والتى تحفز الطلاب على الإطلاع على المعرفة والتبادل المعرفى بينهم، مع تزويد المكتبة بالتقنيات الحديثة، حتى يتاح للطلاب الإستفادة التثقيفية منها .

– حث الطلاب على إكتساب المهارات اللغوية والتقنية الحديثة، لمسايرة المستجدات المعرفية، مما يساعد على تنمية الطاقات الأدبية والثقافية للطلاب .

– الإهتمام بالأنشطة التى تتيح الفرصة للطلاب على تنمية مهارات التدريب الرقمى، مما يساعدهم على ممارسة حياتهم المهنية بصورة أفضل تتوافق مع متطلبات العصر.

– توفير برامج للإرشاد والتوجية للطلاب للتوعية بالانشطة التى توفرها الكلية، والتى تتناسب مع ميولهم وإتجاهاتهم، وتساعدهم على تحقيق الإبتكار والإبداع .

– إنشاء وحدة لريادة الأعمال بالكلية، وإحتسابها كنشاط لتشجيع الطلاب على الإبتكار والأفكار المبدعة وتحويل البحوث إلى منتجات قابلة للتسويق .

–الإهتمام بالتقدير المعنوى والمادى للطلاب، وذلك من خلال تقديم الحوافز المالية للفائزين بالأنشطة .

المراجع العربية

– نجم عبود نجم : إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات ، عمان ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص١٩٣ .

– هويدا محمود الإتربى : دور جامعة طنطا فى تنمية رأس المال الفكرى لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة ، تصور مقترح مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد ٤١ ، الجزء الثالث ،٢٠١٧ ، ص١٠٥–١٠٧.

– عمار بن ثابت : بين معرفة الإقتصاد واقتصاد المعرفة ، ٢٠١٢ ، ص١ . : https://www.alukah.net/culture/0/29870/#ixzz5egt8X3ZR

– أحمد عادل فهد : : تحليل دور اقتصاد المعرفة فى التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠١٧ ، ص ٥١ .

– اليونسكو: التقرير العالمى لليونسكو ، من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة ،القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ .

– سليمان إبراهيم الـ عسكرى : حلم مجتمع المعرفة العربى ، أما التحقق او الهاوية ، مجلة العربى ، العدد ٥٤٢، الكويت ، يناير ، ٢٠٠٤ ، ص١٠

– Tsapenko,I&Yurevich,M :knowledge workers: What is Their Role in the Modern Economy . Herald of the Russian Academy of Science, Vol, 84, No .4. 2014 .

–عزة أحمد الحسينى : اقتصاد المعرفة والتعلم مدى الحياة ، دراسة إقليمية لخبرة الإتحاد الأوروبى وإمكانية الإستفادة منها فى مصر ،مجلة كلية التربية ، جامعة حلوان ، المجلد ١٩، العدد الثانى ، ٢٠١٣ ، ص٥ .

–البنك الدولى : بناء مجتمعات المعرفة ، التحديات الجديدة التى تواجة التعليم العالى ، مركز معلومات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

–عبد الحليم فضل الله : كلفة التعليم العالى وفعاليتة التنموية ، دراسة مقارنة من منظور إقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية ،مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مصر ، مجلد ٢١ ، عدد ٦٧، ٢٠١٤ . ص ٤٣ .

–محمد عبد الحميد لاشين ونهلة سيدعليوة : مشاركة التعليم العالى فى بناء إقتصاديات المعرفة ، المؤتمر العلمى السنوى العشرين التعليم والتقدم فى دول آسيا وأستراليا ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٢ .

–أحمد إسماعيل حجى : التعليم ومجتمع المعرفة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مجلد ١٦ ، العدد٤٧ ، ٢٠١٤ .

–من أمثلة تلك المؤتمرات :

– المؤتمر الدولى الخامس التعليم الجامعى فى مجتمع المعرفة ، الفرص والتحديات ، فى الفترة من ١١–١٢ يوليو ٢٠١٧ ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة .

– المؤتمر السنوى الخامس والعشرين ، إدارة المعرفة ، الإستراتيجيات والتحديات من ٢٠–٢٢ إبريل ٢٠١٠ ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .

– ضياء زاهر : التعليم العربى وثقافة الإستدامة ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، ٢٠٠٣ ، ص٢٧ .

– منير محمود بدوى دور الجامعة بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل ، رؤية نظرية ، مؤتمر التعليم العالى فى مصر ، خريطة الواقع وإستشراق المستقبل (١٤–١٧) ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص١٨٩ .

– منال رفعت غنايم : تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ،مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية ، القاهرة ، مجلد ٢١ ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ .

– قرار وزارى رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١ بشأن نقل تبعية كليات التربية النوعية إلى الجامعات التى تقع فى نطاقها .

– محمود أبو النور عبد الرسول : المناخ التنظيمى بكليات التربية النوعية بمصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، المؤتمر العلمى الأول التعليم النوعى وتحديث المجتمع ، كلية التربية النوعية ، جامعة القاهرة ، فبراير ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٧٦.

– الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد تقرير لجنة المراجعيين الخارجيين لكليات التربية النوعية ، جامعة القاهرة ، مايو ، ٢٠٠٨

-Unesco Universities as Centers of Research and Knowledge Creation: An Endangered Species? Forum on Higher Education Policy 29 November, 2006, UNESCO, Paris, P11

–محمد مسعد ياقوت : أزمة البحث العلمى فى مصر والوطن العربى ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٤.

–مؤسسة محمد بن راشد :برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،تقرير المعرفة العربى، الشباب وتوطين المعرفة ،دار الغرير ، دبى ، ٢٠١٤ ،ص١٦.

– هوايد محمود الإتربى : دور جامعة طنطا فى تنمية رأس المال الفكرى : مرجع سابق ، ص ١١٠ .

– حنان إسماعيل احمد : اقتصاد المعرفة وإستثمارها فى التعليم الجامعى المصرى واقع ورؤى مستقبلية ، المؤتمر القومى السنوى الرابع عشر ، آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى ، مصر ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٧ . ص .

– فؤاد أبو حطب ،وآمال صادق : مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ١٠٢ .

– ديلوب فاندلين ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٣١٢ .

-محمد أحمد ناصف : دراسة مقارنة لدور الجامعة فى التحول إلى اقتصاد المعرفة دراسة مقارنة فى كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، العدد ٩٨ ، ٢٠١٨ ، ص ١٤٨-١٤٩.

- هوايدا الإتربى : دور جامعة طنطا فى تنمية رأس المال الفكرى لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة ، تصور مقترح ، مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية ، مجلد ٤١ ، عدد ٣ ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، مصر ، ٢٠١٧ .

- بلخضر نصيرة ،كنوش عاشور : الإستثمار فى رأس المال الفكرى مدخل لتنمية القدرات التنافسية للمؤسسة الإقتصادية فى ظل اقتصاد العولمة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة عاشور بالجلفة ، الجزائر ، عدد ٢٤ ، ٢٠١٥ .

- Samia Satti Osman Mohamed Nour "Prospects for transition to a knowledge –based economy in the Arab region "World journal of Science ,Technology and Sustainable Development , vol.11Iss4pp.256-270 (2014)Permanent link to this document : : http ://dx.doi.org/10.1108/WJSTSTSD-07-2014-0017

-سهير أحمد محمد حسن : متطلبات التعليم الجامعى للتحول نحو الإقتصاد المعرفى ، رؤية إستشرافية ، مجلة الطفولة والتربية ، مجلد ٥ ، العدد ١٤ ، كلية رياض الاطفال ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٣ .

-أحمد حسن نصر الدين : الإقتصاد المعرفى ، نحو تطوير منظومة البنية التحتية للمؤسسات الحكومية لبناء مجتمع المعرفة ، المؤتمر الثالث والعشرون بعنوان الحكومة والمجتمع والتكامل فى بناء المجتمعات المعرفية العربية ، المجلد ١ ، الإتحاد العربى للمكتبات ، وزارة الثقافة والفنون ، قطر ٢٠١٢،

33- Eduardo Tome "Human resource development in the knowledge based and services driven economy", journal of European Industrial Training, Vol.35Iss 6pp.524-539 (2011) permanentlink to this document: http: //dx.doi.org/10.1108/03090591111150077 -

-محمد خضرى: متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفى ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الرابع ، الأردن ، جامعة الزيتونة ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١٠ .

- Jisong, W: Knowledge Economy: New Trends in Economy in the Twenty-first Century, in: E.G Carayannis (Eds): Knowledge Matters, Elias G .Canayannis, Piero Formica, 2008

- محمود أبو النور عبد الرسول : تطوير العمل الإدارى بكليات التربية النوعية بمصر فى ضوء متطلبات الإدارة الإلكترونية ، دراسة حالة ، مجلة الإدارة التربوية ، مصر ، العدد ٢، مجلد ٤ ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ٢٠١٥ .

-محمود أبو النور عبد الرسول: تطوير القدرة المؤسسية لكليات التربية النوعية بمصر فى ضوء المعايير القومية للتقويم والإعتماد ، مجلد ١٣ ، العدد ٢٨ ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ،

٢٠١٠ م .

–محمود أبو النور عبد الرسول : دور كليات التربية النوعية فى خدمة المجتمع ، المؤتمر السنوى الثانى عشر التعليم غير النظامى فى القرن الواحد والعشرون ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

– عبد الرحمن الهاشمى وفائزة محمد العزاوى: المنهج والاقتصاد المعرفى ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧ .

– سويلم جودة سعيد: تطوير التعليم ودورة فى بناء اقتصاد المعرفة فى مصر ، بحث مقدم إلى مؤتمر بعنوان اقتصاد المعرفة ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،ديسمبر،٢٠٠٤ ، ص١٢١.

– عبد الرحمن الهاشمى وفائزة عزاوى: المنهج واقتصاد المعرفة ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥–٢٦.

– سهير أحمد محمد : متطلبات التعليم الحامعى للتحول نحو الاقتصاد المعرفى ، رؤية إستشراقية ، مجلة الطفولة والتربية ، مصر ، المجلد الخامس ، العدد ١٤ ، كلية رياض الأطفال ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٧ .

– هوايد الإتربى: دور جامعة طنطا فى تنمية رأس المال الفكرى لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص .

- s0low, Robert: Economic Growth Theory: An Exposition ,Oxford University Press . Cited in Swanstrom, 2002, p 55.

– أحمد عادل فهد : تحليل دور اقتصاد المعرفة فى التنمية الإقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

-Frederick, Eric William: Planning for The Knowledge Economy: An Analysis of Michigan Planners Responsiveness to the Knowledge Economy at a Regional Level, Master thesis , Michigan State University ,2010,p6-7

– كمال رزيق : توجة الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مجلد ١٦ ، عدد ٤٨ ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٨ .

– خالد عجيل الحشاش: الاقتصاد المعرفى: الثروة المستدامة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٨٦.

– حسن مظفر الرزو: سمات اقتصاد المعرفة فى العراق وبلاد الشام ، محاولة لصياغة إستراتيجية عربية ، مجلة المستقبل العربى ، لبنان ، مجلد ٣٠ ، العدد ٣٤٨، ٢٠٠٨ ، ص ٤٨ .

– محمد سيد ابو السعود: الإمكانات التكنولوجية والنمو الإقتصادى ، مجلة جسر التنمية ، الكويت ، العدد ٩٥ ، يوليو ، المعهد العربى للتخطيط ، ٢٠١٠ ، ص٢.

– محمد أحمد ناصف : دراسة مقارنة لدور الجامعة فى التحول إلى اقتصاد المعرفة دراسة مقارنة فى كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٨–١٤٩.

– خالد عجيل الحشاش: الاقتصاد المعرفى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩–٢٨٠.

– باسم غدير: اقتصاد المعرفة ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠١٠ ، ص٦٢.

– خالد عجيل الحشاش ، الاقتصاد المعرفى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠.

– فتحى الزيات: اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، ٢٠١١ ، ص٨٠– ٨١ .

– محمد عمر وعبد القادر حسين: آليات التحول إلى اقتصاد المعرفة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ١٤ ،٢٠١١ ، ص٣٥٤.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩ نحو تواصل معرفى منتج ، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٣.

– سهير أحمد محمد: متطلبات التعليم الحامعى للتحول نحو الاقتصاد المعرفى ، رؤية إستشراقية مرجع سابق ، ص٢٨٩.

–Government of Malaysia, Third Outline Perspective plan, Economic Plannng Unit, 2010, p119

–سهير أحمد محمد : متطلبات التعليم الحامعى للتحول نحو الاقتصاد المعرفى ، رؤية إستشراقية مرجع سابق ، ص ٢٨٨–.٢٨٩

61– محمد أحمد ناصف : دراسة مقارنة لدور الجامعة فى التحول إلى اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

– للإستزادة يمكن الرجوع إلى:

–سهير أحمد محمد : متطلبات التعليم الحامعى للتحول نحو الاقتصاد المعرفى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

–على حميد : التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٦ .

– فليح حسن خلف : اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديث ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢–٢٣ .

– نبيل عبيد : اقتصاد المعرفة فى ظل المتغيرات العالمية الحالية ، ٢٠١٣ ، ص٤ عن طريق http://www.marefa.org

– محمد جابر الشمرى : دور اقتصاد المعرفة فى تحقيق النمو الاقتصادى ، مصر نموذجا ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، العدد ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٢.

63– للإستزادة يمكن الرجوع إلى : –

– هاشم الشمرى ونادیا الليثى: الاقتصاد المعرفى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢ .

– كمال رزيق ، حسام عيسى الحمدان : مقومات مؤسسات اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية ، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة سعد ، الجزائر ، عدد ٧ ، ٢٠١٣ ، ص٥.

- George , Elizabeth St Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy ,Higher Education ,Vol 52 ,2006 ,p 598

- محمد جبار الشمرى ، حامد كريم الحراوى : عمليات إدارة المعرفة وأثرها فى مؤشرات الاقتصاد المعرفى ، دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية ، مجلة العربى للعلوم الإقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، عدد ١٨ ، ٢٠١١ ، ص١٩٠ .

- على بن حسن القرنى : متطلبات التحول التربوى فى مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية فى ضوء تحديات اقتصـاد المعرفة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة ام القرى ، كلية التربية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٩-٥٠ .

- فتحى الزيات: اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية ، مرجع سابق ، ص ٨٧-٨٨ .

65- محمد احمد ناصف: دراسة مقارنة لدور الجامعات فى التحول إلى اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

- فتحى الزيات: اقتصاد المعرفة نحو منظور أشمل للأصول المعرفية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

- حنان إسماعيل أحمد: اقتصاد المعرفة وإستثمارها فى التعليم الجامعى المصرى واقع ورؤى مستقبلية ، مرجع سابق ص٦٩٢- ٦٩٣ .

-للإستزادة يمكن الرجوع الى :

- رجاء زهير العسيلى: طاقات الشباب الجامعى الفلسطينى فى ضوء العولمة والمعلوماتية واقتصاد المعرفة ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، ٢٠١١ ، ص٢٤ .

- وسيم إسماعيل : دور تنمية الموارد البشرية فى صناعة المعلومات فى ظل اقتصاد المعرفة ، دراسة حالة على الجامعة الاسلامية ، ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، مجلد ٢٢ ، عدد ١ ، الحامعة الإسلامية ، فلسطين ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢ .

-Roller L and Waverman L,The impact of Telecommunication infrastructures on Economic Development ,in Howit p , the implications of knowledge based growth for microeconomic policies industry canada Research Series, University of Calgary press ,2010,p55

- سعد غالب ياسين: الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣-٢٥ .

- عيسى بشرى: مجتمع المعرفة ، مجلة الدراسات الرقمية ، العدد الأول ، فبراير ، ٢٠١٣ ، ص٢٢.

- مرال توتليان: مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها ، منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢-٢٥.

- منال رفعت غنايم: تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق.

- تقرير التنمية الانسانية العربية ، نحو إقامة مجتمع المعرفة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٣ ، ص٢

- عمار بن ثابت: بين معرفة الاقتصاد واقتصاد المعرفة ، ٢٠١٢. : https://www.alukah.net/culture/0/29870

-للإستزادة يمكن الرجوع إلى :

- أحمد على الحاج محمد : اقتصاد المعرفة وإتجاهات تطويرة ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ م، ص ٤٦- ٤٨ .

- بشير عباس العلاق: الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستشارية ، ابو ظبى ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥-٣٦ .

- هانم خالد سليم : تصور مقترح لتفعيل دور المعلم النوعى فى تحقيق التربية الوجدانية فى ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ، عدد خاص ، السنة الثانية والثلاثون ، اكتوبر ٢٠١٧ ص ٢٨٣-٢٨٥.

- هاشم الشمرى ونياديا الليثى : الاقتصاد المعرفى ، مرجع سابق ، ص ٢١-٢٢ .

- Kgomotso Mohi: Globalization ,Knowledge Economy and the Implication for Indigenous ,international Review of s,vol 7,2007 .pp48

- الأسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويوك : تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا ، ٢٠١١ ، ص ١٢-١٥ .

- يحيى مصطفى عليان : إدارة المعرفة ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨٩ .

- منال رفعت غنايم: تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠.

- محمود ابو النور عبد الرسول : تطوير العمل الإدارى بكليات التربية النوعية بمصر فى ضوء متطلبات الإدارة الإلكترونية ، دراسة حالة كلية التربية النوعية ، جامعة القاهرة ، مجلة الإدارة التربوية ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ص ٢٩-٣٠ .

- هوايدا محمود الأتربى: دور جامعة طنطا فى تنمية رأس المال الفكرى لأعضاءهيئة التدريس ، مرجع سابق .

- عزة جلال نصر: التحيات التى تواجة الجامعات فى عصر اقتصاد المعرفة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، المجلد التاسع عشر ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١١ ، ص٣٩.

-Esposto,Alexis & Abbott,Malcolm: Alook at the long- Term Accumulation of Human Capital and Knowledge Intensity of work in Australia, Economic papers.Vol.30 ,No.3 2011,p

- محمد الصيرفى: الإدارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٠٠.

- صلاح عرفة: نحو مناهج تعليمية فارقة فى القرن الواحد والعشرين ومجتمع المعرفة رؤى وإستراتيجيات ومداخل إصلاحية ، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر إستراتيجيات تمكين المعلمين والمتعلمين العرب من جدارات مجتمع المعرفة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٤ ، ص٢٢ .

– عزة أحمد الحسينى: اقتصاد المعرفة والتعلم مدى الحياة دراسة إقليمية لخبرة الاتحاد الأوروبى وإمكانية الإفادة منها فى مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة حلوان ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثانى ، إبريل ، ٢٠١١٣، ص١٢٠ .

– منال رفعت غنايم: تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩–٣٦٠.

– أحمد حسن الصغير: بعض مشكلات اعضاء هيئة التدريس التى تؤثر على أدائهم المهنى ، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، العدد العاشر ، يناير ، ٢٠٠٨ .

–منال رفعت مصـ طفى غنايم: تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ،مرجع سابق ،ص٣٤١.

–للإستزادة يمكن الرجوع إلى:

– سليمان دياب موسى : مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفى فى التعليم بالأردن وأهدافة ومشكلاتة من وجه نظر الخبراء التربويين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،٢٠٠٦ .

– صلاح الدين محمد توفيق وهانى محمد يونس : دو التعليم الإلكترونى فى بناء مجتمع المعرفة العربى ،دراسة إستشرافية ، مجلة كلية التربية بشبين الكوم ، العدد ٣ ،ى٢٠٠٧ ، ص ٦٠ .

– وزارة التعليم العالى: القرار الوزارى رقم ٢٤ ، الصادر فى ١٩٨٨/١٢/٢٤ بشأن تصفية دور المعلمات.

–وزارة التعليم العالى: القرار الوزارى رقم ٢٤ ، الصادر فى ١٩٨٨/٢/٢٤ بشأن تصفية دور المعلمات.

– قرار وزارى رقم (٤٤٦٦) بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٤ بشأن الموافقة على اللائحة الداخلية لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق (مرحلة الدراسات العليا) بنظام الساعات المعتمدة وبدء الدراسة بها .

– كمال الدين حسين: التعليم النوعلى بين الطموحات والتهديدات ، لبرنامج المسرح التربوى أنموذجا ، المؤتمر العلمى السنوى العربى الخامس الإتجاهات الحديثة فى تطوير الأداء الأكاديمى والمؤسسى فى مؤسسات التعليم العالى النوعى فى مصر والعالم العربى ، جامعة المنصورة ، كلية التربية النوعية ، ، مجلد ١ ، ٢٠١٠ ص ٥١٦.

– وزارة التعليم العالى: قرار وزارى رقم ١٤٠٨ بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٣ بشأن إصدار لائحة كليات التربية النوعية.

– وحدة التخطيط الإستراتيجى: الخطة الإستراتيجية لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق ٢٠١٧–٢٠٢٢ ، كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق.

– وزارة التعليم العالى: قرار وزارى رقم ١٤٠٨ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٨ بشأن إصدار لائحة كليات التربية النوعية ، الباب الأول ، مادة ٣ بشأن التقسيم الداخلى للأقسام العلمية.

–وزارة التعليم العالى: القرار الوزارى رقم ٣٩٥٢، الصادر فى ٢٠١٣/١٠/٢٩

– Kirchberg, A: The Knowledge Economy and Education Reform in MENA Countries: Selected Examples, World Bank, Washington DC, 2005 P, 3.

– محمد احمد ناصف: دراسة مقارنة لدور الجامعة فى التحول إلى اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٦٠– ١٦١.

– سمير عبد الحميد قطب: فلسفة التميز فى التعليم الجامعى نحو جامعة متميزة ، سلسلة إشراقات تربوية ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع ، الجيزة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨ .

– مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: التعليم والعالم العربى ، تحديات الألفية الثالثة ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧ .

- Walter W ,Powell & Kaisa Snellman, the Knowledge Economy , Annual Review of Sociology , Vol .30, 2014,pp230

– عادل السيد مبارك : مشكلات البحث العلمى فى كليات التربية النوعية فى مصر ، مجلة كلية التربية ، مجلد ٢٧ ، العدد ١٠٧ ، ،كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠١٦ ، ص ٣٦٩.

– عادل السيد مبارك: المرجع السابق ، ص ٣٧٠.

– محمد على نصر: رؤية مستقبلية لتطوير برامج إعداد معلم الطفل فى ضوء معايير الجودة ، المؤتمر العلمى الثامن بعنوان الطفل والطفولة فى مطلع الألفية الثالثة ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٦ ، ص٤٠ 108– محمود أبو النور عبد الرسول : دور كليات التربية النوعية فى خدمة المجتمع ، المؤتمر السنوى الثانى عشر التعليم غير النظامى فى القرن الواحد والعشرون ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مركز تطوير التعليم الجامعى ، عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ص ٢٠٦ –٢٠٧ .

– وحدة التخطيط الإستراتيجى : الخطة الإستراتيجية لكلية التربية النوعية جامعة الزقازيق ٢٠١٧– ٢٠٢٢ ، كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق .

– سلامة عبد العظيم حسين: الإدارة الذاتية ولامركزية التعليم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص.٢١١

١١١–Tsapenko,p& Yurevich,M : Knowledge Workers : What is Their Role in the in the Modern Economy ,Herald of the Role in the Modern Economy ,Herald of the Rusian Academy of Science , vol ,84,no,4,2014,p 273.

– محمد أحمد ناصف: دراسة مقارنة لدور الجامعة فى التحول إلى اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٦٥–١٦٧ .

– محمود مهدى البياتى: تحليل البيانات الاحصائية بإستخدام البرامج الإحصائىspss , دار الحامد للطباعة , عمان , الاردن ، ٢٠٠٥, ص١٧– ٦٤.

– فؤاد البهى السيد : علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى , دار الفكر , القاهرة , ١٩٧٩ ، ص ٤٠٢.

– صلاح عرفة: نحو مناهج تعليمية فارقة فى القرن الواحد والعشرين ومجتمع المعرفة ، رؤى وإستراتيجيات ومداخل إصلاحية ، مرجع سابق .

– منال رفعت غنايم: تصور مقترح لدعم الميزة التنافسة بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، مرجع سابق.

– حنان إسماعيل: اقتصاد المعرفة وإستثمارها فى التعليم الجامعى المصرى واقع ورؤى مستقبلية ، مرجع سابق .

– صلاح عرفة: نحو مناهج تعليمية فارقة فى القرن الواحد والعشرين ومجتمع المعرفة ، رؤى وإستراتيجيات ومداخل إصلاحية ، مرجع سابق .

– عبد الباسط محمد دياب :تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية على ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة ، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للجمعية المصرية والتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، إتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم فى الوطن العربى ،فى الفترة من ٦–٧ فبراير ، ٢٠١٠ ، كلية التربية ، جامعة بنى سويف .

– جمال على الدهشان :العلاقة الإستراتيجية بين البحث العلمى الجامعى والصناعة ، الواقع والأفاق المستقبلية ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة السابعة لقسم أصول التربية جامعة طنطا ، التخطيط الإستراتيجى للتعليم العالى ، ١١ مايو ، ٢٠١٠ ، جامعة طنطا .

– عزة أحمد الحسينى: اقتصاد المعرفة والتعلم مدى الحياة ، مرجع سابق .ص ١٢٣ .